

الجزء الثاني
أنماط المجتمع الصناعي ونماذج النمو

نماذج النمو

إنني أبدأ اليوم جزءاً جديداً من هذه المحاضرات . كنا قد بدأنا من مفهوم المجتمع الصناعي ، وحاولنا أن ندرس خصائص أنواع المجتمع الصناعي المختلفة ، ولاحظنا أن النمو سمة مشتركة بين جميع المجتمعات الصناعية ، واليوم نصل إلى ما قد أعلنته تحت عنوان : « مقارنة النمو في المجتمعات الصناعية المختلفة » .

إن هدف هذا البحث هو الوصول إلى مفهومين ؛ فمن ناحية مفهوم نموذج النمو ، وفي المقام الثاني ، مفهوم نمط المجتمع الصناعي . إننا سنبحث إلى أي مدى تؤدي أنماط النمو المختلفة إلى حضارات صناعية مختلفة ، أو عما إذا كانت المجتمعات الصناعية ، باتباعها طرقاً مختلفة ، تصل إلى نفس النتيجة . لاداعي لأن أحدد لكم الطابع الاحتمالي لهذا البحث : ليست هناك نظرية قائمة عند علماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع عن النماثل أو التعارف الأساسي بين مجتمع من النوع السوفيتي . ومجتمع من النوع الغربي . إن ما أحاول أن أقوم به اليوم هو بحث جديد نسبياً ، بما يتضمن من صعاب وشكوك تتعلق بمثل هذا البحث .

ولكي أبدأ - وإنني أعتذر سلفاً - سأضطر إلى إعطائكم عدداً من الأرقام . إنني لأحب تكديس الاحصائيات ، ولكنني في الدعوى الحاضرة لأستطيع أن أتجنب ذلك .

في عام ١٩٥٥ ، أنتجوا في روسيا ٤٥,٢ مليون طن من الصلب ، و ٣٩٠ مليون طن من الفحم و ١٧٠ ملياراً كيلو واط / ساعة ، و ٧٠ مليون طن من البترول .

إن إنتاج الصلب في الولايات المتحدة يبلغ ١١٠ ملايين طن ، وإنتاج ،
الفحم ٥٠٠ مليون طن تقريباً ، وإنتاج البترول يبلغ ٣٠٠ مليون طن، وأخيراً
فإن إنتاج الكهرباء يتمدى إلى ٥٠٠ مليار كيلواط / ساعة .

ولما كان سكان أمريكا يبلغون ١٦٥ مليون نسمة في مقابل ٢١٠ ملايين
نسمة في روسيا ، فإن تفوق أمريكا في مجال الصناعة الثقيلة لا يزال عظيماً
بالنسبة لروسيا . إننى أوضح لكم نتائج هذه المقارنة ، ليس لأن لها فائدة
عظيمة ، وإنما لأننا نصادفها في كل مكان ، ولأنها تطمئن القلوب الضعيفة .

إن أرقام الخطة الخمسية القادمة هي الآتية (إننا نعرف اليوم الأرقام
المطلقة لأن هذه هي أول مرة من زمن بعيد يعرض فيها القادة السوفيت
أهداف الإنتاج في أرقام مطلقة) :

قد يصل إنتاج الصلب إلى ٧٠ مليون طن ، وإنتاج الفحم إلى ٥٩٣
مليون طن ، وإنتاج الكهرباء إلى ٣٢٠ مليار كيلواط / ساعة ، وإنتاج
البترول إلى ١٣٥ مليون طن . الأمر الذى سوف يترك بلاجدال نسبة إنتاج
الطاقة والحديد في روسيا السوفيتية أدنى بكثير من النسبة الحالية في أمريكا .
ولكن من المحتمل لسكى نلقى الرعب في القلوب الضعيفة أن يقل البون خلال
السنوات الخمس القادمة على الأقل في النسبة . إن سرعة انتشار الصناعة
السوفيتية في الواقع هي ، في الوقت الحاضر ، أسرع منها في الولايات المتحدة
(سوف تتاح لنا فرصة العودة إلى هذا النوع من المقارنات) . ولنضف
أن المقارنات النوعية : كأن نقول إن النسبة المثوية الحالية للزيادة في روسيا
هي كذا في المائة ، وفي الولايات المتحدة كذا في المائة ، هذه المقارنات النوعية
لا تفيد كثيراً . ولناخذ على ذلك مثلاً . فيما بين ١٩٢٨ و ١٩٥٥ ، تضاعف
إنتاج الصلب في روسيا عشر مرات تقريباً . في نفس الفترة تضاعف الإنتاج
الأمريكى مرتين ونصف مرة . لا يكفى أن تقابل بين هذين الرقمين لسكى
نستنتج ، كما يفعل البعض ، أن الإنتاجين لا يلبثان أن يتلاقيا : إن النسبة

المئوية السنوية لزيادة إنتاج الصلب في روسيا في السنوات القادمة سينخفض
طبعاً لأنها تتأثر بالمستوى الذي تم الوصول إليه .

لنتذكر الرقم : إن إنتاج الصلب في روسيا اليوم يبلغ تقريباً عشرة
أضعاف ما كان عليه عند بداية الخطط الخمسية ، الأمر الذي يعطينا بيانا
لتدرج الصناعة في مجموعها .

لنتنقل الآن إلى الصناعة الخفيفة ولنبدأ بصناعة النسيج .

إن الأقمشة القطنية المصنوعة في روسيا تمثل ، طبقاً للإحصائيات ،
٦ مليارات من الأمتار ، أي ضعف ما كانت عليه عام ١٩٢٨ . أما فيما يختص
بالصوف ، فالإنتاج قد ارتفع مرتين أو ثلاث مرات . وإنتي أعفيمكم من
ذكر الأرقام المطلقة .

إننا نجد إذن في البداية حقيقة واقعة معروفة ، هي أن الصناعة الثقيلة
قد تضاعفت عشر مرات ، إذا تقبلنا رقم صناعة الحديد بين ١٩٢٨ و ١٩٥٥
وتضاعف إنتاج النسيج مرتين أو ثلاث مرات .

إن إنتاج السيارات في روسيا، عام ١٩٥٥ ، لم يكن أكثر من ٤٤٥٠٠٠ ،
أما الإنتاج المنتظر أن يتم بعد خمس سنوات فهو ٦٥٠٠٠٠ ، الثلثان منها
وسائل نقل تجارية . إن هذا الأمر جدير بأن تتوقف عنده لحظة . فالرقم
المنتظر لعام ١٩٦٠ يقل بطريقة ملموسة عن رقم الإنتاج الحالي في فرنسا .
إن الوضع في هذه الحال يتعلق دون شك بقرار من القائمين على التخطيط
الذين يعتبرون أن النقل بالسيارات ، سواء بالنسبة للبضائع ، وسواء بالنسبة
للأشخاص ، لا يمثل طابع السرعة . أما السؤال عما إذا كان المستهلكون
السوفيت راضين أو غير راضين عن هذا الاختيار ، فلا أهمية له ما دمنا
لا نستطيع أن نحجب عنه . إن الواقع ، هو أنه من السهل في نظام مخطط
أن يخفض إنتاج السلع التي لا يعتبرها القائمون على التخطيط سلماً ضرورية .

وعلى النقيض من ذلك ، فبالنسبة لأجهزة الراديو والتلفزيون ، فإننا نلاحظ أن الإنتاج قد أصبح اليوم ٤ ملايين ، وسيصبح ١٠ ملايين عام ١٩٦٠ . تقدم سريع في الزيادة في حين أن التقدم المنتظر أن يتم بالنسبة للسيارات بطيء ، وكذلك التقدم المنتظر بالنسبة للمنسوجات . تذكروا ما قلته في درس سابق على الأسعار . إن ثمن جهاز التلفزيون زهيد ، و ثمن زوج الأحذية مرتفع . وتشير الإحصائيات إلى أنهم في روسيا ينتجون أكثر بقليل من زوج أحذية لكل فرد (٢٩٧ مليوناً) . فيجب طبعا أن يكون ثمن زوج الأحذية مرتفعاً جداً . إذا كنتم تستعدون لإنتاج ١٠ ملايين جهاز للراديو والتلفزيون كل عام ، فإنكم تستطيعون فعلا أن تخفضوا الأثمان .

إن هذه الأمثلة البسيطة تقدم شيئاً من الفائدة ، إنها تبين خطر تعميم دروس النمو الاقتصادي الغربي دون احتياط . إننا في الغرب كنا ننقل من نمط الإنتاج إلى نمط آخر كلما أردنا إشباع حاجة من الحاجات . إن الفائدة أو الضرر ، أيا كانت التسمية ، والذي ينتج عن نمو مخطط ، هو أننا قادرون على قلب نسبة التطور في مختلف الصناعات .

إن حال الزراعة أكثر إثارة من حال الصناعة . إنني لن أرهاقكم بالإحصائيات عن الانتاج الزراعي السوفيتي ، تلك الاحصائيات التي تمثل صعوبات خاصة . فربما للأحوال ، فإن الاحصائيات السوفيتية تقدم عن حاصلات الحبوب (دون تمييز بين أنواع الحبوب) القاعة أو المخزونة . إن الحاصلات القاعة تفوق الحاصلات المخزونة بنسبة ١٥ ٪ طبقاً لبعض الإحصائيات ، و ٢٥ ٪ طبقاً لغيرهم ، الأمر الذي يولد عنصراً إضافياً من الشك . ولكننا ، حتى إذا استعملنا أكثر الأرقام تأييداً ، فيمكننا أن نقول إن انتاج الحبوب لكل رأس من السكان في روسيا السوفيتية لم يزد كثيراً بين ١٩١٣ و ١٩٥٥ . لاحظوا أن عدم الزيادة في إنتاج الحبوب

لكل رأس من السكان يمكن أن يساق دليلاً على الغنى ، إذا كانت الأغذية الراقية قد زادت كمياتها في نفس الوقت . إن الأمر قد يوحى ، بأنه بعد أن أشبعت الحاجة إلى الغذاء الرخيص ، انتقلنا إلى الغذاء الأرقى ، أى اللحوم ، ومنتجات الألبان . ولكن إنتاج الماشية في روسيا اليوم يماثل ، في الأرقام المطلقة ، إنتاج ١٩٢٨ . إن كمية اللحوم والزبد واللبن لكل رأس من السكان في عام ١٩٥٥ أدنى مما كانت عليه عام ١٩٢٨ .

ولا ينبغي أن نستنتج من ذلك أن سكان روسيا لا يتناولون غذاء كافياً فنعود إلى الصورة الجرافية للجحيم السوفيتي . من المحتمل أن تكون كمية السعرات الحرارية لكل رأس من السكان قد زادت . إنني لن أقدم لكم أرقاماً عن هذه النقطة ، نظراً لعدم دقة الحسابات . إن سكان روسيا يتغذون ، ولكنهم يتغذون بطريقة قد لا ترضى الفرنسيين ، ما دامت الأغذية التي يفضلها الفرنسيون ، وقبل كل شيء اللحوم ، هي اليوم أقل لكل رأس من السكان مما كانت عليه عام ١٩٢٨ ، وهي في روسيا تقل كثيراً عما هي في فرنسا .

عندما يريد بعض علماء الاقتصاد والصحفيون إقناعنا بأن مستوى المعيشة في روسيا سيحطم مستوى المعيشة في فرنسا بعد فترة قليلة ويضطرنا ذلك إلى أن نقيم بدورنا ستاراً حديدياً ، فإنني أقصر على ذكر إحصائين أوليين طادين : إحصاء السيارات من جهة ، وإحصاء اللحوم من جهة أخرى ، وهما السلعتان اللتان يفضلهما الفرنسيون على غيرها . ولكن ، بمصادفة غريبة ، فإن السلعتين اللتين لا تستميلان القائمين على التخطيط في روسيا هما السيارات الخاصة واللحوم . وهناك إحصائيات أخرى بالطبع يمكن ذكرها .

إن نموذج النمو المشتق من التجربة الغربية لا يحمل إذن قيمة عامة . فقد كان نموذج النمو هذا مرتبطاً بانتقال الرغبات و بانتقال القوة الشرائية .

لقد كنا نتقدم في إشباع الرغبات الأولية الغذائية ، ثم أصبحنا نرقى بالنوع في الغذاء : إن احتياجاتنا من المنسوجات كنا نشبعها في الحال . ولكننا كنا نستطيع أن نشبعها بإنتاج أفضل كينيا ، ثم وصلنا بعد ذلك إلى السلع ذات الاستعمال الطويل .

ولا يوجد نظير لهذه الصورة التخطيطية في روسيا لسببين :

أولاً : عندما كانت البلاد الغربية تجتاز المرحلة التي تجتازها روسيا الآن ، فإن سلع استهلاك الاستعمال الطويل هذه لم تكن موجودة . إن مشكلة معرفة ما إذا كان من اللازم أن نختار بين أجهزة التليفزيون والملابس الصوفية ، هذه المشكلة لم تكن قائمة ، لا في القرن التاسع عشر ، ولا حتى في أوائل القرن العشرين .

ولكن ، في المقام الثاني ، فإن نوع النظام السوفيتي يتيح نمواً اقتصادياً لا يتبع الانتقالات التلقائية للرغبات : من الممكن إشباع الحاجات بطريقة مغايرة للطريقة التي يتم بها إشباع هذه الحاجات في نظام اقتصاد حر .

إن بوسعنا أيضاً أن نعرض الأمور بطريقة أخرى . لقد أصبح الاقتصاد السوفيتي ثانياً اقتصاد صناعي في العالم . إن روسيا السوفيتية — بصفتها قوة اقتصادية مستعدة للحرب — يأتي ترتيبها ، ولكن مع فارق كبير ، بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكنه لم يكن هناك بالضرورة نمو متواز لاستهلاك الغذاء أو المنسوجات ، ويمكن أن يتحقق بعد ذلك في السنوات المقبلة نمو متواز لسلع ذات الاستهلاك الطويل ، سواء لأن هذه السلع — مثل جهاز التليفزيون — ذات طابع جماعي ، أم لأن القائمين على التخطيط يرون فيها دليلاً على الثقافة ، أم لأن مناهج الإنتاج الصناعي تحقق أهدى النتائج بالنسبة لهذا النوع من السلع ، أخيراً .

اعتدنا أن نسمع أن السوفيت قد ضحوا بالاستهلاك لفترة طويلة في سبيل إقامة صناعة ضخمة . إن الأرقام التي أعطيناها جعلتنا ندرك أن هذه

الفكرة عادية مع إضافة مهمة ، وهي أن النمو لا يتبع الانتقال التلقائي
لرغبات عندما يتدخل المخططون .

ولكن ملاحظة أخرى يجب أن تساق في الحال عن العلاقات بين نمو
الإنتاج ونمو الإنتاجية .

يوجد اليرم في روسيا حوالى ٤٥ مليون وظيفة غير زراعية (سنحدد
بعد قليل توزيع هذا التوظيف غير الزراعى) ، إن هذا التوظيف يقل عن مثيله
في الولايات المتحدة بمقدار الثلث ، ولكن نظراً للتركيز الشديد لهذه
الأيدي العاملة غير الزراعية في الصناعية ، فإن الأيدي العاملة الصناعية
السوفيتية لا تختلف في كميتها عن الأيدي العاملة الصناعية الأمريكية .
ولكن الإنتاج الصناعى السوفيتى يقل ثلاث مرات عن الإنتاج الصناعى
الأمريكى . إن إنتاجية الأيدي العاملة السوفيتية ، لاتزال دون إنتاجية
الأيدي العاملة الأمريكية ، وهي دون الإنتاج الكلى الأمريكى بكثير .

إن الزراعة السوفيتية تستخدم اليوم نحو مليون شخص ، يستطيعون
بصعوبة تغذية السكان البالغ عددهم ٢١٠ ملايين نسمة . أما الأيدي العاملة
في الزراعة فى أمريكا فهى بين ٢٠٦ ملايين (٦٠٠.٠٠٠.٠٠٠ بالضبط) ، إنها
تقوم على تغذية ١٦٥ مليون أمريكى ، ومع ذلك تعانى الولايات المتحدة
من فائض الحاصلات الزراعية .

ويمكن وصف المقارنة بطرق مختلفة . لا ينبغي أن ننسى اختلاف خصب
التربة واختلاف المساحة المتوافرة بالنسبة لكل رأس من السكان ، ولانفسى
أنه علاوة على الأيدي العاملة المستخدمة مباشرة في الزراعة ، تتدخل
الأيدي العاملة التى تنتج الجرارات وكل ما يلزم لضمان إنتاجية الأيدي العاملة
في الزراعة . إن المقارنة بين ٧ ملايين و ٥٠ مليوناً لا ينبغي تفسيرها على
على أنها الدليل على تفوق نظام الملكية الفردية في الزراعة على نظام
الملكية الجماعية .

ولكن لو كانت العلاقة عكسية ، فهل كان يوجد عالم اقتصادى واحد يذكر تفوق الملكية الجماعية على الملكية الفردية ؟ لنقل بكل بساطة إن الأيدى العاملة فى الصناعة السوفيتية هى بالتقريب نفس الأيدى العاملة فى الصناعة الأمريكية مع إنتاج يقل كثيراً ، وإن الأيدى العاملة فى الزراعة السوفيتية يزيد عددها كثيراً على الأيدى العاملة فى الزراعة الأمريكية ، وإن الإنتاج الزراعى السوفيتى قليل بالنسبة للإنتاج الزراعى الأمريكى . لقد وجد أعضاء البعثات الأمريكية الموفدة إلى روسيا أن الأيدى العاملة فى الكوخلوز كثيرة العدد بشكل مذهل . يوجد فى الوقت الحاضر مانسميه ، فى لغة الاقتصاد ، اسرافاً فى الأيدى العاملة فى الزراعة السوفيتية . ويتيح لنا هذا على أى حال أن نفترض أن زيادة الإنتاج الصناعى والزراعى ستكون بالغة السرعة خلال السنوات القادمة . إننى كلما ألححت على التباين بين الإنتاجيتين ، أغرانى توجيه هذا السؤال : إذا قل هذا البون ، أفلن نشهد - خلال السنوات المقبلة - زيادة فى الإنتاج السوفيتى أسرع من الزيادة التى يحققها الإنتاج الأمريكى ؟

كيف تحققت هذه الاختلافات ؟ إننى أجدى من جديد مضطراً لأن أعطيكم بعض الأرقام البسيطة . فى عام ١٩٢٨ كان فى روسيا السوفيتية حوالى ١٠ ملايين عمل غير زراعى من عدد السكان الكلى البالغ قدره ١٥١ مليون نسمة ، وفى عام ١٩٣٢ وصل الرقم إلى ٢٠ مليوناً . لقد تضاعفت كمية الأعمال غير الزراعية خلال أربع سنوات ، ووصلت النسبة المئوية للأيدى العاملة غير الزراعية بالنسبة لعدد السكان الكلى من ٦٦ إلى ١٢٧ خلال أربع سنوات . إن مثل هذا التركيز الصناعى السريع فى المدينة لم يشهده بلد غربى ، ولكى أبين لكم اختلاف التقدم سأذكر لكم بعض الأرقام الخاصة بالولايات المتحدة .

فى الولايات المتحدة وصل عدد الأعمال غير الزراعية من ٦٦٠٠٠٠٠

إلى ١٣,٧٤٠,٠٠٠ في عشرين عاماً بين ١٨٧٠, ١٨٩٠. وقد تمت هذه المضاعفة في عشرين سنة مع عدد من السكان وصلوا من ٤٠ إلى ٦٣ مليون نسمة ، أى مع زيادة في نسبة سكان أمريكا أسرع منها في روسيا السوفيتية . وبالنسبة المئوية ، فإن الأيدي العاملة غير الزراعية خلال فترة العشرين سنة هذه لم تتحول إلا من ١٦,٣ إلى ٢١,٨ .

علينا إذن أن نكرر هذه الجملة التي يجب ألا ننساها : لقد كانت عملية تعمير المدن خلال الخطة الخمسية الأولى لا مثيل لها في أى بلد أوروبى . ففي خلال سبع وعشرين سنة ، بين ١٩٢٨ و ١٩٥٥ ، تحوالت الأيدي العاملة غير الزراعية من حوالى ١٠ ملايين إلى ما يقرب من ٤٥ مليوناً ، أى إنها تضاعفت أربع مرات خلال سبع وعشرين سنة . ومرة أخرى إننا لم نشهد في أى بلد من بلاد العالم ، مثل هذه الزيادة السريعة في الأيدي العاملة غير الزراعية . إن التضاعف أربع مرات هذا قد تم في أمريكا ، ليس في سبع وعشرين سنة وإنما في خمسين سنة (٨,٧٠٠,٠٠٠ من عام ١٨٨٠ ، ٣٥ مليون عام ١٩٣٠) . وفوق ذلك فإن ظاهرة التضاعف أربع مرات هذه قد تمت في أمريكا في الوقت الذى يزداد فيه سكان أمريكا زيادة سريعة بسبب الهجرة إليها ، مع أن المهاجرين يستقرون في المدن مباشرة .

وعلى هذا ، فإن كثيراً من الظواهر التى ينسبها أعداء روسيا إلى النظام إنما ترجع مباشرة إلى درجة نمو لم تحدث في أى مكان آخر . إننا لم نشهد في أى مكان من العالم أن تضاعف سكان المدن ثلاث مرات في مثل هذه الفترة القصيرة .

لننتقل الآن إلى مقارنة ثانية بين توزيع الأيدي العاملة في الولايات المتحدة وروسيا السوفيتية .

إن الأيدي العاملة المستبعدة من القطاع الأول ، أى قطاع الزراعة ، تذهب ، طبقاً لنظرية النمو المشهورة إلى القطاع الثانى والقطاع الثالث .

إن نسبة الأيدي العاملة في الصناعة في روسيا بالمعنى الضيق للكلمة ، بالنسبة للأيدي العاملة غير الزراعية المملكية ، فهي ثابتة مع ميل نحو الارتفاع. لقد ارتفعت هذه النسبة عام ١٩٣٨ من ٣٨٪ إلى ٤٢٪ عام ١٩٤٣. وفي الولايات المتحدة عام ١٨٧٠ ، كانت هذه النسبة مساوية لمثلتها في روسيا عام ١٩٢٨ ، أي ٣٩٪ . وانخفضت هذه النسبة عام ١٩٣٨ إلى ٢٨٪ ، وارتفعت إبان الحرب إلى ٣٩٪ ، ثم انخفضت عام ١٩٥٢ إلى ٣٢٪ .

لنتوقف لحظة عند هذه النقطة ، لأن نسبة الأيدي العاملة في الصناعة من مجموع الأيدي العاملة غير الزراعية هي في رأي العامل الحاسم الذي سيفسر ، ليس اختلاف أنماط النمو وحسب ، بل وقد يفسر أيضاً اختلاف الحضارات.

إن أهم ما تشير إليه هذه الأرقام هو الآتي : إن نسبة الأيدي العاملة غير الزراعية المستخدمة في الصناعة ، أعلى في روسيا منها في أمريكا ، وهذه النسبة ترتفع في أمريكا في فترات الحرب ، وتنخفض في فترات السلم . لإمام ترجع هذه الظاهرة ؟ أنها تتوقف على الطلب : ففي زمن السلم يسير طلب القطاع الثالث نحو الزيادة؛ إن النسبة للتثوية للأيدي العاملة في القطاع الثاني في أمريكا يميل نحو النقصان .

ربما كان في استطاعتنا أن نعرض الأمور بطريقة أكثر دقة بتمييزنا لعنصرين في القطاع الثالث . إن القطاع الثالث يشتمل أولاً على ما يمكن أن نطلق عليه المصروفات العامة للقطاع الثاني ، مجموع التنظيم الإداري ، والثقافي والمدرسي ، والجامعي اللازم لإعداد الأيدي العاملة التي تعمل في القطاع الثاني ، وتبعاً لذلك ؛ ضمان إنتاجية القطاع الثاني . ولكن هناك نوعاً آخر من عناصر القطاع الثالث يرمى إلى إشباع الرغبات التي تظهر كلما أشبعت حاجات القطاعين الأول والثاني .

لقد وافق أصحاب نظريات النمو الغربيون جميعاً على أن هناك انتقالاً

يتم عند نقطة معينة ، من القطاع الثانى إلى القطاع الثالث . ولكننى أرى أنه لم يثبت أن هذا الانتقال من القطاع الثانى إلى الثالث يجب أن يتم فى اقتصاد صناعى من النوع السوفيتى . حتى الآن ، فإن هذا الانتقال لا يتم ، إن نسبة الأيدى العاملة فى الصناعة بين مجموع الأيدى العاملة غير الزراعية لا تزال ثابتة فى روسيا السوفيتية ، إنها تدور بانتظام حول ٤٠٪/ وهى أعلى بشكل ملحوظ من النسبة الحالية للأيدى العاملة الصناعية فى الولايات المتحدة . إنها تعادل تقريباً النسبة الأمريكية التى كانت منذ خمسين أو ستين عاماً . ويعقد القامون على التخطيط السوفيت العزم على زيادة الإنتاج الصناعى بأسرع ما يمكن ، حتى ولو أدى ذلك إلى خفض الأيدى العاملة فى القطاع الثالث إلى أدنى حد ممكن .

كيف يظهر اختلاف توزيع الأيدى العاملة ؟ هناك اختلاف أساسى هو ضخامة نسبة الأيدى العاملة فى التجارة فى روسيا السوفيتية والولايات المتحدة الأمريكية . إن هذه النسبة فى أمريكا تزيد على ضعف مثلتها فى روسيا .

تحولات نسبة الأيدى العاملة غير الزراعية التى تعمل فى مجال النجارة فى الولايات المتحدة من ١٢ر٤ عام ١٨٧١ إلى ٣١ر٩ عام ١٩٣٠ . وهذه النسبة لا تزال قائمة ، الأمر الذى يبدو أنه يشير إلى أن هذه النسبة المختلفة فى الأيدى العاملة فى التجارة لا ترتبط بمرحلة النمو ، وإنما ترتبط بنموذج النمو ونوع المجتمع الصناعى .

ونلاحظ فى مجال التربية بشىء من الغرابة ، وبشكل يدعو إلى الاهتمام ، أن النسبة فى روسيا السوفيتية أعلى مما هى عليه فى الولايات المتحدة . إنها تصل من ٧ إلى ١٠٪/ فى روسيا ومن ٣ إلى ٥٪/ فى الولايات المتحدة . إن هذا الاختلاف يمكن أن يرجع إلى اختلاف التصنيف . إننا لا ندرى مطلقاً ما الذى يدخلونه فى التربية ، وقد تتضمن جهاز الدعاية بأكمله .

ولكننى لا أرى أن هذا هو بيت التصيد . إن الرقم المطلق للأيدى العاملة اللازمة يتأثر بتناسب مع الرقم السكان وليس بمرحلة التطور . فكلما ازدادت السكينة المطلقة للأيدى العاملة غير الزراعية ، فإن نسبة الأيدى العاملة فى التربية بالنسبة للعمل غير الزراعى السكى فى روسيا السوفيتية تميل نحو النقصان ، لأن الرقم المطلق سيظل كما هو دام السكان لن يزدادوا . إن تباين النسبة ، فى هذه الحالة ، لا يكشف عن تباين بنائى ، وإنما يكشف عن ثبات الحاجات أيا كان مدى التطور الصناعى . وهذا لا يمنعنا من أن نضيف حدثاً أساسه الخبرة ، وتؤكد به بيانات إحصائية أخرى . إن روسيا السوفيتية لم تكف منذ ١٩٢٨ عن صرف المبالغ الضخمة فى سبيل تربية السكان ، تلك المبالغ التى تعتبر نسبياً أضخم كثيراً من المبالغ تصرف فى البلدان الغربية فى نفس الأغراض .

ربما بقى أمامنا أن نقارن بين النسبة المئوية فى البناء فى الولايات المتحدة وروسيا السوفيتية ، وكذلك فى بعض التخصصات الأخرى . فيما يختص بوسائل النقل ، فإن النسبة تقل فى الولايات المتحدة ، فقد هبطت فى السنوات الأخيرة من ١٠ إلى ٧ أو ٨ ٪ ، أما النسبة فى روسيا فهى تحتفظ بتفوقها الطفيف . أما فيما يختص بالبناء ، فإن النسبة فى روسيا أعلى منها فى الولايات المتحدة ، ولكن التفوق فى هذه النسبة ليس إلا وهما ، لأن من الواجب أن نقيم اعتباراً لظاهرتين : إننا نضع فى مجال البناء فى نفس الوقت بناء المصانع وبناء المنازل ، ومن جهة أخرى ، فنظراً لاسرعة تعمير المدن فى روسيا ، فقد كان من المھتم أن تصبح الأيدى العاملة فى مجال البناء أضخم كثيراً مما هى فى الولايات المتحدة حتى يمكن تجنب أزمة المساكن .

بقى أن أنظر فى سلسلة أخيرة من الأرقام التى ستقودنا إلى تعريف نموذج النمو . إنها فوق ذلك أرقام من الصعب أن يعثر عليها ، وهى تتعلق بتوزيع الاستثمارات فى روسيا السوفيتية والولايات المتحدة .

إن توزيع الاستثمارات في روسيا السوفيتية خلال فترة المخطط الخمسية هي بالتقريب الآتي :

إن نصيب الحصة المخصصة للصناعة ذاتها تدور حول أربعين وخمسين في المائة . أما نصيب الزراعة فهو يدور حول ١٦ و ١٩ ٪ . ونصيب وسائل النقل والمواصلات بين ١٠ و ١١ ٪ . أما نصيب التجارة فهو يدور حول ١ و ٣ ٪ ، ونصيب الخدمات الإدارية حول ٢٠ و ٢٥ ٪ .

إن نسبة الاستثمارات في الزراعة ، على عكس ما يمكن أن توحى به أرقام الانتاج ، أعلى من النسبة الأمريكية ، التي بلغت ١٠ ٪ من المجموع بين ١٨٨٠ و ١٩١٢ ، وعلى النقيض من ذلك ، فإن الاستثمارات الأمريكية في مجال وسائل النقل أضخم كثيراً من مثيلاتها في روسيا ما دامت ارتفعت إلى أكثر من ٢٢ ٪ ، وما دامت لا تزال اليوم تزيد بنسبة ١٥ ٪ . إن هذا الاختلاف يرجع بصفة خاصة إلى اختلافات الظروف الجغرافية . إن أحد موارد الاستثمارات الضخمة في مجال النقل هو إنشاء الطرق . والطرق لا تقوم بدور طفيف في نقل البضائع والأشخاص في روسيا . فهناك الطرق الصالحة حول المدن ، ولكن نظراً لضخامة المسافات ، فإن الانتقالات تتم عن طريق السكك الحديدية بالنسبة للمنتجات الثقيلة ، وعن طريق السكك الحديدية والطائرات بالنسبة للأشخاص .

إن الاختلاف الجوهري هو أن الاستثمارات الصناعية في روسيا تتراوح بين ٤٠ و ٥٠ ٪ من مجموع الاستثمارات ، وأن هذه الاستثمارات تمثل ٢٥ ٪ من مجموع الاستثمارات في الولايات المتحدة . إن السبب الأساسي في اختلاف النمو بين روسيا السوفيتية والولايات المتحدة ، هو بالذات هذا التوزيع المختلف للاستثمارات . إن الاستثمارات السوفيتية هي بصفة جوهرية ، بالنسبة لنصفها تقريباً ، استثمارات صناعية ، أما في الولايات المتحدة فهي ليست استثمارات صناعية إلا بالنسبة للربع أو الثلث ، وذلك في الفترات التي ترتفع

فيها هذه النسبة في أثناء الحرب ، فقد لحقت الاستثمارات الصناعية تقريباً بمستوى الاستثمارات السوفيتية : لقد كانت الاستثمارات الصناعية في أمريكا في ذلك الحين تمثل بالفعل أكثر من ٤٠٪ من مجموع الاستثمارات .

إلى أين تذهب الاستثمارات الأمريكية ؟ إن الاستثمارات الصناعية تمثل ربع مجموع الاستثمارات ، والاستثمارات في مجال النقل تفوق مثيلاتها في روسيا السوفيتية ، والاستثمارات في الزراعة تعتبر أقل منها في روسيا ، وإن ٥٥٪ من مجموع الاستثمارات الأمريكية ، إذا نظرنا إليها على مدى طويل ، تم خارج نطاق الصناعة والزراعة والنقل . إنها تم في المجال الذي عليه أصحاب النظريات الغربيون في النمو القطاع الثالث (الخدمات) . إن إطلاق نظرية القطاع الثالث بأكملها تسير وفق المثال الغربي ، وإني لأنعجب لأن أحداً منهم لم يوجه بعد بطريقة واضحة ، السؤال الآتي : هل من شأن مجتمع صناعي من النوع السوفيتي أن يطور القطاع الثالث كما طورته المجتمعات الغربية ؟

إن الاختلاف الجوهرى بين نموذج النمو السوفيتي ونموذج النمو الأمريكي والغربي بصفة عامة ، يرجع بلا شك إلى التوزيع المختلف للأيدي العاملة ، التوزيع المختلف للاستثمارات ؛ إذ أن التركيز قد وجه الاستثمار الصناعي بمعنى الكلمة إلى الصناعة الثقيلة ، في حين أن استثمارات الخدمات والتجارة في الغرب تمثل أكثر من نصف المجموع الكلى للاستثمارات .

بقي أمامنا أن ننظر في عنصر أخير ، وهو البناء . مازال بناء المدن يفوق ، بالنسبة للاستثمارات ، ما كان عليه مثيله في الولايات المتحدة ، وذلك بصفة مستمرة . لقد ارتفعت هذه النسبة المئوية في وقت معين إلى ما يقرب من ثلث

المجموع الكلى للاستثمارات ، في حين أنه يمثل البناء في روسيا ما يقرب من ١٠٪ من المجموع الكلى للثروات بين ١٩٢٨ ، ١٩٣٢ . وإذا ما تذكرتم أن تقدم تمير المدن كان في روسيا أسرع كثيراً مما كان عليه في أي بلد غربي وخاصة في الولايات المتحدة ، فإنكم تجدون تفسيراً للظاهرة التي يلاحظها المسافرون جميعاً ، ألا وهي اكتظاظ المدن بالسكان ، نظراً لسكنى الأسر في حجرة أو حجرةين ، تلك الظواهر التي تشير إليها أبسط الإحصائيات بجملاء ووضوح .

ولنحاول سريعاً أن نستخلص نتائج المقارنات التي عقدتها منذ قليل . هناك بعض الملامح المشتركة في النمو السوفيتي والنمو الغربي . ففي الحالين يوجد نقل للأيدى العاملة ، بالأرقام المطلقة وبالنسبة المئوية ، من مجال الزراعة إلى المدن والصناعة ، وهناك زيادة في مجموع السكان ، وزيادة في كمية القيمة المنتجة لكل رأس من السكان . وأخيراً ، عندما تتقرر زيادة الاستثمار ، فينبغي في كلا النموذجين ، ضغط الاستهلاك بغية توسيع زيادة النسبة المئوية للادخار . إن هذه الملامح المشتركة من البدهة والوضوح بحيث إنها لا تستحق مشقة ذكرها ، لولا أن كثيراً من القائمين على التخطيط قد اعتقدوا أن الاقتصاد المخطط بوسمه أن يحقق التقدم بلا دموع ، والرضاء والمساواة . إن الأحرار الذين كانوا يعتقدون أن النمو لا يمكن أن يتم عن طريق اقتصاد مخطط كانوا مخطئين ، والمخططين الذين كانوا يعتقدون أن التخطيط يسمح بتقليل الآجال ، ويحقق بطريقة معجزة ما تحققه الرأسمالية ببطء ، هؤلاء أيضاً كانوا مخطئين . كان لابد من الدموع لبناء صناعة ضخمة في روسيا ، وإذا كانت النتائج التي تحققت في مجال الإنتاج ، لانتبتت تفوق نظام التخطيط على النظام الحر ، فإنها لا تثبت أيضاً ، بطريقة حاسمة ، عكس ذلك .

إن الاختلافات الأساسية الثلاثة التي أشرت إليها خلال هذه المقارنات ، والتي أود الآن أن أذكركم بها ، هي الآتية :

١ - لقد تم النمو السوفيتي في عصر كان نمو السكان فيه أقل سرعة من نمو سكان إنجلترا في القرن التاسع عشر أو سكان أمريكا في القرن التاسع عشر. ولقد تحقق النمو الصناعي بفضل الانتقالات المعجبية المنيفة للسكان من الريف إلى المدن. ذلك العنف الذي لم يحدث مثيله في تاريخ البلدان الغربية.

٢ - إن الاختلاف الثاني خاص بالعلاقة بين زيادة الإنتاج وزيادة الإنتاجية.

إن صعوبة تقدير الزيادة الحقيقية للإنتاجية الصناعية خلال الفترة من ١٩٢٨ - ١٩٥٥ تتأني من صعوبة قياس زيادة الإنتاج الصناعي الكلي. لقد قال السيد خورشوف في خطابه أمام مجلس السوفيت الأعلى إن الإنتاج الصناعي السوفيتي قد تضاعف عشرين مرة بين ١٩٣٨ - ١٩٥٥، ولكن إنتاج الصلب قد تضاعف ٩ أو ١٠ مرات. في حين أن الاستهلاك للصلب في الغرب يعتبر مقياساً تقريبياً، لأجل طويل، لزيادة الإنتاج الصناعي الكلي. إن جميع الأرقام تشير إلى أن الصناعة الثقيلة في الإنتاج الصناعي السوفيتي تمثل نصيباً أكبر من مثيلتها في الغرب. فإذا كان إنتاج الصلب يتضاعف عشر مرات فن الغرب أن يتضاعف الإنتاج الصناعي مرة. إننا إذا تقبلنا مضاعفة الإنتاج الصناعي الكلي عشر مرات، فإنه ينتج عن ذلك معدل نمو للإنتاجية يبلغ حوالي ٣٪ في العام منذ ١٩٢٨.

إن هذه الزيادة في الإنتاجية شيء مشرف، إنها لا تختلف كثيراً عن معدلات زيادة الإنتاجية التي لوحظت في الغرب في فترات مشابهة. إن الخاصية التي تميز النمو الصناعي السوفيتي، هي الزيادة التي استطاعوا بها أن يمتصوا مجموعة من الأيدي العاملة الإضافية. لقد توجه التركيز نحو الصناعة الثقيلة، والصناعة الثقيلة هي التي تتطلب أقصى حد من رأس المال

للعامل . لقد اضطر الروس في سبيل امتصاص مجموعة من الأيدي العاملة غير الزراعية ، وصلت في ٢٧ سنة من ١٠ إلى ٤٥ مليوناً ، اضطروا إلى القيام باستثمارات ضخمة . وعلى ذلك فقد اضطروا إلى تخفيض الاستهلاك ، وخاصة أجر العامل ، وذلك أكثر مما حدث في الغرب في فترة مشابهة . ولم يكن هذا التخفيض في مستوى معيشة الجماهير في فترة التصنيع ناجماً عن قسوة من جانب القامئين على التخطيط ، وإنما كان نتيجة لمجموعة التغيرات التي طرأت على الاقتصاد السوفيتي تحت تأثير المجتمع .

ما الذي حدث إذن ؟ لقد تقرر امتصاص مجموعة إضافية من الأيدي العاملة الإضافية في الصناعة في أسرع وقت ممكن ، وحتى تتمكن هذه الأيدي العاملة من العمل في الصناعة ، كان من اللازم تدير رأس المال الضروري وتموين المدن . ولتموين سكان المدن ، كان يجب شراء للنتجات من الفلاحين أو أخذها منهم ، ولشراؤها ، كان من اللازم توفير منتجات الاستهلاك الصناعي ، ولكنها لم تكن متوافرة ، مادام كان قد تقرر تخصيص الأولوية لتطوير الصناعة الثقيلة . لم يكن هناك غير حل واحد : أخذ جزء إضافي من محصولات الفلاحين ، وقد تبين أن أفضل طريقة هي تجميع الأراضي .

ترى هل كان هذا التجميع للأراضي نتيجة لمفاضلة مذهبية ؟ أم كان نتيجة لضرورة تكنولوجية ؟ إن مسائل التنمية يصعب دائماً إيجاد حل لها . في عام ١٩٢٨ كانت الملكية الفردية تسود الزراعة ، وكانت تتكون هناك طبقة من الفلاحين للترفين كان يطلق عليهم كولاك Koulaks ، وكان هؤلاء الكولاك يمثلون في نظر للذهبين البلشفيين نواة البرجوازية . ولكن ، من جهة أخرى ، فإن اقتصاداً زراعياً يقوم على الملكية الخاصة كان يخلق عقبة أمام التصنيع السريع بتخفيضه للجزء المستعمل في التجارة من الحاصلات . في عام ١٩٢٨ ، قبل بداية خطط التصنيع كانت كمية محصولات الحبوب التي كانت الدولة تتمكن من الحصول عليها من الفلاحين

تبلغ ١٥٪. وبعد عشر سنوات ارتفعت إلى ٣٥٪. هل كان من اليسور استقطاع جزء من المحصولات السوفيتية بمثل هذه الضخامة، ما دامت المنتجات الاستهلاكية المادية غير متوافرة، إذا لم يلجأ المخططون إلى طريقة التجميع.

ولكن طريقة التجميع قد أدت إلى سلسلة من الظواهر لم تكن في الحسبان، فقد قاوم الفلاحون عملية التجميع، وصرخوا عدداً كبيراً من الماشية، الأمر الذي أدى إلى أزمة في الزراعة السوفيتية، أدت بدورها إلى مجاعة عام ١٩٣٢ - ١٩٣٣ وربما لم تمح نتائجها حتى اليوم.

إن هذه الأحداث لا تتعلق بنموذج النمو السوفيتي، ولكنها تتعلق بتاريخ النمو السوفيتي، لا شيء يمنع من تطبيق نموذج النمو السوفيتي مع تجنب ما ذكرته لكم حتى الآن، أي التجميع، ومقاومة الفلاحين والمجاعة. إن حرب الفلاحين لم تحدث في أي بلد من البلاد التي تدور في فلك روسيا، ولكن في جميع هذه البلاد حدثت ظواهر من هذا النوع حدثت منها إرادة الدولة المخططة في دفع بناء الصناعة الثقيلة بأسرع ما يمكن. ينتج عن ذلك عدم كفاية المنتجات الاستهلاكية الضرورية لشراء الإنتاج من الفلاحين، ومن ثم ضرورة استقطاع جزء كبير من الحاصلات والصعوبة التي نصادفها في مجال الزراعة عند تهيئة ظرف من الظروف التي نعرفها، نظرياً، واللازمة للنمو، وهو الحافز. فلنكي ينتج الفلاحون، فلا بد وأن يجدوا مصلحة في الإنتاج، ولكن لنكي يجدوا مصلحة في الإنتاج، يجب أن يترك لهم النظام الذي يمشون في ظله جزءاً كافياً مما ينتجون.

ستتاح لنا الفرصة في الدرس القادم، لنرى كيف أن المخططين السوفيت، ابتداء من مفهوم معين للنمو الاقتصادي، قد اصطدموا بعقبات لم تكن في حسابهم: حتى المخططين لا يحيطون بكل شيء علمياً.

النموذج السوفيتي

سنواصل اليوم بحثنا في نماذج النمو ونماذج المجتمع الصناعي.

لقد أفرطت في الأسبوع الماضي في استخدام الاحصائيات ، وسأحاول اليوم أن أصوغ الأفكار التي يمكن استخلاصها من الأرقام .

قبل كل شيء ، علينا أن نتذكر كم هي محدودة المقارنات التي عقدتها. ولنعلم بصفة قاطعة أنه لا توجد مراحل متجانسة بطريقة دقيقة في الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد السوفيتي . إن المقارنة بين زيادة إنتاج الحديد السوفيتي بين ١٩٢٨ و ١٩٥٠ وبين زيادة إنتاج الحديد الأمريكي بين ١٨٩٠ و ١٩٢٨ لا تمثل سوى قيمة محدودة ، لأن صناعة الحديد السوفيتي استخدمت التكنيك الذي ظهر في القرن العشرين ، وليس التكنيك الذي كان يستخدم الاقتصاد الأمريكي قبل ذلك بنصف قرن . وأضيف أن مقارنة العصور الحالية يمكن أن تكون مثاراً للمناقشة ما دامت قد تقارب بين إقتصاديات في مراحل مختلفة من التطور .

إن وظيفة هذه المقارنات هي ببساطة إظهار عدد معين من التماثلات والتباينات في التطورات الاقتصادية للدول المختلفة .

وبصفة كلية ، فإن نمو كل اقتصاد يتعلق :

- ١ - بالعلاقة بين حركة السكان وحركة الموارد .
- ٢ - بالعلاقة بين زيادة الموارد الرعائية وزيادة الموارد الصناعية .
- ٣ - بالعلاقة بين زيادة الإنتاج وزيادة الإنتاجية . ولكن ، سواء

أكان الأمر يتعلق بالعنصر الأول ، أم الثاني أم الثالث فإن كل نمو اقتصادي يكون مستقلاً متميزاً .

ولنتناول العلاقة بين حركة السكان وحركة الموارد . إذا أردنا أن نحدد التواريخ المتشابهة في الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد السوفيتي برجعنا إلى توزيع الأيدي العاملة بين مختلف القطاعات ، فإننا نصل إلى نتائج جائرة . ما هو التاريخ الذي كان توزيع الأيدي العاملة فيه في الاقتصاد الأمريكي يعاثل توزيع الأيدي العاملة في الاقتصاد السوفيتي الحالي ، أي ٥٠ ٪ في الزراعة ، و ٥٠ ٪ في القطاعين الثاني والثالث ؟ هذه النسبة كانت موجودة في الاقتصاد الأمريكي حوالي عام ١٨٧٠ . في ذلك العصر كان الاقتصاد الأمريكي يضم عدداً من السكان يبلغ ٤٠ مليون نسمة ، وكان نمو الثروات يصاحب نمو السكان الكثيف . وعلى النقيض من ذلك ف فيما يتعلق بالاقتصاد السوفيتي فإن نمواً ضخماً للسكان قد سبق مرحلة التصنيع . إنني أذكركم بهذا الحديث المشهور وهو أن سكان روسيا قد تضاعفوا مرتين أو ثلاث مرات خلال القرن التاسع عشر ، وأن التصنيع الروسي لم يبدأ إلا قرب نهاية القرن . لقد جاء تصنيع الاقتصاد السوفيتي بعد مرحلة طويلة من زيادة السكان بدون تصنيع .

إن هذا التصنيع كان ممكناً لأن الزراعة السوفيتية كانت لديها مساحة ضخمة من الأراضي . كان نمو السكان السابق للتصنيع يخلق في القرى ما يسميه علماء الاقتصاد بزيادة السكان الريفيين . إن نفس الإنتاج الزراعي كان من الممكن أن يتحقق عن طريق أيدي عاملة قليلة ، الأمر الذي مكن من النمو الاقتصادي الذي قمنا بتحليله في الأسبوع الماضي ، عن طريق النقل الضخم للسكان من القرى إلى المدن .

إن الاقتصاد السوفيتي هو أول اقتصاد في أوروبا عرف مرحلة تصنيعه بعد النمو الكثيف في السكان ، لقد عرفت بلدان أوروبا الغربية في القرن التاسع عشر

تطور السكان والصناعة المتلازمين . ولم يصاحب فترة إقامة الصناعة في الاتحاد السوفيتي زيادة سريعة في السكان ، في حين تمت في إنجلترا أسرع زيادة في السكان خلال القرن التاسع عشر ؛ أثناء فترة التصنيع (لقد تقاعف السكان أربعم مرات خلال القرن) . وفي بداية القرن العشرين كان علماء الاقتصاد يرون أنه إذا استمر معدل النمو في روسيا على ما كان عليه بين ١٨٩٠ و ١٩١١ ، فإن عدد السكان في عام ١٩٥٠ سيبلغ ٣٥٠ مليوناً تقريباً .

إن خطأ التقدير السكاني يمكن تفسيره بسهولة . إن جزءاً من التباين بين عدد السكان السوفيت الحاليين وبين التقدير يرجع إلى أنه في عام ١٩١٩ حدث أن انفصلت عن روسيا بعض أماكن معينة كان يعيش عليها ٣٥ أو ٤٠ مليون شخص . أما باقي التباين - وهو حوالي مائة مليون - فيمكن إرجاع جزء منه إلى نقص في معدل المواليد ، وجزء آخر إلى الكوارث التاريخية . فالحرب الأولى ، والحروب الداخلية ، وعملية التجميع ، والحرب الثانية ، هذه الكوارث كلها أدت إلى خسائر بشرية يقدرها المتخصصون في علم السكان بـ ٧٠ مليون نسمة . لم يكن ببطء زيادة السكان في روسيا خلال مرحلة البناء الاقتصادي له مثيل في أية مرحلة من المراحل التي يمكن أن نقول إنها ممثلة للاقتصاديات الغربية .

وأضيف أننا لالاستطيع أن نقارن بدقة بين الزراعة السوفيتية والزراعية في أي بلد من بلدان أوروبا الغربية ، لأن الفلاحين الأوروبيين يملكون جزءاً ضئيلاً من الأراضي نسبياً وإذ يرغمون على الزراعة المكثيفة ، فإنهم يحصلون على إنتاج مرتفع مع حصة ضخمة من الأيدي العاملة أو رءوس الأموال . إن الزراعة السوفيتية يمكن مقارنتها ببساطة بالزراعة الأمريكية من وجهة نظر كونها زراعة واسعة ، ونكتفي بإنتاج ضعيف للهكتار . ولكن ظروف المناخ مختلفة ؛ لذلك فإن المقارنة المباشرة بين الأيدي العاملة اللازمة

للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والتي أجريتها في الأسبوع الماضي
تعتبر مقارنة احتمالية .

ومن جهة أخرى ، فإن التركيز على أسرع زيادة ممكنة في الإنتاج ،
وإقامة الصناعات وتكديس الأيدي العاملة لزيادة الإنتاج على حساب خفض
مستوى المعيشة ، هذه الأمور ، كما رأينا ، خصائص لنمو الصناعة السوفيتية .
لم يكن من اللازم استعمال هذا التكنيك في الغرب ، ما دام فائض السكان
الزراعيين لم يكن قائماً بنفس الدرجة ، وكذلك لم توجد الرغبة في إقامة
الصناعة بأي ثمن . إن نموذج النمو السوفيتي ، كما نت بتحليله في الأسبوع
الماضي ، يمكن إرجاعه جزئياً إلى ظروف التربة والزراعة والسكان ، تلك
الظروف التي كانت قائمة في بداية مرحلة التصنيع ، وزيادة على ذلك ، فإن
نموذج النمو قد تجاوب مع مفهوم القائمين على التخطيط السوفيت ، ذلك
المفهوم الذي يمكن أن يكون لدى الغربيين ، ما داموا لم يفكروا مقدماً
في نموهم ، وما دام لم يكن امامهم نموذج تصنيع يرجعون إليه .

إن النمو السوفيتي — فيما عدا المعطيات الطبيعية التي ذكرتها لكم
الآن — يمكن تفسيره بالأراء الآتية :

١ — نقل جزء من الأيدي العاملة الفائضة عن حاجة الزراعة إلى المدن
والصناعة بأسرع وقت ممكن وهما تكن النفقات .

٢ — جعل الأولوية المطلقة للصناعة الثقيلة ، إن خطط الصناعة الخفيفة
والزراعة هي التي كان يضحى بها عند اللزوم . وبالفعل ، فلقد كانت الخطة
السوفيتية الأولى تتضمن بالنسبة للزراعة ، أهدافاً تفوق الأهداف التي
تحققت عام ١٩٥٥ . ترى هل كان المخططون السوفيت أنفسهم يؤمنون
بالأهداف التي كانوا يسعون لتحقيقها في مجال الزراعة ؟ على كل حال لقد
كانت أولوية الصناعة الثقيلة دائماً أمراً مطلق الإلزام .

إذا أردتم أن تعرفوا ماذا يعنى هذا النظام ، فعودوا بذاكرتكم إلى تجارب اقتصاد الحرب ، فى الغرب التى كانت تتضمن عدداً من الأهداف التى تتمتع بالأولوية ، كان الإصرار على تحقيقها بأى ثمن ، مثل صناعة الذخيرة أو الأسلحة . لقد أدى الاقتصاد السوفيتى إلى نظام أولوية يمكن مقارنته بالنظام الذى نطبقه فى حالة اقتصاد الحرب . لم يتطور الاقتصاد السوفيتى بطريقة منتظمة طبقاً للنسب التى وضعها الخطة ، فى كل عصر كانت الخطة تحدد أهدافاً نضحى فى سبيل تحقيقها ببقية الأهداف .

جعلت هذه الأولوية للصناعة الثقيلة من المستحيل حدوث التبادل بين المنتجات الصناعية فى المدن والمنتجات الزراعية فى القرى . ومن ثم كان فراماً اللجوء إلى الاستقطاعات ، ولقد كانت عملية التجميع فى الزراعة على الأقل جزئياً ، النتيجة التى أدت إليها تلك الضرورة التى كانت قائمة خلال المرحلة الأولى للخطة الخمسية ، والتى كانت تستلزم زيادة نقل سكان القرى إلى المدن ، بدون زيادة مصاحبة فى الإنتاج الزراعى الكلى ، وبدون زيادة مناسبة لمبيعات المدن فى القرى . ومن ثم كانت ضرورة وجود حكومة قوية ، قادرة على أن تستقطع من الفلاحين جزءاً ضخماً من الحاصلات ، وأن تباع هذه الحاصلات فى المدن بثمن يفوق الثمن الذى اشترتها به من الفلاحين . وكان الفارق بين ثمن الشراء من الفلاحين و ثمن البيع للمستهلكين فى المدن يزود الدولة برؤوس الأموال اللازمة للاستثمارات .

ترى هل يرجع ببطء النمو الزراعى إلى أن الاستغلال الجماعى ، فى حد ذاته ، غير ذى جدوى ؟ أم أن الإفراط فى الاستقطاعات يشبط من همة الزراع ؟ إن السببين يمكن إثارتها ، ومن المحتمل أن يقوم كلاهما بدوره . وعلى كل حال فإن ببطء النمو الزراعى لا يبدو أنه نتيجة لمحض إرادة القائمين على التخطيط الذى قاموا بتحديد أهداف كلاهما طموح للزراعة فى الخطة الأولى . لقد كان هذا البطء بوجه خاص النتيجة غير المنتظرة ، غير الإرادية لنظام الأولوية الذى أقيم لتحقيق النمو الصناعى .

وأخيراً فإننا نصل ، بهذا النموذج من النمو ، إلى مجتمع صناعي من نوع خاص ، القوة الاقتصادية - العسكرية فيه لا تكافأ مع معيشة السكان ، ومع ما يمكن أن نسميه بالهيكل الأساسي للحضارة الصناعية . إن صناعة ضخمة تتساوى أحيانا في الكيف مع الصناعات الغربية أو تتفوق عليها ، تقوم على أساس الحضارة التقليدية .

إن الاختلاف بين نموذج النمو السوفيتي ونموذج الغربي من السهل إدراكه ، مادام النمو الاقتصادي في روسيا ، قبل ثورة ١٩١٧ ، كان قد بدأ طبقاً للنموذج الغربي . لقد بدأ هذا النمو بمساعدة رؤوس الأموال الفرنسية وكذلك الإنجليزية والألمانية ، والبلجيكية . وكان يتضمن إقامة شبكة من السكك الحديدية وزيادة في الإنتاج الزراعي بين ١٨٩٠ ، ١٩١٤ أسرع بطريقة ملحوظة من زيادة السكان ، وأخيراً كان هذا النمو يتضمن تقدماً في الصناعة الخفيفة أسرع من تقدم الصناعة الثقيلة .

في عام ١٩٢٨ ، بعد فترة الحرب والاضطرابات ، كانت قيمة إنتاج الصناعة الخفيفة حسب تقدير الأخصائيين السوفيت ، تبلغ ١٠ر١ مليار روبل مقابل ٨ر٢ مليار للصناعة الثقيلة . وفي عام ١٩٤٠ ، لم تكن الصناعة الخفيفة لتمثل أكثر من ٥٣ر٦ مليار روبل مقابل ٨٣ر٩ للصناعة الثقيلة .

ومرة أخرى ، فالأمر يتعلق بتجديد في مجال الحلم ، أو على الأقل في مجال الاحتمال ، ولكن هذا التجديد يعطى فكرة عن مدى الضخامة . إن المهم هو ملاحظة هذا الحدث الذي يغيب دائماً عن التفكير ، وهو أن نمو الاقتصاد الروسي كان قد بدأ في العشرين السنة التي سبقت الثورة الروسية ، وأن هذا النمو كان سريعاً إلى أقصى الحدود . لقد راق لنا في في بعض الأحيان ، في الأوساط التي لا تحب الاتحاد السوفيتي ، أن نمذ خط النمو البياني لإنتاج الحديد الروسي بين ١٨٩٠ و ١٩١٤ ، إلى ١٩٥٥ ، حتى

تبين أن المبالغة في تقدير النتائج السابقة على الثورة قد توصلنا تقريبا إلى المستوى الحالى . إن هذه التبديلات البيانية بالتحديد تحمل في طياتها الشك والريبة . ولكن مما شك فيه أن تطور صناعة الفحم أو صناعة الحديد كان يسير بسرعة خلال السنوات العشرين التى سبقت الثورة ، وأن المراقبين للاقتصاد الروسى ، قبل عام ١٩١٤ ، كانوا كلهم تقريبا يتوقعون أن يصبح ذلك الاقتصاد ، فى منتصف القرن العشرين ، أول اقتصاد فى أوروبا . ولكن علينا ألا نغشى أن النمو قد توقف فى خلال خمسة عشر عاما تقريبا ، على أثر حروب الثورة ، وأنه على الرغم من ذلك فقد لحق الروس ، بفضل الخطط الخمسية ، بالمستوى الذى كانوا سيبلغونه بالتقدم المستمر .

إلى أى مدى كان نموذج النمو السوفيتى نتيجة لإرادة المخططين ، أو نتيجة للظروف ؟ ما هو مدى تعارض الهدف السوفيتى مع الهدف الغربى ؟ فى الأوساط المادية للاتحاد السوفيتى ، نجد أحد الأجوبة يقول إن نموذج النمو السوفيتى يعزى إلى إرادة القاعين على التخضير فى التضحية بالرفاهية فى سبيل القوة ، وإن الاقتصاد السوفيتى يمكن أن يكون اقتصاد قوة ، فى حين أن الاقتصاديات الغربية هى اقتصاديات رفاهية . إن مثل هذه الدعوى المناقضة تقلب الأوضاع المادية للاشتراكية مادامت تفسر الاقتصاد السوفيتى المسمى بالاشتراكية ، وكأنه نموذج للاقتصاد الذى يضحى بالاستهلاك فى سبيل القوة ، أو كما قال للماريشال جورينج Goering « بالزبد فى سبيل المدافع » .

ويبدو لى هذا التفسير بالغ السذاجة . إن فلسفة الشيوعيين هى فلسفة رخاء . فنذ الآن ، ومن وجهات نظر مختلفة ، يهتمون برفاهية السكان . ومن المبالغ فيه أن تؤكد أن المخططين السوفيت قد أرادوا قاصدين وساخرين أن يتوصلوا إلى القوة بأى ثمن . لقد قامت روسيا السوفيتية بمهمة التصنيع خير قيام دون الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية ، فى حين كان نمو الاقتصاد

الروسي قبل ١٩١٤ يتضمن نسبة ضخمة من رؤوس الأموال الأجنبية ، كما كان وضع أمريكا في مرحلة تصنيفها السريع . لقد تمت عملية التصنيع السوفيتية في فترة ووسط ايد يولوجية كانا يضطران القائمين على التخطيط إلى الخوف من الاعتداء الخارجي . ولم يكف عن أن يخصصوا للحرب أو الإعداد لها موارد أضخم مما كانت تخصصه لها البلدان الغربية خلال مراحل مشابهة .

عندما يتعلق الأمر بالطب ، والمستشفيات والتربية ، فإن السوفيت لا يتجاهلون حاجات السكان . ولذلك فإننا نكاد نقول إن تطور الاقتصاد السوفيتي قام على مزيج من الإرادي والمفاجيء .

إن الشعار الرسمي للخطة الأولى كان اللحاق بأمرع ما يمكن بالاقتصاد الرأسمالي ، وبالاقتصاد الأمريكي على وجه الخصوص . في ذلك العصر كان القادة السوفيت يرون أن يكسبوا الاقتصاد السوفيتي أساساً من القوة تجعله قادراً ، إذا اقتضى الأمر على مقاومة أي هجوم رأسمالي . ومن المحتمل أن يكون المخططون السوفيت قد بنوا أوهاماً على إنتاج منهج الخطة بإنتاج المناهج الأخرى . فلسكى يحقق المخططون السوفيت أهداف الخطة الأولى ، والثانية ، والثالثة ، لم يرضوا بقبول تضحيات في الاستهلاك ، يمكن مقارنتها بالتضحيات التي تمت بالفعل . لقد أضغفت عملية التجميع في الزراعة ، الزراعة السوفيتية لسنوات طويلة . ومن جهة أخرى ، فإن الخطط الصناعية الأولى لم تتحقق إلا باستخدام أيد عاملة تفوق كثيراً تلك التي كانت مرتقبة . كانت زيادة الإنتاجية دائماً أدنى من المقدر لها ، ولم تتحقق تقديرات الإنتاج الكلى إلا باستخدام عمال إضافيين . ومن جهة أخرى ، فقد لاحظنا أن تقديرات الإنتاج الزراعي لم تتحقق على الإطلاق ؛ لأن الفلاحين كانوا معادين للنظام ، ولأن التنظيم الجماعي للزراعة المحتمل بالنسبة للحبوب ، غير مجد بالنسبة لتربية الحيوانات ؛ وقد يكون ذلك أيضاً لأن القائمين على التخطيط كانوا يريدون استقطاع جزء أكبر من اللازم من المحصولات .

إن نموذج النمو السوفيتي هذا ، الذي يعتبر في جزء منه نتيجة لما أراده المخططون ، وفي جزء آخر نتيجة غير مقصودة لأعمالهم ، هذا النموذج للنمو السوفيتي يسترعى الانتباه ، لاسيما وأن البلاد الأخرى تبدو أكثر شبهاً بروسيا قبل وبعد المخطط الخمسية . إن هذا النمط يبدو معقولاً كلما كان هناك فائض في السكان الزراعيين ، وأصبح من الممكن إقامة صناعة كبيرة بنقل العمال الفائضين من القرى إلى المصانع . هذا وإن القرن العشرين ليشهد بالفعل بلاداً تمر بنفس المشكلات التي مرت بها روسيا ، بل أكثر تفاقماً من مشكلات روسيا .

قد يكون من العبث أن ندعى أن التصنيع الروسي لم يكن ممكناً بغير وسائل المخطط الخمسية . يكفي أن نلاحظ ما حدث في روسيا بين ١٨٩٠ و ١٩١٤ لكي نعلم أن نمواً من النوع الغربي كان ممكناً من الوجهة الاقتصادية . إنني أقول ممكناً من الوجهة الاقتصادية ، لأن النمو من هذا النوع يتطلب أيضاً حكومة قادرة على التغلب على التوترات الاجتماعية التي يخلقها ويزيد من حدتها التطور . إن فرنسا في الوقت الحاضر تمر ببعض من هذه التوترات الاجتماعية التي أوجدها النمو الاقتصادي . إن الحكومة القائمة في فرنسا قد تكون قادرة على مجابهة التوترات . أما في روسيا ، في بداية القرن العشرين فإن نمواً من النوع الغربي الممكن حدوثه من الوجهة الاقتصادية ، ربما كان من المسير أن يتفق مع بقاء النظام السياسي القيصري ، الأمر الذي يبرر إدراك انفجار عام ١٩١٧ .

ترى هل ينتهي الأمر بهذين النوعين من المجتمعات الصناعية إلى التقارب؟ هل الاختلاف يرجع فقط إلى نموذج النمو؟ أم بتداء من مرحلة معينة؟ هل سيميل المجتمعان إلى التقارب؟

إن التدليل الذي يقول بأن الاختلاف بين هذين النوعين من المجتمعات الصناعية في سبيله إلى الانخفاض ، يشيع في الأوساط المؤيدة للتخطيط ،

والتي لا تزال مغلصة لقيم الحرية السياسية . إننا نفضل أن نعتقد أن نظام الحزب الواحد أو الأرثوذكسية الإلزامية تتصلان بمرحلة البناء الصناعي وأنهما سيختفيان عندما يبلغ النمو درجة كافية . إننا نتصور امتداد النمو الحالي، ونحسب معدلا معيناً للنمو، ونبالغ في تقدير هذا المعدل .

لنتخيل ، بعد بضع سنوات تقريباً ، حجماً كافياً للإنتاج . عندئذ سيكون علينا أن نوزع الموارد الجماعية بطريقة مغايرة لما نجرى عليه اليوم . عندما يبلغ هذان النوطان من المجتمعات مستوى معيشة واحداً ، وتوزيماً واحداً للسكان العاملين ، فإن هذين المجتمعين اللذين يعيشان بنفس الطريقة سيكون لهما تقريباً نفس التنظيم .

لاحظوا أن السؤال عما إذا كانت المجتمعات الصناعية تتشابه أم لا ، هذا السؤال ليس له علاقة بالسؤال عما إذا كانت ستتحارب أم لا . وعلى أي حال ، فإن الحروب الحقيقية هي فقط الحروب التي تقوم بين الإخوة . إذا تشابه المجتمعان الأمريكي والسوفيتي غداً ، فإننا نخطئ لو تصورنا أنهما سيتحاران . إن السؤالين متباينان .

إلى أي مدى سيتلاقى هذان النوطان من المجتمعات ؟ لقد وعدتكم ألا أخوض في المناقشات الإحصائية ، إنني أود فقط أن أبين لكم في بضع كلمات السبب الذي من أجله يجب أن نستخدم الأرقام التي نقارن بين معدلات النمو بحذر شديد .

يجب قبل شيء أن نتأكد من أن حساب الدخل القومي في الاقتصاد السوفيتي وفي الاقتصاد الغربي حساب واحد لا يختلف ، وبعد ذلك يجب أن نتجنب الأخطاء التي يمكن أن تنتج عن المقاييس المختلفة للأسعار . يجب أن نحذف ، من الإحصائيات ، نتائج البناءات المختلفة للإنتاج وللإهلاك . وبعد هذا ، فإن معدل نمو الصناعة السوفيتية ، وبخاصة

الصناعة الثقيلة ، خلال فترة المخطط الخمسية ، يفوق بلا أدنى شك المعدل الحالى لنمو الاقتصاد الأمريكى ، بل ربما كان يفوق معدل نمو الصناعة الأمريكية خلال مراحل سابقة .

إن تفوق معدل النمو هذا يمكن تفسيره بسهولة : إنكم إذا وزعتم الاستثمارات وخصصتم نسبة مئوية مرتفعة للاستثمارات الصناعية بمعنى الكلمة ، فن الطبيعى أن يصبح معدل نمو الصناعة بالمعنى الضيق للكلمة أكثر ارتفاعاً منه في بلد تكون النسبة المئوية المخصصة فيه للاستثمارات الصناعية ضعيفة .

أما فيما يختص بمستوى المعيشة ، فليس في يدي أن أعرض عليكم أرقاماً . إذا أردتم أن تعرفوا التفسير المؤيد للاتحاد السوفيتى فإننى أحيلكم على كتاب السيدج . روموف « J. Romouf »^(١) وإذا أردتم معرفة التفسير للمضاد فافقرءوا كتاب الأستاذ لورا « Laurat » « الحساب الختامى الخمس وعشرين سنة من المخطط الخمسية »^(٢) . وإذا كان لديكم الوقت والميل للمقارنات الإحصائية فإنكم سترون كيف أنه ، من أرقام واحدة ، نخرج بنتائج تختلف باختلاف ملحوظة عن طريق العرض أو التفسير . ستجدون كذلك أرقاماً خاصة بمدد ساعات العمل اللازمة للعامل لىكى يشتري كيلو من القمح أو البفتيك ، أو دراجة أو سيارة أو جهازاً للتليفزيون ، وهى مقارنات لا تكون دقيقة إلا بشرط أن تشمل الأسعار فى مجموعها (السعر الفردى لا يعنى شيئاً) .

وإذا اكتفيتكم بالمعطيات العادية ، فإنكم ستدركون الجوهر ببساطة . إن ظروف السكن فى المدن السوفيتية ، أسوأ من مثيلاتها فى فرنسا . هذه

(١) مستوى المعيشة فى روسيا ، باريس ، ١٩٥٤ ، ويبدون أن هذا الكتاب يقع القارىء فى الخطأ فى نقاط كبيرة .

(٢) باريس ، ١٩٥٥ .

النتيجة تتحقق أياً كان منهج الحساب المستعمل . إن عملية تعمیر للندن السوفيتية كانت سريعة ، وكان من اللازم ، منعاً لفساد ظروف السكن ، أن نخصص للبناء جزءاً من الموارد يفوق كثيراً ما كان يريد أن يخصصه له المخططون . أما من وجهة نظر الغذاء ، فإن عدد السمرات الحرارية يمكن أن يكون مساوياً ، ولكن « رقي السمرات » الحرارية مختلف . وأما فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية ذات الاستهلاك الطويل ، فإن الاختلاف الذي كان ضخماً منذ عشر سنوات قد قل ، وكل الاحتمالات تقول بأنه سوف يقل أيضاً . وفيما يتعلق بالمنسوجات فإن أرقام أمتار القطن أو الصوف المتوافرة لفرد من السكان ، تقل في الاتحاد السوفيتي عن مثيلاتها في البلاد الغربية ، مع ميل إلى تقليل في هذا الفارق .

أما فيما يتعلق بما نسميه ببساطة بالخدمات ، فإن المقارنة تكون صعبة بصفة خاصة . إن المجتمع السوفيتي يقدم خدمات معينة قد لا نصادفها في ظروف المعيشة الغربية . ولكن عدداً كبيراً من الخدمات التي تقدمها النظم الغربية يجملها النظام السوفيتي .

وليست الحركات الكلية ، على الرغم من جميع التقييدات الإحصائية ، حركات غامضة . إن قيمة أجر الفرد العامل انخفضت بين ١٩٢٨ - ١٩٣٧ ، خلال الخطة الخمسية الأولى ، وانخفضت أيضاً في فترة الحرب ، ثم ارتفعت ارتفاعاً بطيئاً حتى ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، ثم زادت بسرعة من ١٩٤٩ - ١٩٥٥ وطبقاً للخطة الخمسية السوفيتية السادسة فإن القيمة الحقيقية للأجور قد تزيد في السنوات الخمس القادمة بنسبة ٣٠٪ ، ولا يبدو لي مستبعداً أن تتحقق مثل هذه الزيادة ^(١) . إذا قبلنا استمرار النمو الصناعي السوفيتي ، فسيكون بوسع القائمين على التخطيط أن يرفعوا من مستوى المعيشة بطريقة منتظمة ، مع الاستمرار في تخصيص موارد ضخمة للصناعة الثقيلة . ولكننا

(١) كنت متفائلاً أكثر من اللازم ، فلم تتحقق هذه الزيادة .

إذا تأملنا المستقبل والتقارب بين هذين النوعين من المجتمعات ، أو من أساليب المعيشة ، فإن فرضين رئيسيين يتحركان في كل شيء .

الفرض الأول هو الزراعة . إن الظرف الذي تم فيه تحسين مستوى المعيشة في الغرب هو أن كمية الغذاء المتوافرة لكل رأس من السكان قد زادت . لقد تقدم الإنتاج الزراعى أسرع من عدد الأفواه التى تتلقى الطعام ، كان ثمن الغذاء ينخفض إذن ويوفر دخولا للسلع الأخرى . وبعد أجل طويل ، فإن تقدم الزراعة السوفيتية ، هو شرط التقارب بين مستويات المعيشة فى جانبي الستار الحديدي . فإدام الإنتاج الزراعى السوفيتى لايزداد إلا ببطء ، فإن القائمين على التخطيط السوفيت لن يتمكنوا من القيام بتوزيع سخى لقوة شرائية قد يجاوز المستهلكون فيخصصونها لشراء منتجات غذائية . إن بوسعنا بلاشك أن نتصور الاتحاد السوفيتى وهو يشتري من الخارج جزءاً من غذائه فى مقابل منتجاته الصناعية ، ولكن هذه المشتريات فى الوقت الحاضر ضعيفة .

إن الفرض الرئيسى الآخر ، علاوة على السكن ، يتعلق بأبعاد زيادة الإنتاجية فى الصناعة . لقد رأينا أن النمو الصناعى السوفيتى أصبح ممكناً بسبب الزيادة الضخمة فى العمال المستخدمى . وبالنسبة للخطة الخمسية القادمة فإن زيادة أخرى فى عدد العمال متوقعة ، ولكنهم يعتمدون أكثر على التقدم الذى تحققه الإنتاجية .

أرد أن أختم كلامى ببعض للملاحظات على الجدل الأيديولوجى بين الاشتراكيين والرأسماليين منذ قرن مضى ، والجدل الذى يقوم اليوم بين أنصار الاقتصاد السوفيتى وأنصار الاقتصاد الرأسمالى .

إن علماء الاقتصاد الذين يؤمنون بالسرعة المتزايدة لانمو السوفيتى يقولون إن ميزة النظام الروسى هو أن القائمين على التخطيط قرروا استخدام

الوسائل التكنيكية التي تحت أيديهم إلى أقصى حد ممكن . ويرجع فرض النظام إلى موقف القادة في الاقتصاد أو الحزب . إن المديرين أو رجال الأعمال يتمتعون بسلطة لاتحدها شروط على العاملين تحت قيادتهم ، وبذلك يستطيعون أن يدفعوا عجلة الإنتاج بأكثر قوة ممكنة ، دون مراعاة للاعتبارات التي تتدخل في الاقتصاديات الرأسمالية أو الديمقراطية . إن النظام السوفيتي يخصص للاستثمارات نسبة مئوية ضخمة من مجموع الموارد الوطنية . وحتى إذا كانت نسبة الاستثمارات الكلية لا تفوق كثيراً مثلثاتها في البلاد الغربية ، فإن النسبة المخصصة للاستثمارات الصافية تعتبر أكبر ارتفاعاً ، وتوزيع الاستثمارات يتحدد عن طريق القائمين على التخطيط . إن المراقبين المؤيدين يقولون أيضاً إنهم ، في الاقتصاد السوفيتي ، يضاعفون — بكل الطرق — « الحوافز » ، الدوافع إلى الإنتاج ، من فوارق ضخمة في الأجور إلى مكافآت تشجيعية على الإنتاج ، إلى أكبر قدر ممكن من الأجور محسوبة على نسبة الإنتاج ، وزيادة على ذلك ، فإن أية محاولة من جانب النقابات لإنقاص الإنتاج تعتبر كأنها جريمة ، وأخيراً فإن جميع أسرار المصنع كبدأ ، منتشرة خلال الصناعة في مجموعها .

وبمعنى آخر ، فإننا سنجد بعض عوامل معينة للنمو . إن الاقتصاد السوفيتي عند القادة ورجال الحزب والمخططين والمديرين ، هو عبارة عن الموقف الاقتصادي ، وإرادة النمو ، والطموح التكنيكي . إنهم يضاعفون فيه « الحوافز » ويماقبون التقصيرات ، ويكافئون الجهود ، ويجمعون رأس المال أسرع مما كان يفعل الرأسماليون في القرن الماضي .

وإذا كانت النتائج التي تحققت في مجال الزراعة أو البناء أقل من مثلثاتها في مجال الصناعة ، فذلك لأن السوفيت لم يستطيعوا أن يستخدموا في هذين المجالين دوافع الإنتاج . لم تكن توجد « الحوافز » في مجال الزراعة ، أولاً لأنهم أرادوا أن يستقطعوا جزءاً كبيراً من الحاصلات ، ثم لأن من الصعب

التفريق في أجور المنتجين الزراعيين حسب الجهود الذى يبذلونه ، إلا إذا أقمنا نوعاً من الملكية الفردية المعينة . ولذلك انتهى بهم الأمر إلى إعادة قطاع محدود من الملكية الفردية يلعب فيه « الحافز » للإنتاج دوره كاملاً .

إن النتائج التى حققها الصناعة من ناحية والزراعة من ناحية أخرى ، إن هى إلا صور بيانية كاملة تقريباً للسهولة أو الصعوبة التى تصاحب تطبيق تكنيك الإنتاج الجماعى ، فى الصناعة من ناحية ، وفى الزراعة من ناحية أخرى . لا شىء يمنع من تطبيق تكنيك الانتاج الجماعى فى الصناعة وتحقيق نمو سريع . وفى مجال الزراعة وربما فى مجال التجارة أيضاً أو البناء ، فإن الصعوبات تكون كبيرة . وعلى أية حال ، فإن الحجة المؤيدة للنمو السوفيتى هى حجة سأميها حجة إنتاجية . ومع ذلك فإن النظرية الأصلية للاشتراكية كانت تدعو للمساواة : بعد الرأسمالية الظالمة سيأتى النظام الاشتراكى ، الذى سيستفيد من تجميع وسائل الانتاج ، وسيتمكن فى النهاية من إقامة توزيع عادل لفوائد الجهود المشترك .

وبعد قرن ، وهذه إحدى سفريات التاريخ ، فإن الحجة التى تساق ضد النظم الغربية ، هى أن هذه النظم لا تيسر بما فيه الكفاية ظروف النمو الاقتصادى ، ولكن نمو الاقتصاد ليس سوى لفظ حديث يعنى تكديس وسائل الانتاج ، وزيادة الانتاج . إن الفضل الأعظم الذى ينسب للنظام السوفيتى هو أنه يدفع عجلة الانتاج إلى أقصى الحدود .

ويستحق نقل التناقض الأيديولوجى هذا منا للملاحظة . ومن المحتمل أننا لو لاحظنا الواقع ، لاكتشفنا تناقضات رئيسية . لم يثبت أن النظام الذى ينتج أكثر يكون من نواح أخرى النظام المرغوب فيه أكثر من غيره ، وكذلك لم يثبت أن النظام الأكثر عدالة هو الأجدى والأنفع . إن ما رجوه هو أن تتجمع كل الفضائل ، ولكنها لم تخلق لذلك . الأجدر بنا إذن ألا ننسب إلى كل نظام فضائل تناقض تماماً ما يعترف له به الخبراء .

الدرس الثالث عشر

التدمير الذاتي للرأسمالية

كنت قد ختمت حديثي في الدرس السابق بتوجيه السؤال الآتي دون أن أجيب عنه : هناك نموذجان للنمو الاقتصادي ، فهل هناك نومان من المجتمعات الصناعية ؟ لكي نعطي إجابة مقنعة ، لا بد بطبيعة الحال من متابعة تطور المجتمع الصناعي في النوعين المختلفين بعد انقضاء المراحل الأولى . ولكن أيا كان المقياس الذي نأخذ به ، فإن المجتمع الذي من النوع السوفيتي ليس في نفس المرحلة التي يمر بها المجتمع الرأسمالي . إن أحد المقاييس التي يؤخذ بها هو نسبة السكان العاملين المستخدمين في الزراعة ، إن هذه النسبة تبلغ ٥٠٪ (أو ٤٥٪) ، في الاتحاد السوفيتي ، وتقل عن ١٠٪ في الولايات المتحدة . ولكن ، من جهة أخرى ، لم يثبت أن جميع المجتمعات الصناعية تؤدي بالضرورة إلى نفس النسب . قد يكون من اللازم ، للتأدي في المقارنة في أية حالة كانت عليها الدعوى ، أن نتساءل عن التغييرات التي تطرأ على المجتمعات الصناعية من النوع الرأسمالي ، مادامت هذه المجتمعات هي التي نعرفها أكثر من غيرها . إننا في الحال نجد مشكلة كنا قد أشرنا إليها من عدة أسابيع : فضمن المعارضات الكبرى التي توجه ضد الرأسمالية كنت قد ذكرت التدمير الذاتي للرأسمالية . وكنت قد تركت جانباً هذه المسألة ، لأنه لم يكن باستطاعتي أن أتناولها بالبحث قبل أن أقتد المقارنة بين أنواع النمو . إن جميع الدروس ، منذ اليوم ، سوف تخصص لمشكلة التطور الذي يمر به النظام الرأسمالي بصفته هذه .

عندما نتساءل عما ستكون عليه النظم الرأسمالية ، نجد أمامنا ثلاثة

مستويات مختلفة .

الأول هو أبرزها : إننا نتساءل عما سيصبح عليه مستقبل المجتمعات الغربية الرأسمالية البريطانية ، والأمريكية ، والأوروبية ، باعتبارها حقائق تاريخية . إن تطور هذه المجتمعات الرأسمالية ، بصفتها المادية ، يمكن تحديده بأ سباب قد يسميها علماء الاقتصاد أسباباً خارجية . فثلاً من الممكن أن تدمر هذه المجتمعات عن طريق غزو خارجي ، كما دمرت حضارة الأزتيك المكسيكية Aztèques بسبب الغزو الإسباني . إن الأمر في هذه الحال يتعلق بتقدير خاص بالواقع التاريخي .

إن المستوى الثاني هو التحول الاقتصادي - والاجتماعي . بوسعنا أن نلاحظ الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي تنتج في المجتمع الرأسمالي عن تطور الثروة ، وأن نتساءل عن مدى مساهمة أو عدم مساهمة الطبقات الاجتماعية الناشئة ، والعلاقات بين الطبقات التي أوجدها التطور الرأسمالي ، في شل حركة التنظيم .

وأخيراً هناك مستوى ثالث ، في غاية التجريد ، هو التطور الاقتصادي البحت . بوسعنا أن نتساءل عما إذا كان النظام الرأسمالي ، أي النظام القائم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وعلى جهاز السوق ، يتجه نحو تدمير نفسه بفعل حركته نفسها ، أو في ألقاظ أبسط : ترى هل المجتمع الرأسمالي الذي بلغ حداً كبيراً من التطور مثل المجتمع الأمريكي ، سائر نحو مصادفة دقات تعوق سيره أكثر مما يصادف مجتمع رأسمالي مثل المجتمع الفرنسي الذي يعتبر ، في لغة الاقتصاد ، أقل تطوراً ؟

إننا من الوجهة العلمية نخطيء في الخلط بين هذه المستويات الثلاثة ، ونخطيء إذا آمننا بالقيمة المطلقة للنتائج التي نتوصل إليها ، على مستوى معين . فثلاً ، إنني أرى أن النظام الرأسمالي يمكن أن يواصل عمله أيا كانت مرحلة النمو ، ولكنه لا ينتج عن ذلك أن المجتمعات الرأسمالية لن تدمر...

يمكن أن تكون هناك ، كما كان يريدشومبيتر Schumpeter أسباب اجتماعية وسياسية يحتمل من أجلها ، ابتداء من مرحلة معينة ، أن تشمل الرأسمالية أو تتغير .

وعلى كل حال فعلينا ألا ننسى أن النتائج التي سنصل إليها اليوم يمكن مقارنتها بتجارب عقلية . إن الواقع هو مجموع المشكلات الثلاث التي أميزها لضرورة التحليل . وأخيراً فإن السؤال القاطم ينصب على الواقع التاريخي . ولكننا إذا أردنا أن نفكر بوضوح ، فيجب أن نميز ، لو جاز لنا القول ، بين ثلاثة أنواع من الموت ، الأول اقتصادي بحث ، والثاني اجتماعي وسياسي ، والثالث يرجع إلى علاقة القوة بين العوامل التي تتبع نظاماً متعارضة .

إن السؤال الذي أوجهه من أصل ماركسي : إنه ماركس وأتباعه بصفة خاصة الذين وضعوا في الماضي السؤال عن التدمير الذاتي للرأسمالية ، ولكن لا تنسوا أن الأمر يتعلق بفكرة مهيمنة ؛ لقد وضع كثير من علماء الاقتصاد البرجوازيين هذا السؤال ، بل إن كثيرين أجابوا عنه بالإيجاب . في السنوات القريبة من ١٩٣٠ كانت الإجابة بالإيجاب ، أي المتفائلة ، منتشرة . لمجرد أن الكساد كان يجتاح البلاد . ففي فترات الأزمات ، يؤمن الاقتصاديون عن طيب خاطر بالشلل الذي لا يمكن تجنبه . أما في فترات الازدهار فإنهم يؤمنون باستمرار الرخاء استمراراً ليس له حدود .

ما هي الآراء المختلفة في النظرية الاقتصادية الحاصلة في التدمير الذاتي للرأسمالية ؟

في محاولتي التفكير ، على أعلى مستوى من التجريد ، في نظريات التدمير الذاتي ، توصلت تقريباً إلى التصنيف الآتي :

أما النظرية الأولى ، وهي ماركسية ؛ ولكنها تتخذ أشكالاً لا حصر لها ،

فإنها تقوم على التباين المستمر والمتزايد بين توزيع الدخل والقدرة على الإنتاج . إن النظام الرأسمالي قد يكون عاجزاً عن امتصاص إنتاجه ، لأن الدخل موزعة بحيث إن هناك زيادة مفرطة في القدرة على الإنتاج عن القوة الشرائية القائمة .

إن الصيغة التقليدية للتعارض بين القوى وعلاقات الإنتاج ، في الحدود التي تعنى فيها شيئاً ، توحى بأننا ، في نظام رأسمالي ، نستطيع أن ننتج أكثر مما نبيع ، وأن هناك دخولا متوافرة أقل من البضائع الموجودة في السوق . ومن الضروري طبعاً أن نهذب النظرية : إن السلع ، في أي نظام كانت ، تستبدل في نهاية الأمر بسلع أخرى ، ونحن لا نرى سبباً لهذا التباين المستمر . وطبقاً للنظرية التي بين أيدينا ، فإن التعارض بين الدخل والقدرة على الإنتاج قد يسير نحو الزيادة تبعاً لتقدم النمو .

أما النظرية الثانية فإنها تقوم على عدم كفاية الاستثمارات . إن الطلب الكلي في نظام اقتصادي ، يتكون من طلب السلع الاستهلاكية وطلب السلع الانتاجية .

فاذا أردنا أن نשל الرأسمالية ، فلا بد وأن يكون طلب السلع الاستهلاكية أو طلب السلع الانتاجية غير كاف . فالبعض يؤكدون عدم كفاية طلب السلع الاستهلاكية والبعض الآخر يؤكدون عدم كفاية طلب السلع الانتاجية ، أي عدم كفاية الاستثمارات . لماذا يكون هناك عدم كفاية في الاستثمارات ؟ طبقاً لهذه النظرية ، فإنه كلما تطورت الرأسمالية ، فإن فرص الاستثمارات للمقيدة تقل بحيث يصبح طلب السلع الاستهلاكية غير كاف . لاستمرار التوظيف الكامل .

أما النظرية الثالثة في التدمير الذاتي للرأسمالية ، القائمة على الملكية الخاصة ، فإن مؤداه القول بأنه إما أن نمو الاقتصاد يستهدف إلغاء المنافسة

اللازمة للنظام الرأسمالى نفسه ، وإما أن الملكية الخاصة ، ابتداء من نقطة معينة ، تمثل عقبة فى سبيل النمو الاقتصادى .

إنكم ستجدون تفسيرات لاحتصر لها لكل فكرة من هذه الأفكار البسيطة ، ولكن ، على أى حال ، فإن هذه النظريات الثلاث الرئيسية تمثل تعداداً كاملاً . إن الرأسمالية وقد عرفت بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ومكانيكيات السوق ، فإن شلل الرأسمالية يفترض إما أن يمنع نظام الملكية حدوث النمو ، وإما أن يمنع عدم كفاية الطلب حدوث النمو ، وإن عدم كفاية الطلب ينقسم بدوره إلى عدم كفاية فى الطلب على السلم الاستهلاكية وعدم كفاية فى الطلب على السلع الإنتاجية .

توجد نظرية أخرى ، أكثر تعقيداً ، بنوع خاص ، ألا وهى نظرية روزا لوكسمبورج Rosa Luxembour التى تقول بأن النظام الرأسمالى . لم يستطع أبداً أن يؤدى وظيفته وينمو الا باستيعابه للمناطق الخارجة عنه . ولكن هذه النظرية ترجع فى النهاية الى واحد من التفسيرات الثلاثة التى بحثناها .

إن النظرية الأولى التى تقول بأن عدم كفاية طلب السلع الاستهلاكية أو تباين توزيع الدخل قد يكون سبب شلل الرأسمالية ، هى نظرية رتيبة ، كريهة ، ويمكن رفضها ببساطة فى مجال التجريد ، وقد قدر لها أن تتكرر بلا ملل أياً كانت الحجج والبراهين التى يمكن أن نلجأ إليها .

لماذا لا نستبمدها ؟ أياً كان مستوى التطور الاقتصادى ، فإنكم تلاحظون فى الاقتصاد الجديد تجاوز إفراط الإنتاج والفقير ؛ هناك باستمرار سلع استهلاكية فائضة وجزء من السكان طاجز عن شرائها . إن الظاهرة حقيقة واقعة ، وليس هناك مفر من خلق شعور بالعار . فى كل مرة تتخذ فيها هذه الظاهرة التقليدية شكلاً ملحوظاً ، فإن نظرية التدمير الذاتى للرأسمالية

بتأثير عدم كفاية الطلب ، تعاود الظهور بقوة تأثيرية جارفة ، لأنها في الظاهر مفروضة فرضتها الأحداث نفسها .

إذا لم يكن هناك إفراط في الإنتاج الا من جانب واحد ، أقصد عدم كفاية الطلب على سلعة خاصة ، فاننا نستطيع أيضاً أن نجيب بأن هيكل الإنتاج لا يتناسب مع توزيع الطلب . سوف يوافق الجميع على أنه عند اتقاء التباين الشديد بين مجموع الطلب ومجموع العرض ، فانه ينتج عدم موازنة بين ما يريد الناس شراءه وما يريد المنتجون بيعه . ولكننا ، في أحوال عديدة ، نلاحظ في الظاهر فائضاً تاماً في الانتاج ، وهو ما نطلق عليه اسم أزمة . إن هذا الفائض في الانتاج بالنسبة للطلب قد لا يكون على الاطلاق بمثل الشمول الذي يبدو عليه ، ولكن هناك ظروفًا غير قليلة يبدو فيها الفائض شاملاً ، فما يتيح الظهور لنظرية التدمير الذاتي للأعمالية يسبب عدم كفاية الطلب .

صحيح أن النظام الرأسمالي ، أي النظام غير المخطط ، يتضمن ما نسميه بالفوضى . يوجد باستمرار عدم توازن بين ما يمكن أن يكون رشيداً (أن تنتج بالضبط ما يريد الناس شراءه) وما يحدث في الواقع فعلاً . يكفي أن تكون هناك الفوضى ظاهرية حتى يحتاج أولئك الذين يطالبون ، منطقياً ، بأن تصبح المجتمعات باعثة على الرضا من حيث الفسك والروح . ولكن في مواجهة التبرير الظاهري لهذه النظرية ، فان لديكم من الناحية المجردة ، حقائق لا تنسك .

إننا نتحدث عن فائض الانتاج بالنسبة للقوى الشرائية . ولكننا كنا نتحدث عنه منذ قرن تماماً بنفس الألفاظ التي نتحدث بها عنه اليوم . لقد راق لي أن أعيد قراءة كتاب لأحد الماركسيين ، وحتى لا أكون متاراً للشك تناولت كتاباً لأحد الماركسيين المناهضين للشيوعية بعنف ، السيد

لوسيا لورا M. Lucien Laurat لقد كتب في عام ١٩٣١ ، أنه يوجد في الولايات المتحدة قائض في الإنتاج بالنسبة للقوة الشرائية المتوافرة ، وأن الرخاء الاستثنائي للسنوات التي امتدت من ١٩٢٣ الى ١٩٢٨ لم يقدر له أن يحدث مرة أخرى ؛ إننا في عام ١٩٥٦ لقد تضاعف الإنتاج مرتين ولا يوجد اليوم فائض في الإنتاج . افتحوا - على سبيل التسمية - كتاب السيد سيجفريد M. Siegfried عن الولايات الذي كتبه في عام ١٩٢٨ ، إنه يبين أن هناك فائضاً في الإنتاج الأمريكي بالنسبة لطاقة الاستهلاك ، إنهم اليوم ينتجون الضعف ويوجد مستهلكون . إننا نستطيع ، على كل مستويات النمو أن ندافع عن نظرية عدم كفاية القوة الشرائية . إن هذه النظرية قد تكون غير ذات موضوع إلا إذا استطعنا أن نثبت زيادة فائض الإنتاج هذا ؛ ولكن هذا هو ما لا نستطيع عمله على الأقل حتى الآن .

يجب علينا أيضاً أن نتذكر رأياً قديماً شائعاً : إن كل إنتاج يخلق تلقائياً قوة شرائية تعادل قيمة الإنتاج . كيف يتم توزيع هذه القوة الشرائية ؟ إن كل إنتاج يتحول إلى نفقات ، سواء أجور عمال ، أم شراء مواد أولية أو آلات تنقسم بدورها إلى أجور أو إلى أرباح . إن الإنتاج يخلق تلقائياً قوة شرائية تعادل قيمة السلع المنتجة . من اللازم إذن أن نثبت ، لتأكيد نظرية التدبير الذاتي ، أنه كلما تطورت الرأسمالية ، تحققت نبوءة ماركس الواردة في بعض نصوصه ، تكديس الثروة من جهة وتكديس الفقر من جهة أخرى . من اللازم أن نثبت أن هناك توزيعاً للدخول يزداد تبايناً ، وقد يؤدي إلى منع المستهلكين من امتصاص السلع المنتجة بكميات ضخمة .

ولنتحدث قليلاً من النظرية التي عادت للظهور ، وهي نظرية الفقر المطلق أو الفقر النسبي . وأنا أدع جانباً نظرية الفقر المطلق ، لأنها لا تستحق أن تناقش ، إنها مرفوضة ببساطة ، ولكن نظرية الفقر النسبي لا تجافي العقل ، وقد أيدها علماء الاقتصاد الجادوز .

إننا نعني بالفقر النسبي أن تكون أجور العمال ، أو بصفة عامة ، حصة الدخل الوطني المخصص للعمال ، سائرة نحو النقصان .

إن من العسير أن نناقش مثل هذه النظرية ، لأن علماء الاقتصاد لا يملكون حتى في مجال التجريد ، نظرية عامة في التوزيع . إذا كانت هناك نظرية مجردة في الأجور ، فهى نظرية الانتاجية بالنسبة لمستوى معين ، التى تقول بأن أجر العامل يوضع تقريباً حسب مستوى إنتاجية آخر عامل مستخدم . إنكم إذا تقبلتم هذه النظرية ، فلا يحق لكم بتاتاً أن تؤمنوا بالفقر النسبي . ومن جهة أخرى ، فإنكم عندما تنظرون في العلاقة بين مستويات الأجور تبعاً للبلاد ، فإنكم ستجدون مطابقة تقريبية بين مستويات الأجور ومستويات الإنتاجية النسبية . ولا يمكن أن تتم هذه المواجهة إلا بطريقة إجمالية تماماً ، ولكن خذوا مثل الولايات المتحدة ومثل فرنسا ، إنكم تلاحظون علاقة مماثلة بين مستوى الأجور ومستوى الإنتاجيات .

ولنصف أنه في ألفاظ مجردة فليس هناك في كتاب «رأس المال» دليل على الفقر النسبي . ففي رأس المال تتحدد قيمة الأجر بقيمة السلع الضرورية لحياة العامل وأسرته . إن ماركس يضيف أن السلع الضرورية لحياة العامل وأسرته تتحدد بطريقة نفسية واجتماعية أكثر منها اقتصادية بحيث إنه يشير كذلك إلى أن زيادة قوة الانتاج ، وهو ما يسميه زيادة الانتاجية ، يتيح إنقاص قيم السلع الضرورية لحياة العامل وأسرته . إن جزء العمل اللازم لاعالة العمال يسير نحو النقصان . من الجائز إذن اذا لم يزد معدل الاستغلال أن تكون هناك زيادة في الأجر الحقيقي للعامل . والحجة الوحيدة التى يزعم ماركس عن طريقها أن يثبت الفقر النسبي ، هو جيش الصناعة الاحتياطى . ويرى ماركس أن السبب الذى يجعل الأجور الحقيقية غير قادرة على الزيادة ، على مدى طويل ، هو فقط الضغط الذى يمارسه على سوق العمل العمال العاطلون . إنكم لو تصورتم وجود نقابات منظمة ، قادرة على الضغط على أصحاب الأعمال ،

فلن يكون هنال أى تعارض بين قضايا كتاب « رأس المال » المجردة وزيادة الأجر الحقيقي . وفى لغة الاقتصاد ، فإن زيادة الانتاجية فى أى تخطيط تودى بطريقة منطقية إلى ارتفاع الأجور الحقيقية للعامل ، إلا إذا تدخلت عوامل اجتماعية . لا يتضمن تخطيط رأس المال الفقر النسبى ولم يحدث على الإطلاق إثبات اقتصادى خالص مجرد للفقر ، مطلقا كان أم نسبياً .

إن إثبات الفقر المطلق أو النسبى يصطدم بمقبة واضحة بارزة تظهر للعيان : زيادة الانتاجية . فى نظام تزداد فيه إنتاجية العمل ، فمن غير للمقول تقريباً أن تنقص أجور العمال . إن ماركس ، عندما فكر فى ظاهرة زيادة الانتاجية ، لم يستطع أن يتوصل ، لأسباب اقتصادية ، إلى مثل هذه النتيجة . وبمعد هذا ، فمن المحتمل ، فى مراحل معينة من النمو الاقتصادى فى النظام الرأسمالى ، أن يكون هناك بالفعل تناقص فى الأجر الحقيقي ، وعلى سبيل المثال ، عندما تكون هناك زيادة ضخمة فى العمال بالنسبة لرأس المال الحر ، أو عندما تكون طبقة أصحاب الأعمال بصفة خاصة قوية ، وتكون طبقة العمال بصفة خاصة ضعيفة . ولكن ، كما نعلم اليوم فإن تطور فى المجتمعات الرأسمالية ، فى الواقع ، فى نظام سياسى ديمقراطى ، يودى إلى دعم نسبى للضغط العالى على أصحاب الأعمال . أما فيما يتصل بنظرية للتوزيع أكثر شمولاً ، فمن العسير ، بصفة مجردة ، أن نحدد الكيفية التى يتم بها توزيع الدخل الكلى للمجموع ، أو الكيفية التى يوزع بها الدخل فى محيط قطاع ما ، بين الملاك والزراع فى الزراعة ، وبين أصحاب الأعمال والأجراء فى الصناعة ، وبين المشروعات الصغيرة والكبيرة . وتتحدد ظواهر التوزيع هذه بعوامل متعددة ، قد يكون من المستحيل أن ننزل منها العامل الاقتصادى الخالص . بوسعنا أن نقول بألفاظ علم الاجتماع إن مشكلة توزيع الدخل القومى بين مختلف الطوائف الاجتماعية هى مشكلة علاقة قوى وليست مشكلة اقتصادية خالصة . فى مراحل معينة ، تزداد دخول طائفة على حساب دخول طائفة أخرى ، من المشكوك فيه أن يكون هناك خط هام للتطور . إننا نلاحظ بعض اتجاهات من التطور ، نقص

الحصنة التي تؤول إلى الزراعة ، الحصنة المتزايدة من الدخل القومي التي يستقطعها القطاع الثالث ، ولكن لا توجد ظاهرة من هذه الظواهر من شأنها أن تملل نظرية التدمير الذاتي بسبب فقر الجماهير الكبيرة .

إننا إذا انتقلنا من النظرية إلى الواقع للمادى ، فإذا تبين لنا الإحصائيات فيما يتعلق بالفقر المطلق ؟

يكفى أن نتناول أبسط الإحصائيات ، لكي نلاحظ أن أجور الجماهير العمالية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة هي اليوم أكثر ارتفاعاً مما كانت عليه منذ قرن من الزمان .

أما فيما يتصل بالفقر النسبي ، فإن شراح الإحصائيات ينقسمون إلى مدرستين ، على الأقل بين رجال الاقتصاد البورجوازيين . إن أقل المدرستين تفاؤلاً تزعم أن توزيع الدخل القومي بين الأجور والأرباح ، ثابت في مجموعه . إن شومبيتر Schumpeter ، في مقارنته للإحصائيات ، يزعم أنه ليس هناك ميل نحو الزيادة ولا نحو النقصان في جانب الربح . وآخرون أمثال كولين كلارك Colin Klark يبدون أكثر تفاؤلاً ، ويعتقدون أن نصيب الأرباح في مجموعه ، يميل نحو النقصان ، ونصيب الأجور يميل نحو الزيادة . يكفى أن يظل التوزيع ثابتاً ، حتى تسقط من تلقاء نفسها نظرية التدمير الذاتي عن طريق عدم كفاية طلب السلع الاستهلاكية .

إننا إذا رجعنا إلى الخبرة التاريخية منذ قرن ، فانتنا سنلاحظ عدداً كبيراً من الظواهر الخاصة بتوزيع الدخل ، ولكن لا يوجد من بينها ظاهرة واحدة تؤيد نظرية التدمير الذاتي . فعلى سبيل المثال ، هناك تغيير دائم في النسبة بين الدخل المختلطة والدخول الرأسمالية الخاصة . ففي غالبية البلدان الرأسمالية ، فإن الدخل المختلطة ، أى دخول أصحاب الأعمال الذين يكونون في نفس الوقت عمالاً وأصحاب أعمال ، ودخول الملكية

الزراعية الصغيرة ، والتجارية أو الصناعية ، هذه الدخول جميعاً تسير نحو النقصان . ونلاحظ أن مستوى الأجور الحقيقية يرتفع بالتقريب متناسباً مع الإنتاج القومى .

يبدو أن أسرع التعديلات فى توزيع الدخول ترجع ، لا إلى عوامل اقتصادية ، وإنما إلى إجراءات سياسية . فعلى سبيل المثال ، حدث تحول جوهرى فى بريطانيا فى توزيع الدخول بين ١٩٢٨ و ١٩٥٥ ، أدى إلى زيادة نصيب الأجور المنخفضة بالنسبة للأجور المرتفعة ، وأدى من جهة أخرى إلى زيادة نصيب الأجور بالنسبة للأرباح ، ويمكن تحقيق هذه التعديلات بإجراءات اقتصادية مباشرة أو بإجراءات ضريبية .

يبدو أن زيادة الضرائب ، فى أغلب البلدان الرأسمالية ، تؤدي ليس إلى القضاء على الدخول الضخمة التى تصرف فى الكماليات خصب ، وإنما إلى خفض نصيب هذه الدخول المرتفعة جداً . إننا فى الحدود التى يمكن أن نلاحظ فيها ، وفى الحدود التى يمكن أن نعمل فيها ، لا يوجد سبب واحد يجعلنا نعتقد أن النمو الاقتصادى نفسه يخناق أسباباً للشلل بسبب توزيع الدخول . بل إن هناك أسباباً وجيهة تجعلنا نتصور أن عدم كفاية القوة الشرائية يظهر بصورة أوضح فى المرحلة الابتدائية عنه فى مرحلة النضج . افترضوا ، فعلاً ، أنهم فى الهند مثلاً ، يريدون إقامة مصنع للسيارات : نظراً لصغر حجم مصنع للسيارات ، فإن الإنتاج يبقى صعوبة و إيجاد مشترين بسبب فقر السكان . إن ظاهرة التعارض بين كفاية الإنتاج وكفاية الثراء إنما تظهر فى بلد نام ، يبدأ تطوره الاقتصادى .

وعلى النقيض من ذلك فى البلاد المتطورة ، فإن الصعوبات الذاتية التى ترجع إلى الفقر العام تسير نحو النقصان . وفوق ذلك ، فى البلدان الأقل تطوراً فإن الطبقات الحاكمة هى أكثر الطبقات تحمكاً ، وأقلها إدراكاً لمقتضيات الاقتصاد ، وأكثرها ميلاً للإنفاق وأقلها ميلاً للاستثمار .

إنكم إذا أخذتم في الاعتبار كل هذه الظواهر ، فإنكم ستفهمون النظرية الماركسية ، مبالغاً في التقدير للظواهر التي تلاحظ في المراحل الابتدائية لعملية التصنيع أكثر مما هي عليه في مراحل النضج .

والآن أنتقل إلى النظرية الثانية ، وهي أكثر أهمية ، وأكثر صعوبة أيضاً عند مناقشتها بطريقة مجردة ، وهي النظرية التي تتعلق بقرارات الاستثمارات . هل هناك فرص للاستثمارات تقل باطراد ؟ وفي أفاظ منطقية ، فإن الفكرة قد تعرض بالصورة الآتية : إما أن أصحاب الأعمال يريدون الحفاظ على أرباحهم ، وعندئذ لا يستطيعون دفع أجور مرتفعة وتصبح القوة الشرائية غير كافية ، وإما أنهم يريدون دفع أجور مرتفعة حتى تكون هناك قوة شرائية ، وفي نفس الوقت تختفي الأرباح . بوسعكم أن تجعلوا النظرية أكثر دقة ، إلا أنها دائماً ترجع إلى كون النظام يشل بسبب نقص الأرباح أو بسبب نقص في القوة الشرائية . إنه وجه جديد للطابع التناوبي للنظريتين : إما أن هناك نقصاً في طلب السلع الاستهلاكية ، وإما أن هناك نقصاً في طلب السلم الإنتاجية .

لم تؤخذ النظرية الماركسية في التدمير الذاتي للرأسمالية مأخذ الجد في العالم الغربي خلال القرن التاسع عشر . ففي فترة انخفاض الأسعار في نهاية القرن ، بدأ علماء الاقتصاد البرجوازيون يتساءلون ، ثم جاءت فترة التوسع وارتفاع الأسعار قبل حرب ١٩١٤ فاختفت النظرية . وفي سنة ١٩٣٠ عادت إلى الظهور في صورة جديدة وأصبحت تعرف باسم نظرية الثبوت أو النضج .

لقد تطورت بصفة خاصة ، على يد عالم اقتصاد أمريكي هو « هانسن » Hansen ، وقد حاول أن يثبت أن الظروف التي كانت تعيش وسطها الرأسمالية في العشرينيات الثالثة من القرن العشرين ، كانت تجعل من المحتمل

حدوث شلل للنظام ، أو أنها على الأقل كانت تخاق حالة الثبوت . إن نظرية الثبوت تتخذ أشكالاً متعددة ودقيقة بطبيعة الحال . إن العالم الذي يؤمن بنظرية الثبوت لا يقول إن النظام القائم على المبادرة الفردية يتوقف عن التقدم ابتداء من مرحلة معينة ، إنه يقول إن هناك فاصلاً يتسع مداه بين الانتاج الممكن والانتاج الفعلي ، أو أن هناك فاصلاً يتسع مداه بين التوظيف الفعلي والتوظيف الممكن ، وبمعنى آخر إنه سيكون هناك بطلاة دائمة متزايدة ، أو إنه يقول كذلك إن معدل نمو الاقتصاد سيزداد ببطأً وسيصبح باطراد دون المعدل الممكن .

إلام يرجع طلب السلع الانتاجية . إن أبسط الأمور هو الرجوع إلى نموذج كينز « Keynes » الذي اتخذ نقطة بداية لنظرية الركود ؛ إن قرارات الاستثمارات ترجع إلى العلاقة بين سعر النقود وبين الكفاية الجدية لرأس المال . وحتى يتقرر الاستثمار ، فلا بد وأن يكون سعر المال الذي نفترضه أرخص من العائد للنتظر . إن من الممكن أن تتصور حالات يكون فيها سعر النقود أعلى بالفعل من الناتج الجدى لرأس المال . ولنضف أن الناتج الجدى لرأس المال ، ليس هو العائد الحالى لرأس المال . وإنما هو حائد رأس المال الذي يتوقعه صاحب العمل . إن تذبؤ صاحب العمل بالربح وتقديره له مقدماً ظاهرة شبه نفسية ، وقد تحدث حالات يسود فيها الركود ويفقد فيها أصحاب الأعمال ثقتهم بأنفسهم ويصبحون مقتنمين بأن السوق فى حالة من التشعب ، ويكون فيها سعر النقود فى حالة مجيئ يكون العائد المقدر مقدماً لرأس المال غير كاف . فى مثل هذه الأحوال ، فإن قرارات الاستثمارات لن تكون كافية . إننا نتصور حالات يكون فيها طلب الاستثمارات غير كاف لإبقاء التوظيف الكامل . إن إحدى هذه الحالات هى التى خلقت نظرية كينز « Keynes » ، وليس من المستبعد أن مثل هذه الحال يمكن أن تعاود الظهور فى فترات أخرى .

فإذا ما تقبلنا هذا الاحتمال ، فهل يكون عدم كفاية الاستثمارات أو الناتج الجدى لرأس المال نتيجة حتمية أو محتملة للنمو الاقتصادى ؟ ما هى الأسباب التى قد تحدد عدم كفاية الاستثمارات هذا مع سير النمو ؟

إن الأسباب الثلاثة التى يعرضها أصحاب نظرية الركود هى الآتية :
السبب الأول ، هو زوال الحدود . فربما كان تطور الرأسمالية بمثل هذه السهولة راجعاً إلى الأراضى الجديدة التى استولت عليها أو استفادت منها . ففى الولايات المتحدة كانت لا تزال هناك أراض بكر تقع فيما وراء الحدود . ومع ذلك فقد يكون استيعاب الموارد الإضافية كاملاً ضرورياً ، أو على الأقل ، ميسراً للنمو . وهذا رجوع إلى نظرية روزالوكسمبورج .

إن السبب الثانى هو أن أمهل الاستثمارات قد تمت فعلاً ، وأنه كلما تكاثرت الاستثمارات ، قلت الاستثمارات الممكنة ، ومن ثم قلت فرص الربح . لقد كان أصحاب نظرية الركود يميلون إلى القول بأن أهم التقدمات التكنولوجية قد تم تحقيقها فعلاً ، أو أن التقدمات التكنولوجية الحالية تتطلب رأس مال أقل . على أى حال قد يبطلّو النمو مع اطراد تقدمه .

أما السبب الثالث فهو خاص بالسكان . لما كانت الزيادة السكانية كاملاً من العوامل الحاسمة للنمو الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، فإن البلدان الغربية ذات نسبة السكان الثابتة قد تتعرض لأخطار الركود الاقتصادى .

فى رأى أنه لا توجد حجة واحدة حاسمة من بين هذه الحجج . صحيح أنه إذا نشأت أزمة خطيرة فإنا ننسب إلى هذه الحجج أهمية عظيمة . ولكن ، فى المراحل التى يتابع فيها النمو سيره ، فإن هذه الحجج تتحرك المراقب متشككاً .

أما فيما يختص بزوال الحدود ، فلا يزال يوجد اليوم عدد كبير من البلدان النامية لا تكاد تنضم إلى الحضارة الصناعية . هناك إذن ، فى الواقع ، حدود مفتوحة ومناطق يمكن الاستيلاء عليها . إن عبارة فاليرى التى تقول :

« إن زمن العالم الآفل قد بدأ » والتي ظلت تتكرر بصفة مستمرة منذ عشرين سنة ، هذه العبارة ليست سوى عبارة أدبية . إنها ليست صحيحة إلا بالقدر الذى تعنى به تضامن البلدان والقارات . أما من الوجهة الاقتصادية ، فاننا لانعدم وجود أراض يمكن غزوها . إن علماء القدرة لديهم مشروعات هائلة ، وحتى الفرنسيون لديهم مشروعات هائلة فى الصحراء الكبرى . فلا ينبغي لنا أن نخشى زوال الحدود ، وإنما يجب أن نخشى زوال الموارد الطبيعية . إنه لأمر بديهي أنه لو كان احتياطي المواد الأولية أو الغذائية غير كاف للإبقاء على الإنتاج ، فإن عقبة لا يمكن التغلب عليها سوف تعوق النمو ، ولكننا لم نصل بعد إلى هذا الوضع .

ومن جهة أخرى ، فليس هناك دليل واحد يمكن ذكره ، ليس هناك دليل واحد معقول يستبعد وجود نمو داخلى على أشده . ربما كانت هناك سهولة جديدة لإقامة اقتصاد من النوع الحديث عندما لا يكون هناك شيء . يجب تخطيط الطرق وإقامة السكك الحديدية ، عندئذ تنفتح فرص الاستثمارات على الفور ، عند ما توجد الطرق والسكك الحديدية ، ولا يبقى هناك إلا الانفاق عليها تكون فرص الاستثمارات قد اختفت . ولكن تبعاً للنمو فإن مستوى معيشة السكان فى مجموعهم يرتفع ، ومن ثم ينشأ طلب متزايد على السلع من جانب طبقات كانت قبل ذلك لا تستطيع أن تتطلع إلى هذه السلع . ومن الوجهة النظرية ليس هناك من دليل واحد يثبت أن الاقتصاد لا يمكن أن يتطور دون احتلال أراض جديدة .

ويمكن أن تتخذ الحجة التى تقول بنقص فرص الاستثمارات . صورتين فأما أن نؤكد أن الاكتشافات التكنولوجية الرئيسية قد تمت ، وإنما نتيجة لذلك ، لن نخلق صناعات جديدة ، إذن يصبح الأمر هاماً ، لأن أحد عوامل النمو الاقتصادى فى القرن التاسع عشر كان ظهور صناعات جديدة . إن النظرية التى تقول بأنه لن توجد هناك صناعات جديدة ، قد راجت خلال السنوات القريبة من ١٩٣٠ ، ومنذ ذلك الحين ظهرت على الأقل ثلاث صناعات جديدة

لعبت دوراً خطيراً في مجال النمو : بعض الصناعات الكيماوية (مواد البلاستيك) والصناعات الإلكترونية والصناعات الدرية .

وإما أننا ننسب نقص فرص الاستثمارات ، ليس إلى قدم الطرق التكنيكية ، وإنما إلى سبب اقتصادي ، ألا وهو نقص معدل الربح . قد يحدث نقص في فرص الاستثمارات ليس لأننا قد نعدم ظهور الاختراعات الجديدة ، وإنما لأننا قد لا نستطيع تحقيق أرباح . إننا بذلك نعود إلى فكرة ماركسية ، ألا وهي قانون الميل نحو تخفيض معدل الربح . وليس في نيتي أن أناقش هذا بالتفصيل هنا فإن هذا قد يفترض العلم بمجموع التخطيطات الماركسية ، ولكن علماء الاقتصاد البرجوازيين قد عثروا على معادل لهذا القانون . وعلى أي حال ، فإننا نجد في أصل هذا القانون اعتقاداً يؤمن به الكلاسيكيون ، مؤداه أن معدل الفائدة قد يميل إلى الانخفاض . إن هذا الحدث هو ما أراد ماركس أن يفسره ، فبما أن الربح مستقطع من عمل العامل ، فبقدر ما تقل حصة إنتاج العامل في القيمة الكلية للسلعة ، فقد يحدث انخفاض في معدل الربح . ولقد واجه كينز هو أيضاً ظاهرة من هذا النوع ، ورأى أنه في ظروف معينة يمكن أن يكون هناك بالفعل عدم كفاية في الربح .

ولكى تناقش بكل دقة نظرية انخفاض معدل الربح ، يجب أن تكون لدينا نظرية عامة في الربح ، يجب أن نعرف من أين يأتي الربح ، وما إذا كان هناك سبب لنقص الربح متدرج مع النمو الاقتصادي .

وبدون أن نخوض في المناقشات المتعلقة بمعدل الربح هناك على الأقل عامل ربح يعترف به جميع علماء الاقتصاد ، وهو الفائدة التي يمكن أن يحصل عليها المنتج المجدد ، الذي يبتكر أو يطبق طريقة جديدة في الصناعة . يكفي أن يستمر التجديد ، يكفي أن يكون هناك تقدم تكنيكي ليكون هناك على الأقل مصدر ثابت للربح ، ذلك المصدر الذي يتأتى من السبق الذي يحرزه صاحب عمل خاص أو مجموعة خاصة من أصحاب الأعمال بالنسبة

لثنا فيهم . إذن فلكي نستطيع أن نثبت ، عن طريق مسبات اقتصادية نقص تقديرات الربح ، يجب أن نبين أن مصدر الربح ينضب مع سير النمو . والتدليل الوحيد الذي سبق هو الذي نجده في كتاب ماركس « رأس المال » Das Capital وهو الذي يرتبط بسلسلة من الفروض التي أمهلت اليوم ، وعلى قدر ما لدينا من معلومات ، هناك بالفعل ظروف محتملة أو حقيقة ، يكون فيها معدل الربح على درجة تجعل حجم الاستثمارات غير كاف ، ولكن ليس هناك بالتأكيد ما يثبت في الوقت الحاضر أن تخفيض معدل الربح يخضع لاتجاه عتيق ، وأنه ابتداء من نقطة معينة للنمو ، تصبح الأرباح مستحيلة أو حتى بكل بساطة تكون الأرباح المحتملة ابتداء من مرحلة معينة للنمو في حال يصبح معها التوظيف الكامل غير مضمون .

أود أن أحدثكم قليلا عن حجة نقص زيادة السكان : إن السكان المتزايدين يمثلون عاملا مباشراً في الإنتاج الاقتصادي ، إذا أخذتم في الاعتبار الأرقام الكلية . ولكننا إذا تصورنا سكاناً ثابتين عدداً ، فهل من المستحيل أن يكون الإنتاج لكل فرد من السكان ؟ ومن جديد ، نبحث دون جدوى عن مثل هذا الإثبات ، ومن جديد نفترض نظرية الركود بسبب ثبات السكان أنه لا يمكن وجود نمو كثيف ، إنها تفترض أن السكان لا يحتمطيمون أن يزيدوا الإنتاج القوي عن طريق تحسين التكنيك أو عن طريق زيادة الإنتاجية .

وقد قام أصحاب نظرية الركود بتطوير نظريات أكثر تعقيداً لكي يفسروا لماذا كان بطء زيادة السكان يمارس تأثيراً ، مثلاً : من بين السكان الذين ينمون سريعاً توجد نسبة مرتفعة من الشباب الصغار ، أي من الأفراد الذين يستهلكون دون أن ينتجوا ، إنهم إذن سكان يميلون عادة إلى الاستهلاك مع ميل ضعيف إلى الادخار . إن زيادة الادخار ، وهي عامل يولد البطالة ، ليس لها أن تحدث .

ومن جهة أخرى ، فإن السكان الثابتين ، عندما يزداد متوسط العمر ، يضمون بينهم نسبة مرتفعة من المسنين الذين يمكن أن يكونوا أشخاصاً يستهلكون دون أن ينتجوا . إذن ففي العصر الذي كنا نخشى فيه حدوث زيادة في الادخار وتعمق في الاستثمارات ، كان في إمكاننا أن نفترض أن نسبة ضعيفة نسبياً من الصغار يمكن أن تعوضها نسبة مرتفعة إلى حد ما من المسنين ، وأنه نتيجة لذلك فإن في الإمكان تحقيق الميل للاستهلاك باعتباره ضرورياً .

إنني لا أريد أن أؤكد أن السكان الثابتين لا يميلون إلى الركود . من الجائز أن يكون ببطء زيادة السكان عاملاً لبطء النمو ، ولكن الحجة التي تنتقل بها من هذا إلى ذاك تتصل بالمجتمع وليس بالاقتصاد . إن من الجائز أن يكون السكان الذين أصبحوا لا يزدون ، سكاناً لا يفكرون في المستقبل ، أصحاب الأعمال منهم أصبحوا لا يهتمون بتوسيع مؤسساتهم ، وتقل بينهم نسبة الاستثمارات وخلق التروات . من الجائز أن يكون السكان الثابتون في نفس الوقت سكاناً يحققون نمواً اقتصادياً ضعيفاً ، ولكننا الآن أمام نوع من التجارب الفكرية : هل انتفاء زيادة السكان ، من الوجهة النظرية الاقتصادية ، عامل مباشر للركود؟ إننا إذا استندنا إلى تحليل اقتصادي مجرد ، فإن السكان الثابتين يمكن تماماً أن يحققوا نمواً اقتصادياً .

إننا نعرف ، لسكني ، نتنقل من النظرية إلى الواقع ، اقتصاديات ذات معدل نمو ضعيف أو شبه ثابت ، ولكنها ليست أكثر الاقتصاديات تطوراً . إن الاقتصاد الأمريكي لا يزال اليوم اقتصاداً ذا معدل نمو مرتفع^(١) ، وهو أنضج بكثير من الاقتصاد الفرنسي الذي ظل خمسة عشر عاماً اقتصاداً راكداً ، ربما بسبب عدم زيادة السكان (ولكنه لم يعد راكداً اليوم) . ومن الجائز ، في مجال الظواهر الاجتماعية ، أن تكون هناك علاقة بين حركة السكان والنمو الاقتصادي . ولكن النظرية التي كنت أبحثها كانت النظرية المجردة للتدمير الذاتي للأعمالية نتيجة لأسباب ناشئة عن النمو نفسه . كانت

(١) هذا الرأي لم يعد صحيحاً منذ سنة ١٩٥٥ .

النظرية تفترض أن النمو أصبح مستحيلاً ، إما لأنه لم تعد هناك أراض جديدة
لضمها في النظام ، وإما لأنه لم تعد هناك فرص للاستثمارات ، وإما لأن
السكان لم يعودوا يتزايدون . ولكن ، منذ عرضت هذه النظرية ، فإن
أوروبا الغربية والولايات المتحدة قد طدوا للزيادة ، وتمت اكتشافات
تكنولوجية أساسية ، وحدث امتصاص في نطاق الأراضى وللوارد الجديدة .

إذن ، لا يوجد في هذا المجال الاقتصادى المجرى ، ما يثبت التدمير
الذاتى . إن هذا يعتبر انتصاراً مؤقتاً ، مادام يعنى أنه إذا كان هناك تدمير
للنظام الرأسمالى ، فإن هذا التدمير لن يكون مرده إلى أسباب اقتصادية بحته
ولكن الشخص الذى يشارف الموت لا يطمئنه ولا يعزبه أن تؤكد له أنه
لا يموت بسبب المرض الذى شخصه له الطبيب ، وإنما بسبب مرض آخر .

الدرس الرابع عشر

التدمير الذاتي للرأسمالية (تابع)

لقد بحثت وناقشت في الأسبوع الماضي نظرية التدمير الذاتي للنظام الرأسمالي في المجال الاقتصادي البحت . وكنت قد اقتصرت على تحليل مجرد في منتهى الدقة ، عندما كنت أبحث في حجتيين من الحجج التي سيقت في هذا الشأن : فمن جهة ، عدم كفاية القوة القرائية الناتجة عن النمو الاقتصادي على أثر توزيع مطرد لتفاوت الدخل ، ومن جهة أخرى ، عدم كفاية الاستثمارات . وخاصة الاختفاء المستمر لفرص الاستثمارات المفيدة . لقد حاولت أن أبين لكم أنه لم تثبت صحة إحدى هاتين الحجتيين . بقي أمامنا اليوم أن نبعث في حجة ثالثة ، وهي الخاصة بالتدمير الذاتي المطرد للملكية الخاصة والمنافسة .

إننا نجد هذه الحجة في صورتها الأولى في مؤلفات ماركس . ولقد أعيد تناولها بطريقة منقحة في التراث الاقتصادي الماركسي والبرجوازي أيضاً ، وهي بصفة إجمالية تنحصر في الفكرة الآتية : كلما تقدم النمو الاقتصادي ، زاد التعارض بين الأشكال القانونية للملكية الخاصة وبين الاقتصاد المتطور ، وبوجه خاص ، فإن المنافسة قد ينتهي بها الأمر إلى أن تقل حركتها بنفسها . إن النظام الرأسمالي قد يتضمن المنافسة ، والمنافسة مع تقدم الزمن ، قد يقل تأثيرها باطراد .

هناك اتجاه تتكون فيه عبارة التدمير الذاتي للملكية الخاصة صحيحة إلى حد ما : صحيح أنه مع تطور الصناعة الحديثة فإن نوعاً معيناً من الملكية

الخاصة يختنق من بعض القطاعات أو من بعض أنواع المؤسسات . فكلما تقدم النمو الاقتصادي في بعض القطاعات ، نشأت مؤسسات واسعة لم تعد فيها الملاح التي كانت تعتبرها مميزة للملكية الخاصة . هناك جملة قائلها ماركس أحب أن أذكرها : إن الشركات المساهمة ، وتشيتت رأس مال المؤسسات الضخمة بين مساهمين عديدين ، يمثلان في حد ذاتهما تدميراً ذاتياً للملكية الخاصة . إذا كان تشيتت ملكية المؤسسات الضخمة بين مساهمين يعدون بالآلاف ، أو بعشرات أو بمئات الآلاف ، معناه إلغاء الملكية الخاصة ، فإن الشركة الأمريكية الضخمة لا تصبح ملكية خاصة ، وبهذا المفهوم ، فإن النمو الاقتصادي يؤدي إلى القضاء على الملكية الخاصة ، والتمهيد لنوع من اشتراكية الملكية .

في بعض القطاعات يجب أن تتركز وسائل الإنتاج ، وفي أغلب الحالات فإن هذا التركيز الفنى يستلزم تشيتتاً قانونياً بين الأفراد ، أو تأمياً للملكية . إن الأمر لا يتعلق بضرورة صارمة ، فنللمكن أن نلاحظ تركيزاً تكنيكياً وتركيزاً لرأس المال إلى أبعد الحدود بدون تشيتت للملكية القانونية . وعلى أى حال ، فإن مؤسسة كروب ومؤسسة فورد قد ظلتا ملكية خاصة لأسرة . وحتى في حالة التركيز الفنى الشديد والرأسمالى ، فإن الملكية الخاصة يمكن أن تبقى ، ولكن على الأقل في حالة فورد ، فقد تشيتتت بعض الأسهم بين أفراد عديدين ، وبصفة عامة ، فإننا نلاحظ ميلاً إلى هذا التشيتت للملكية ومن ثم إلى تغيير لطبيعة الملكية الخاصة (التأميم هو إجابة أخرى عن نفس المشكلة) .

ولكن ، من الوجهة السياسية ومن الوجهة الأيديولوجية ، فإن تشيتتت أسهم المؤسسات الضخمة بين ملاك عديدين لا يمثل تدميراً لرأسمالية ؛ إنه من وجهة نظر معينة ، يمثل على العكس ازدهارها .

وتتصل الحجة التي يغلب استعمالها بالتدمير الذاتي للمنافسة ، فكلمة تضمنت وسائل الإنتاج تركيزات شديدة لرأس المال ، نشأت احتكارات ترمي إلى القضاء على المنافسة نفسها ، التي ربما تولدت عنها .

إن مناقشة النظرية الخاصة بشلل الرأسمالية بسبب الاحتكارات قد طالها شومبيتر Schumpeter بطريقة ناجحة ومقنعة حتى إنني سأعرضها سريعاً ، مقتصراً على تذكيركم بمدد معين من الآراء الجوهرية .

ليس من السهل تحديد ما نعنيه بكلمة « احتكار » . فكلمة حاولنا أن نحدد المفهوم اكتشفنا أنه ، حتى في أكثر القطاعات تركيزاً ، لا يوجد احتكار على الإطلاق ، بالمعنى الدقيق للكلمة . فأياً كان القطاع الذي نتظرون إليه ، فلا توجد مؤسسة فريدة ، وحتى على فرض وجود مؤسسة فريدة في قطاع معين ، فلن يوجد أيضاً احتكار مطلق لأن من النادر ، في مجال الاقتصاد الحديث ، ألا يكون للسلعة بديل ، هناك إذن تنافس غير مباشر من جانب السلع البديلة .

وفي اتجاه آخر هناك دائماً احتكار ، وانتي أحيلكم إلى كتاب عالم اقتصاد أمريكي أ . ه تشبرلين E - H . Chamberlin المنافسة الاحتكارية La concurrence monopolistique : لا توجد على الإطلاق سلعتان تماثلان تماماً ، إن كل بائع سلعة يتمتع بنوع من احتكار لهذه السلعة الخاصة ، إنه على الأقل يتمتع باحتكار كونه قائماً في مكان معين للبيع ، وتقديم السلعة إلى هذا المستهلك ، في هذا المكان .

وهذه الحجة الثانية تناقض الأولى : فاتجاه يقول بأنه ليس هناك احتكار على الإطلاق ، واتجاه آخر يقول بأن هناك احتكاراً مستمراً .

إن هاتين الحجتين المتناقضتين والمتكاملتين ، لا تسهدان سوى إظهار التباس للمفهوم المجرد للاحتكار وتوصلنا إلى المناقشة الحقيقية : هل يؤدي تدخل المؤسسات الضخمة وإحلال منافسة احتكار القلة (Oligopolique) محل المنافسة المثالية الحرة ، إلى شلل النظام ؟ لقد بين شومبيتر (Schumpeter) أن السير الحقيقي للمنافسة ليس مستمداً على الإطلاق بسبب تجمع المنتجين التأثير في السعر عن طريق السياسة التي يتبعونها . كانت الحجة التقليدية التي تساق ضد الاحتكارات تقوم على أساس أن سوق الأحرار المثالي يفترض عدداً كبيراً من المنتجين على درجة من القوة المتشابهة ، دون أن يستطيع أحد هؤلاء المنتجين أن يتلاعب في الأسعار بسلطته المنفردة ، ودون أن يستطيع أى منتج أن يقلل من الإنتاج الكلى .

إن ما يديناه بطرق متعددة ، هو أن التنافس كما يجري بين عدد قليل من المنتجين يختلف كثيراً عن المنافسة المثالية بين عدد ضخم من المنتجين على درجة متساوية من القوة . ومن المحتمل أن تتبع مؤسسة كبرى معينة سياسة أسعار وسياسة إنتاج ، تختلفان عن السياستين اللتين قد تتبعان في مجال المنافسة المثالية ، ولكننا أوضحنا أيضاً أن هذه المنافسة التي تجري بين مؤسسات ضخمة لا تمنع التقدم الفني ولا تطور الإنتاج .

إن المنافسة المثالية بين عدد كبير من المنتجين كانت تعتبر أفضل منافسة . يمكن أن تجري في افتراض توازني . فابتداءً من اللحظة التي ندخل فيها اعتبارات النمو ، أى التجديدات ، وتغييرات وسائل الإنتاج ، وإنشاء الصناعات الجديدة ، فن الممكن أن يكون من المفيد أن تضمن المؤسسات الضخمة أرباحاً فائضة تموض التجديدات ، وقد يكون من المفيد أن يتمكن بعض المنتجين المحافظين من تخفيف الصدمة التي سببتها التجديدات . وليست الطريقة الخاصة التي تسير عليها المنافسة في الواقع أسوأ طريقة .

إن بوسعنا أن نثبت أن المنافسة الفعلية لا تجري حسب تخطيط مذهب الأحرار المثالي . إننا لا نثبت في نفس الوقت أن هذه المنافسة الخاطئة

هي أسوأ من المنافسة السلمية من الوجهة النظرية ، وإنه على كل حال ، مهمة يبلغ مدى التركيز في هذا القطاع أو ذلك ، فإن هناك منافسة بين الهيئات الكبرى وبين السلم البديلة ، منافسة تناقض نظرية التدمير الذاتي بسبب شلل المنافسة المطرد .

لقد استعرضنا الآن الحجج الثلاث التي تساق أكثر من غيرها لتبرير نظرية التدمير الذاتي للرأسمالية ، ولكن النتائج التي توصلنا إليها بالغة السهولة ، إننا في النهاية نتساءل عما إذا كان هناك عالم اقتصاد واحد استطاع أن يؤمن بنظرية تقول بأن التدمير الذاتي للرأسمالية يعود لأسباب اقتصادية بحتة . إن فكرة وجود صورة مثالية لنظام رأسمالي يدمر نفسه بنفسه ، في حد ذاتها فكرة لا يمكن تصورها .

إن ما سميناه ، ونسميه في العادة بالنظام الرأسمالي ، هو نظام يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وعلى التنافس . ولكي نثبت أن التدمير الذاتي للرأسمالية يحل نتيجة لأسباب اقتصادية بحتة ، يجب علينا أن نثبت أن مثل هذا النظام لا يخلق قوة شرائية متناسبة بانتظام مع الإنتاج ، الأمر الذي لا يمكن تصوره في المجال المجرد . إن من الممكن إدراكه أنه من وجهة النظر المادية ، في ظروف تاريخية ، أن توجد قوة شرائية غير كافية لامتناع إنتاج معين ، ولكن لا يمكن أن نتصور أن نظاما يقوم على الملكية الخاصة يؤدي بطريقة دأمة أو ابتداء من تاريخ معين إلى خلق قوة شرائية غير كافية لاستيعاب الإنتاج .

ولنفترض حتى أن نظام الملكية الخاصة يتضمن توزيعاً للدخول المتوافرة لا يمكن معه استيعاب الإنتاج ، وربما بقي علينا أن نثبت أنه في مثل هذا النظام ، لا تستطيع الدولة أن تتخذ من الإجراءات ما يعدل من هذا التوزيع للدخول . وعلى ذلك فإنكم عندما تنكرون قدرة الدولة على تعديل التوزيع التلقائي للدخول فإنكم تخرجون من مجال الإثبات الاقتصادي

البحث وتصلون إلى نوع من الإثبات المتصل بعلم الاجتماع . مامن عالم اقتصاد واحد لم يعالج نظرية اقتصادية في التدمير الذاتى للرأسمالية ، حتى ماركس ، مهما قيل فى هذا الموضوع . إن الرأيين اللذين نسبهما إلى ماركس لتعليل هذه النظرية ، وهما الرأى القائل بالإفكار ، والرأى القائل باتجاه معدل الربح إلى الانخفاض ، هذان الرأيان لا يؤديان كلاهما إلى إثبات اقتصادى للتدمير الذاتى للنظام الرأسمالى . وبالفعل ، فإن الإفقاريقون ، عند ماركس ، على جيش الصناعة الاحتياطى ، أى على فائض العمال بالنسبة لعروض العمل ، الأمر الذى يعتبر ظاهرة سكانية واجتماعية أكثر من كونه ظاهرة اقتصادية . ولا يقدم قانون اتجاه معدل الربح إلى الانخفاض ، حتى مع افتراض صحته ، الدليل المطلوب ، ما دام ليس هناك أحد ولا حتى ماركس ، استطاع أن يحدد معدل الربح الذى لا يستطيع النظام أن يسير بمقتضاه .

وبالذات لأن هذا التنفيذ بالغ البساطة ، فإننا ننقل منه إلى المشكلة الحقيقية ، وهى الآتية : كلما تقدم النمو الاقتصادى الذى حاولت تحليله فهل يحدث أن نظاماً يقوم على الملكية الخاصة وعلى ميكانيكية السوق يسوء سيره باطراد ؟ إن كل ما أوضحته الآن هو أننا لانستطيع أن نستخرج الشلل المترد من التخطيط المثالى لمثل هذا النظام ، ولكننى لم أثبت أن النمو لا يخلق عوامل قد تيسر عملية البطء أو شلل التطور .

إننى أصلى إلى هذه المشكلة : هل بوسعنا عن طريق تحليل ظواهر النمو أن نثبت أن العوامل التى تؤدى إلى دفع عجلة النمو تختفى باطراد ، أو أن العوامل التى تؤدى إلى إبطاء النمو تقوى مع تقدم هذا النمو ؟ هذه الطريقة التى عرضت بها المشكلة معقدة ولا تتيح إجابة قاطعة مثل المشكلة السابقة .

ولحلها لابد وأن تكون لدينا نظرية عامة فى النمو ، لابد من تعديل

العوامل التي ترمي في العادة إلى دفع عجلة النمو ، ثم العوامل التي ترمي إلى بطئه أو شلله ، وأن نتساءل عما إذا كانت هذه العوامل أو تلك تضعف أو تقوى مع سير النمو .

لقد حددت منذ قليل الألفاظ المجردة المثالية التي تقدم بها اليوم ، حسب نظرية النمو ، المشكلة الماركسية التقليدية : هل ترمي الرأسمالية باطراد إلى أن تشل حركتها بنفسها ؟ إن وضع المشكلة بطبيعة الحال ، أسهل من حلها . إنني سأقتصر على سرد عدد معين من العوامل الدافعة أو الموقفة للنمو ، والتي تقوى مع سير النمو نفسه ، وليس ذلك على الإطلاق لكي أصل إلى نتيجة حتمية — إنه ليس في نيتي في هذا الدرس أن أصل إلى نتائج حتمية — وإنما لكي أبين لكم كيف تعرض المشكلات .

ما هي العوامل الدافعة للنمو والتي يبدو أنها تقوى شيئاً فشيئاً ؟ سأبين لكم بعضاً منها مع تعليق عليها .

إن أحد العناصر الجوهرية لاقتصاد حديث هو الموقف الاقتصادي السليم الذي يتخذه الناس . إن هذا الموقف يمكن تعريفه بالبحث عن الحساب الرشيد أو الاجتهاد في سبيل تطبيق العلم في الصناعة ، إنه ناتج مزيج من الحساب الرشيد والميل نحو التجديد المرتبط بالتكنيك . فهو يبدو أنه ينتشر باطراد مع سير النمو .

وهكذا فإن الفلاح المنتج ، في أغلب البلدان ، هو أبطأ المنتجين في الاندماج تحت الموقف الاقتصادي الحديث . ويعمل جزء كبير من جاهير الفلاحين في بلد مثل فرنسا ، وينتج تبعاً للطريقة التقليدية وليس تبعاً لحساب اقتصادي دقيق . ولكن الموقف الاقتصادي في العادة يعمم مع سير النمو نفسه . إن هذا يعتبر عاملاً بدلاً من أن يضعف خلال التطور الاقتصادي ، فإنه يتجه من تلقاء نفسه إلى أن يقوى ويشتد .

إن أكثر الاقتصاديات تطوراً ، مثل الاقتصاد الأمريكي ، هي تلك الاقتصاديات التي تسير فيها طرق العمل التقليدية نحو النقصان . بوسعنا أن نقول إن المجتمعات الغربية تتجه باطراد إلى أن تصحح رأسمالية ، بمعنى أن الموقف الذي كان في بادئ الأمر مقصوراً على عدد قليل ، يسير نحو الانتشار للطرد بين طبقات من السكان يزداد حجمها باستمرار .

إن العامل الثاني من العوامل الدافعة والذي يقوى بدلا من أن يضعف : هو التقدم العلمي . إن درجة التقدم العلمي تبدو ، في أواسط القرن العشرين ، أسرع مما كانت عليه في أواسط القرن التاسع عشر بطريقة ملحوظة ، وعلى كل حال فنظراً لأن المعارف العملية والتكنيكية المتوافرة لا تطبق إلا في جزء من الإنتاج فإن التطور الرأسمالي نفسه يتيح تعميم تطبيق العلم في الصناعة .

لقد قامت محاولات لحساب هذا العامل الدافع للنمو بعرض المشكلة هكذا . ماهي قيمة رأس المال اللازم للحصول على نمو معين للإنتاج ؟ إنها مشكلة قام كولين كلارك Colin Klark بمعالجتها حديثاً ، ولا يخلو الأمر من وجود بعض علماء الاقتصاد الذين يقولون بأن حجم رأس المال اللازم للحصول على نمو معين للإنتاج هو اليوم أضعف مما كان عليه منذ قرن أو منذ خمسين عاماً . إننا بنفس قيمة رأس المال قد نستطيع تحقيق تنمية أسرع للإنتاج ، وقد يكون في هذا عامل دافع للنمو ، عامل يتجه النمو نفسه إلى دعمه وتقويته .

العامل الثالث والدافع للنمو والذي ينتج عن النمو نفسه : حرية رأس المال . في المراحل الأولية للنمو ، يمثل مستوى المعيشة المنخفض عاملاً يرمي إلى تقييد حرية رأس المال مادام ليس في وسعنا أن نحقق الاستهلاك إلى أقل من حد أدنى معين . وكلما ارتفع مستوى المعيشة ، أي كلما ارتفعت الدخول لكل فرد من السكان ، زاد مدى الإنتاج القومي الذي يمكن استثماره دون تضحيات مسرفة من جانب السكان . وفي لغة عادية ،

كلما زاد ثراء المجتمع زادت مقدرته على الادخار ، كما زادت مقدرته على الاستثمار . وبهذا المفهوم ، قد نصل إلى فكرة بسيطة : إن النمو يرمى إلى الإبقاء على نفسه وليس إلى شل حركة نفسه .

أما العامل الرابع الذى يدفع بمجلة النمو فهو أنه : كلما زاد ثراء المجموع زارت مقدرته على تخصيص جزء كبير من الثروة فى تربية الأجيال الناشئة . فكما زادت ثقافة السكان ، زاد عدد الفنيين ، وتحسنت الفرص الدافعة للنمو . فالموارد الجماعية المخصصة لتربية الأجيال الناشئة هى أحد العوامل الحاسمة فى التنظيم العلمى للموقف الاقتصادى للسكان . ومن هذه الثغرة ، فإن النمو بدلاً من أن يضعف ، فإنه يحتفظ بكيانه ، ويقوى نفسه بنفسه .

وأخيراً ، الحجة الأخيرة : كلما زادت القوة الشرائية للسكان سهلت عملية إقامة صناعات جديدة ، وترويج سلم جديدة ، إن أوضح مثل على ذلك هو سرعة انتشار الصناعة الإلكترونية فى الولايات المتحدة ، وذلك بالذات لأن جزءاً كبيراً من سكان أمريكا قادر على شراء سلم ذات استهلاك طويل . ولما كان أغلب سكان أمريكا لم يصل بهم الحال إلى استنفاد دخولهم فى الحصول على المنتجات ذات الضرورة الأولية ، فقد كان من الممكن القيام فى أقل وقت بعرض إنتاج أجهزة الراديو والتليفزيون بكميات ضخمة .

إن الظاهرة التى أثارت ماركس ، والتى قادتة إلى إيجاد نظريته فى عدم الكفاية الدائم للقوة الشرائية ، هذه الظاهرة تتصل بالمرحلة الأولية لتجميع رأس المال . فى عصره كانت الدخول المتوافرة ضعيفة . وكل مجتمع تكون دخوله ضعيفاً مهدد بعدم كفاية القوة الشرائية . إن الفكرة تبدو مناقضة لما تعارف الناس عليه ، وفى كل مرة نحاول فيها أن نفسر الميكانيكيات ، فإننا نصطدم بشك مهين . ومع ذلك فىكفى لحل المشكلة أن نستخدم منهج السوفيت : تجميع رأس المال فى الصناعة الثقيلة لأن منتجات هذه الصناعات تستخدم فى إقامة مصانع جديدة . فى هذه الحال

مع حد أدنى من تطور الصناعة الخفيفة ، فإنكم تتجنبون بطبيعة الحال الصعوبات المتعلقة بعدم كفاية القوة الشرائية ، تلك الصعوبات التي تواجهها بلدان الاقتصاد الحديث في مراحل تطورها الأولية . ولكن خلال سير النمو بالذات فإن الصعوبة الناتجة عن عدم كفاية القوة الشرائية ، تميل نحو النقصان .

هذا هو الجانب الأول من المسألة ، أى عوامل النمو ، وقد قواها النمو نفسه .

أما الجانب الثانى فهو عوامل النمو التي يبدو على العكس أنها تضعف أو تختفى مع تطور الاقتصاد .

إن أول عامل هو بطء زيادة السكان . فكما أوضحت لكم فى الأسبوع الماضى ، ليس من السهل أن نقيس بالضبط تأثير هذا البطء على نمو الإنتاج لكل فرد . إن عدداً معيناً من الصعوبات تنتج عن ذلك . إن المنتجات الأولية ، المنتجات الأساسية ، مثل المنتجات الزراعية ، تواجه بعض الصعوبات . إذا لم تكن هناك زيادة فى السكان ، فإننا نعرض للخطر الدائم الناتج عن زيادة الإنتاج على حاجات السكان يكفى بالفعل أن يكون سكان البلد ثابتين ، وأن يكون هناك إنتاج متزايد فى مجال الزراعة ، حتى ينتج عن ذلك فائض فى الإنتاج الزراعى بالنسبة للقوة الشرائية التي تتجه من تلقاء نفسها إلى الغذاء . إن فى استطاعتنا أن ننقص عدد السكان الذين يعملون فى الزراعة ، ولكن هذا الانقاص يتطلب عمليات نقل صعبة . وبصفة عامة فإن السكان الثابتين ، دون أن يقضى عليهم بالشلل ، فإنهم يصادفون صعوبات خاصة فى مجال النمو ناتجة عن أن عمليات نقل الأيدي العاملة تتم حتماً فى صورة عمليات نقل بكميات مطابقة . إن تخفيض نسبة الأيدي العاملة الزراعية دون إنقاص السكان الزراعيين أسهل من إنقاص عدد العاملين

في الزراعة . ولكن ، إذا كان السكان ثابتين ، فانتا لا نستطيع أن نخفض نسبة السكان الزراعيين إلا بنقل الناس من القرى إلى المدن . إن عمليات النقل هذه أكثر بطئاً ، وأكثر تكاليف من مجرد امتصاص السكان الإضافيين داخل المدن أو في الصناعة . إن من الممكن أن يحدث أيضاً تخفيض في فرص الاستثمار المفيدة ، أو على الأقل ، أن تتجمع أسهل الاستثمارات ، وهي التي تعرض في الحال أمام عيون أصحاب الأعمال ، أن تتجه هذه الاستثمارات إلى النقصان . هناك ظاهرة مناقضة لتلك الظاهرة التي تحدث عنها الآن ، وهي العائد المناقض لرأس المال ، هذه الظاهرة يمكن أن تحدث إذا احتجتم مثلاً إلى زراعة أراضٍ ضعيفة . لا يوجد بين هذه الظواهر ظاهرة واحدة تبدو حاسمة من حيث الحكم .

وهناك عامل ثالث محتمل ، وهو اختفاء مناطق لم تدمج بعد في نظام المجتمع الصناعي . والعامل الأخير قد يكون انتفاء وجود الصناعات الجديدة التي تيسر عملية النمو الفعلية . إننا إذا وصلنا إلى مرحلة لا تكون فيها صناعات جديدة أصلاً ، فإن نمواً كثيفاً واستخداماً أفضل لوسائل الإنتاج ، وتغييراً للصناعات القديمة القائمة ، كل هذه الأمور قد تظل محتملة الوقوع ، ولكن مما لا جدال فيه أن النمو الذي يقوم على مجرد التنظيم العلى للصناعات القديمة قد يكون أصعب من النمو الذي تدعّمه الصناعات الجديدة ، ولو للسبب الآتي الذي يبينه سوفى M.Sauvy ان خلق صناعات جديدة يسمح باستيعاب عمال إضافيين ، في حين أن النمو عن طريق التنظيم العلى للصناعات القديمة يترجم في أغلب الأحيان بطريقة مباشرة ، بنقص في الأيدي العاملة المستخدمة .

وعلاوة على هذه العوامل الاقتصادية البحتة في ببطء النمو ، يجب أن ندرج بعض الظواهر التي تقوم عند حدود الاقتصاد والاجتماع ، والتي تحدثنا عنها كثيراً ، دون أن نستطيع بالضبط تقدير مداها . إن إحدى هذه

الظواهر هي ما نسميها بالجمود المتزايد للهيكل . إنها قد تعود إلى ضخامة رؤوس الأموال المستغلة في عدد من المؤسسات ، وقد تمنعنا من أن نوقف دون وقوع كارثة نشاط مؤسسة كبيرة ، أو حتى أن نحدد إنتاجها بصفة حديثة .

وعامل آخر قد يكون اختفاء أو ندرة الأرباح الاستثنائية . فلما كانت الأرباح تسترد باطراد عن طريق القوانين الضريبية للدولة ، فإن الدافع للإنتاج ، والدافع للخلق والتجديد ، قد يضعفان . وقد يكون بوسعنا أن نضيف أيضاً أنه من الوجهة النفسية ، كلما زاد ثراء المجتمع زاد عدم اكتراثه بالنمو . هذه الظاهرة هي نقيض العامل الذي قمت بتحليله في المقام الأول : تعميم الاتجاه الاقتصادي . إن مما لا جدال فيه أنه عند ما يتقدم العقد بالأعمال ، فإن الناس يصبحون أكثر رأسمالية ، وأكثر تقديراً للحسابات وأكثر ميلاً إلى تنظيم أعمالهم بطريقة علمية ، ومن جهة أخرى ، فعند ما يرتفع مستوى المعيشة ، إذا كان الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه المجتمعات الاقتصادية الحديثة قريب التحقيق ، فإن كبار منشئ الصناعة أمثال روكفلر أو رينو يمتحنون ، ويظهر نموذج آخر من الناس يمكن أن يكون أقل ميلاً إلى التغييرات والابتكارات ، والتجديدات اللازمة للنمو . وأخيراً فإن عمليات نقل الأيدي العاملة ، التي تمثل أحد العوامل الضرورية في النمو ، تزداد صعوبتها باطراد . فإذا لمصننا هذه الملاحظات استطعنا أن نقول : إن عوامل الإنتاج تصبح باطراد أقل حركة كلما زاد تقدم المجتمع الصناعي .

لقد سبقت كل هذه الحجج . إنها ليست مقنعة تماماً ، إذا ما واجهناها بالخبرة التاريخية . إن تحريك عوامل الإنتاج ، في الوقت الحاضر ، يعتبر في الولايات المتحدة ، التي حققت أكبر تقدم في المجال الصناعي ، أكثر تقدماً منه في بلدان أوروبا ، الأمر الذي يثبت على الأقل ، أنه ليست هناك علاقة مباشرة بين مرحلة النمو وتحريك عوامل الإنتاج . ومن جهة أخرى فمن

المحتمل ، حتى في الولايات المتحدة ، أن يكون تحرك عوامل الانتاج سائراً نحو النقصان .

في خلال النمو تزداد نسبة السكان العاملين في القطاعين الثاني والثالث ، وفي نفس الوقت يختفي أحد عوامل النمو ، مادام الانتاج لكل فرد من العمال في القطاع الثاني أو الثالث يفوق مثيله في القطاع الأول . وتؤثر إذن سرعة نقل القطاع الأول الى القطاعين الآخرين بطريقة مباشرة في معدل النمو الكلي . وفيما يتعلق بقطاع خاص ، فن البديهي أن يتعلق معدل النمو بالمستوى الذي أمكن الوصول اليه . ان البلد الذي ينتج مليون طن من الصلب والذي ينتج منه مليونين ، بمد عام أو عامين ، سيكون قد نما بنسبة ١٠٠٪ وعلى العكس ، فان البلد الذي ينتج ١٠٠ مليون طن من الصلب وينتج منه عشرة ملايين زيادة بعد عامين ، لا يحقق غير نمو بنسبة ١٠٪ . كلما كانت الاقتصاديات قائمة على نظم حديثة وكلما كانت الصناعة هي مجال نشاطها ، سار معدل النمو نحو النقصان ، ولا يعنى هذا أن خطوات التقدم قد أصابها النقصان من ناحية الكم المطلقة . ومن جهة أخرى فان القطاعات التي تتطور والمنتجات التي تزداد ليست هي نفسها في مختلف المراحل .

إنني لا أدعى قياس العوامل الدافعة أو المعوقة للنمو ، ولكننا اذا واجهنا الجانبين الأول والثاني من المسألة ، فقد أجدني مدفوعاً الى القول بأن العوامل الدافعة هي الأقوى . إنني أضيف على الفور بأن الأمر يتعلق برأى لا يمكن إثباته . فلكي نثبت صحة الحكم ، يجب أن يكون باستطاعتنا تقدير آثار العوامل المختلفة . ولكنه من المستحيل إمكان عزلها في المجال المجرد لأنه ليس هناك حساب ممكن لفاعلية الموقف الاقتصادي المنتشر في الريف ، ولا نستطيع أن نمزجها في الواقع المادى ، لأننا لن نجد على الإطلاق حالتين متشابهتين تماماً باستثناء عامل واحد ، ومن ثم ضرورة عزل هذا العامل الأخير . من حقكم إذن أن تفسروا انطباعي على أنه ناتج

عن تفصيلات أيديولوجية . فربما في مثل هذه الحال ، لا يمكن أن تجنب تدخل بعض التفصيلات الأيديولوجية .

إن هاتين السلسلتين من التحليلات تتيح وجود وجه ثالث للمشكلة هو أهمها جميعاً . فلكي يواصل الاقتصاد تقدمه ، يجب أن يوضع العاملون في الاقتصاد وسط ظروف تسمح لهم باتخاذ القرارات اللازمة للنمو ، يجب أن يكون هناك ما يدفع أصحاب الأعمال إلى الاستثمار . ولكن قد يحدث أن تكون الظروف الاقتصادية غير دافعة لأصحاب الأعمال على الاستثمار . ولكي نستخدم عبارات تكنيكية ، إذا افترضنا أن قرارات الاستثمارات تتعلق بالعلاقة بين معدل الفائدة والنتائج الحدى لرأس المال ، فإننا نتصور حالات لا يكون فيها نمو ، على الرغم من جميع العوامل الدافعة التي سرديتها ، وذلك ببساطة لأن قرارات الاستثمار قد شلت بسبب العلاقة بين عاملين اقتصاديين . ولكي ندركوا معنى الحالة المجردة التي ذكرتها الآن ، فاعليكم إلا أن ترجعوا الى ما حدث في فرنسا قرب عام ١٩٣٠ : لقد طالت الأزمة لأن تصرفات الحكومات أدت إلى جعل العلاقات بين مختلف الأسعار في حال جملة أصحاب الأعمال يمدون مصلحة في الاستثمارات . إن خلق ظروف اقتصادية تساعد بالفعل على حدوث النمو أمر يرجع إلى الحكومات في أغلب الأحيان . وعلى ذلك فإنا نستطيع أن نتصور أنه في اقتصاد قائم على ميكانيكية السوق ، فإن ظروف معينة تطرأ لا يوجد معها نمو ، لأن قرارات الاستثمارات لم تتخذ بقدر كاف .

إن الأمر الحاسم في المشكلة التي نواجهها قد يكون السؤال الآتي : هل يؤدي النمو إلى خلق حالة يصبح معها الناتج الحدى لرأس المال غير كاف بالنسبة لسعر الفائدة على النقود ، ونتيجة لذلك لا تتخذ معها قرارات الاستثمارات ؟ لقد كان هذا إلى حد ما هو رأى كينز Keynes فقد كان يعتقد أن النمو الاقتصادي يرمى من تلقاء نفسه إلى خلق حالات لا يجد معها أصحاب

الأعمال دافعاً كافياً للاستثمار : ولم يخرج من ذلك إلى أن النظام لا يستطيع أن يعمل ، ولكن لن يكون بوسعنا أن يعمل إلا بإضافة مستمرة لاستثمارات الدولة ، لإخفاء عدم كفاية الاستثمارات الخاصة .

وبعد عشرين عاماً ، نرى أنفسنا مدفوعين لا إلى إنكار احتمال وجود حالة مثل التي واجهها كينز Keynes ، وإنما إلى عدم التسليم بأن الحالة التي كانت موجودة عام ١٩٣٠ كانت نتيجة للنمو نفسه . فبعد عشرين عاماً ، وعلى مستوى أعلى من النمو ، لم تظهر قلة كفاية الاستثمارات هذه . إن ركود السنوات القريبة من عام ١٩٣٠ الذي حل بطريقة جزئية بالاقتصاد الأوربي * أدت إليه أسباب ممتدة ، ليس لدى وقت لتحليلها هنا ، ولكنه لم يكن النتيجة الكاملة ، حسب تعبير ماكس فيبر Max Weber ، للنمو البحث . والبسيط . هناك سبب يجعلنا نتصور أن هذه المراحل الانتقالية للركود من الممكن ، لا أقول أن تلغى ، ولكن أن تخفض ، في الحدود التي يكون فيها علماء الاقتصاد الحاليون أعرف بالظواهر الاقتصادية من زملائهم منذ عشرين عاماً . إننا إذا تقبلنا تفاؤل علماء الاقتصاد الذين يقولون بأن علاج كينز من شأنه إعادة التوظيف الكامل والنمو ، فهناك أسباب تجعلنا نتقبل أن مراحل الركود ستكون أقل وأقصر . لا ينبغي أن ننسى — ولكننا سنخرج من نطاق التحليل الاقتصادي البحث — أنه إذا كانت المجتمعات الغربية قادرة على تخفيض مدة مراحل الركود وصرامتها فإنها بكل تأكيد أقل قدرة على تحمل الأزمات التي حدثت منذ ثلاثين عاماً : إن المجتمعات الرأسمالية الحديثة كما تطورت ، لا تستطيع أن تقبل معادلاً لأزمات القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، الأمر الذي يعنى ، بطريقة معينة ، أنه لن يكون هناك أزمة كبرى مع ملايين العاملين ، ولكنه يعنى أيضاً أنه قد تكفى أزمة حادة لكي يتخلى الحكام عن ميكانيكية السوق ويختاروا التخطيط .

فلكي يتغير نظام اقتصادي أو يمتحنى ، ليس من الضروري أن يصبح

حاجزاً عن مواصلة سيره، يكفي أن يصبح حاجزاً عن تحمل بعض الظواهر المرتبطة به . إننا إذا كنا نؤكد أن الأزمات لا يمكن فصلها عن الاقتصاد غير المخطط ، فإن هناك من الأسباب ما يجعلنا نعتقد أن المجتمعات الغربية مقدر لها أن تقترب باطراد من النظام المخطط ، وذلك ببساطة لأن الأزمة التي كان من الممكن أن تقبل في الماضي على أنها تتصل بصميم الأمر ، لم تعد كذلك اليوم .

لقد تمديننا ، في نفس الوقت ، الظواهر الاقتصادية البحتة أما الآن ، فإن التجربة تدبح ، في رأيي ، أن تؤكد أنه في جميع الاقتصاديات الوطنية التي كانت ضحية للركود ، فإن هذا الركود كان نتيجة تاريخية لمسببات مادية متعددة ، وليس بحال نتيجة حتمية للنمو .

لقد كانت فرنسا في رأسمالياتها وفي تقدمها الصناعي أقل شأنًا من ألمانيا وبريطانيا ، أو الولايات المتحدة ؛ لقد كان ركود فرنسا من ١٩٣٠ إلى ١٩٣٩ نتيجة لموامل متعددة ، في المجال الاقتصادي والمجال الاجتماعي : عدم زيادة السكان ، سياسة نقدية تبقى على الأسعار الفرنسية فوق مستوى الأسعار الخارجية ، علاقة أسعار تخنق الدافع إلى الاستثمار ، الخ . . . إن الركود الفرنسي يذكرنا بأنه لا توجد حتمية تقدم كوارث ، فالأمر يتعلق بالناس في استخدام أو عدم استخدام وسائل النمو . إن مثل هذه الظواهر تبرر فوق ذلك نظرية شلل نظام رأسمالي معين ، الشلل المحتمل ، الذي سنحلل بعضاً من أنماطه ، في المجال التاريخي والمجال الاجتماعي - الاقتصادي ، وليس نظرية التدمير الذاتي للرأسمالية .

ولنتحدث قليلاً عن نظرية التدمير الذاتي في اقتصاد من النوع السوفيتي : هل النمو الذي يسير على الأسلوب السوفيتي يرمي إلى شل حركة نفسه ؟ مادام الاقتصاد السوفيتي اقتصاداً مخططاً ، فإنا لا نتصور أن النمو المخطط من شأنه أن يشل حركة نفسه . إن الأمر يرجع إلى القائم على التخطيط

في تحديد قيمة الانتاج القومى الذى سوف يستثمرونه . ان الامر يرجع إليهم
في توجيه الاستثمارات إلى أى ناحية . إن المعادين للنظام السوفيتى في وسعهم
أن يقولوا بأن توجيه الاستثمارات سيكون سيئاً في جميع مراحل النمو
السوفيتى ، ولكنهم لا يستطيعون أن يقولوا إن توزيع الاستثمارات في
مرحلة النضج سيكون أسوأ منه في المرحلة الابتدائية . أولاً وقبل كل شيء
فإن نظرية التدمير الذاتى للنظام السوفيتى عن طريق النمو تبدو أنها تقوم
على غير أساس . فبالفعل ، لا يمكن أن تكون هناك نظرية للتدمير الذاتى
لنظام السوفيتى في المجال الاقتصادى البحت ولقد حاولت ، من الوجهة
الاقتصادية ، أن أوضح لكم أن الصورة المثالية لأعمالية تحطم نفسها بنفسها
صورة لا يمكن تخيلها ، وسأقول كذلك إن الصورة المثالية لاقتصاد مخطط
يحطم نفسه بنفسه صورة لا يمكن تخيلها . ولكن في الحالتين ، يوجه
السؤال الآتى : ماهى التغييرات الاجتماعية التى يودى إليها النمو ؟ وما هو
أثر هذه التغييرات الاجتماعية في النظام الاقتصادى نفسه ؟ سأحدثكم اليوم
قليلاً عن المشكلة في الاتحاد السوفيتى .

في خلال المراحل الابتدائية للنمو ، كان عدم ا كثرات المخططين لاختيار
المستهلكين يكاد يكون كاملاً . كان القاعون على التخطيط يميلون إلى تجاهل
تفصيلات المستهلكين السوفيتى ؛ لأن رغبات هؤلاء المستهلكين كانت
كبيرة بالنسبة لمعدل المنتجات المعروضة لدرجة أن كل ما كان معروضاً في
بلاد السوفيت كان يحد مشترياً . ولكن مع سير النمو زادت الدخول
الموزعة على المستهلكين وأصبح لدى المستهلكين السوفيت إمكانية أكبر
للاختيار . ومنذ ذلك الحين ، أدرك المخططون السوفيت بدورهم مشكلة
التصريف ، مشكلة تكييف الإنتاج مع رغبات المواطنين السوفيت . ولكن
تكييف الإنتاج مع اختيار المستهلكين هو المشكلة الأساسية للاقتصاد المسمى
بالاقتصاد الرأسمالى ، وما دام وقت الدرس قد انتهى فلن أستطيع أن أختتم
حديثي إلا بهذه الفكرة البسيطة : إن عدم الاهتمام بالتوفيق بين الإنتاج

والاستهلاك لم يكن تيسيراً نابغاً من النظام السوفيتي في حد ذاته، ولكنه لازم للمرحلة الإبتدائية للنمو . إن عدم ضرورة التوفيق بين ما ينتج وما يرغب في شرائه المستهلكون يرجع في الواقع إلى أنهم كانوا يركزون الاستثمارات في مجال الصناعة الثقيلة، وأن جزءاً كبيراً من هذه الاستثمارات كان يستهدف تغذية استثمارات جديدة . وابتداء من اللحظة التي تنتج فيها للمستهلك، ينبغي أن نوفق بين ما تنتجه وبين تفضيلات المستهلكين ونصبح مضطرين إلى إدخال الحساب الاقتصادي، لكي نعرف ما هي أكثر الاستثمارات إثماراً حسب ميول أذواق المستهلكين . هذه نقطة سوف يقترب بها الاقتصاد السوفيتي، مع سير النمو، من الاقتصاد الغربي، على الأقل من الوجهة الاقتصادية^(١).

لو كان لدى الوقت الكافي لحاولت أن أوضح لكم، أنه مع سير النمو، فإن الاقتصاد الغربي سيمتص بعض العناصر المسماة اشتراكية، وأن الاقتصاد السوفيتي سيمتص بعض العناصر المسماة رأسمالية، الأمر الذي لا يعتبر دليلاً، مرة أخرى على أن هذه البلدان لن تستمر في تصارعها وتنافسها .

(١) يبدو أن القادة السوفيت يبدون المدة لمقاومة هذا الاتجاه . تحدى برنامج المؤتمر الثاني والعشرين سيظل الاستهلاك جمعياً إلى حد كبير . إن الدولة هي التي تملك على الأفراد ما يجب أن يستهلكوه . إن برنامج الحزب الشيوعي، الصادر في ١٩٦٢، يتوقع أن ترتفع نسبة الدخل التي توزعها الدولة بطريقة إدارية إلى ٥٠٪ عام ١٩٨٠ من مجموع الاستهلاك .

تحويل الاقتصاديات الأوروبية إلى الاشتراكية

في الدرس قبل الأخير ، قمت بتحليل ومناقشة نظرية التدمير الذاتي للرأسمالية وتوصلت إلى نتيجة متفائلة . لقد أيدت النظرية التي تقول بأنه ليس هناك سبب ، بالرجوع إلى صورة مثالية ، يجعل الشلل التدريجي مصيراً لنمو في نظام يقوم على الملكية الخاصة وميكانيكية السوق . ولقد اصطدمت هذه النتيجة بتشكككم ، على ما يبدو ، لأسباب مختلفة أود أن أشير إليها : السبب الأول يندرج تحت المجال النفسى . يكفى أن نصبر في فرنسا عن رأى متفائل يتعلق بفرنسا حتى نعتبر مناقضين لما تعارف الناس عليه . ولكن هناك أسباباً أخرى . إن لدى الجميع منا تقريباً صورة عن تحول المجتمعات الصناعية ، من الرأسمالية إلى الاشتراكية . وضوءاً أكننا ماركسيين أم لم نكن ، فإننا مشبعون بالصورة التاريخية للماركسية . إن أية نظرية توحى بصورة معارضة ، تصطدم في الحال باعترافات . إننا جميعاً نحفظ في خيالنا بفكرة العائد المتناقض لرأس المال . إننا نبدأ من الرأى الذى يقول بأنه مع سير النمو ، تقل فرص الاستثمار المفيدة ، مادامت أهم الاستثمارات قد تمت بالفعل . ونحن نثير الحالة التي قام بدراستها ريكاردو Ricardo وهي حالة التربة ؛ فإذا واصل السكان زيادتهم فوق رقعة من الأرض لا تتسع ، فانتنا بالتدريج سوف نستخدم في الزراعة أراضي أقل خصباً . وسوف يكون من الضروري توفير كمية متزايدة من رأس المال للحصول على نفس الناتج . وصحيح أن قانون تناقض الغلة ينطبق في عده معين من الحالات ، ولكننى كنت قد أكدت أن هناك ميكانيكيات أخرى يمكن

أن تتحرك في الاتجاه المضاد . وأخيراً فإن الملاحظات التي بحثتها كانت ترجع إلى صورة مثالية لرأسمالية تتجدد بصنفة خالصة بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وميكانيكيات السوق، وكنت قد استبعدت الظواهر الاجتماعية التي تصاحب النمو .

يستحيل على أن أقوم بدراسة تفصيلية للتغيرات الاجتماعية التي تصاحب النمو الاقتصادي . (سوف أخصص دروسى في العام القادم لدراسة هذه الظواهر) . كل ما سأفعله الآن هو الاقتراب من الواقع المادى ، وأن أقوم بدراسة التحولات التي تتم في المجتمعات الأوروبية الغربية . لا أحد يستطيع أن يثبت ، بحجج علمية ، أن نمو الولايات المتحدة في سبيله إلى وقف حركته نفسها ، عن طريق النظام نفسه . وعلى النقيض من ذلك فإن البعض يتصورون أن النمو يبطئ في المجتمعات الأوروبية ويجدون لهذا البطء علاقة بالتغيرات التي تمر بها المجتمعات الأوروبية^(١) .

سأقوم اليوم ببحث بعض التغيرات التي تعتبر مميزة للمجتمعات الرأسمالية، وسوف أتساءل عن أسباب هذه التغيرات ، وعن أثر هذه التغيرات في النمو . إننى سأقوم بدراسة خمس مجالات خاصة : الأبطال القانونية أو اللامحة القانونية للمؤسسات : هياكل الاقتصاديات الأوروبية ؛ التشريع الاجتماع والضرائب ؛ نمط السير، وأخيراً، العلاقات بين مختلف الوحدات الاقتصادية . إن هذا السرد ليس شاملاً ، ولكنه يضم التغيرات المعترف بها في العادة أكثر من غيرها .

(١) في عام ١٩٦٢ كان النمو القدى يعتبر متأخراً موجوداً فيما وراء الأطلنطى .

١ - الأشكال القانونية

إن أكثر التغيرات تميزاً للمجتمعات الأوروبية هي تأميم كثير من المؤسسات . إن التأمينات تهم جزءاً كبيراً من الاقتصاديات ، وهي أكبر في فرنسا ، وبريطانيا منها في بلجيكا وألمانيا . إن الأمر لا يتعلق بحركة جارفة نحو الشكل العام ولكن الواقع أن عدداً ضخماً من المؤسسات الكبيرة أصبح اليوم ملكية عامة .

في أغلب الأحيان ، لم تحدث هذه التأمينات الصناعية نتيجة أسباب تكنولوجية . في ظروف نادرة ، كان التأميم ضرورة حتمتها مقتضيات اقتصادية بحتة . إن أوضح حالة وأبسطها هو التعدين في إنجلترا . لم يكن في الإمكان إعادة تنظيم مناجم الفحم الحجري في بريطانيا بطريقة علمية متى ظلت هذه المناجم مقسمة بين عديد من صغار الملاك . ولكن في أغلب الأحيان كان التأميم نتيجة لأسباب لا تتصل بالمجال التكنولوجي أو الاقتصادي ، وإنما تتصل بالمجال النفسى أو السياسى : إن مؤسسة رينو Renault كان من الممكن تماماً أن تظل ملكية خاصة . إننا لكي نعتز على الميكانيكية التاريخية التي تؤدي من الملكية الخاصة إلى الملكية العامة ، يجب علينا أن ندخل في الاعتبار وقائع اجتماعية . ليس من المهم كثيراً ، زيادة على العلم البحت أن نعرف ما إذا كانت الظاهرة المحددة اجتماعية أو اقتصادية ، ولكن من المهم بالنسبة للعلم والسياسة ، أن نعرف إلى أى مدى يمكن تجنب هذه الميكانيكية . والأسباب النفسية والسياسية التي أدت إلى التأمينات ليست أسباباً عارضة ، إنها مرتبطة بأسباب عميقة ، دون أن نستطيع أن نقول إنها حتمية . إن كل نظام مؤسسة خاصة ذات اتساع كبير يخلق عند العاملين اقتناعاً بأن الأرباح تذهب دوراً ضخماً ، وعلى ذلك فن الظلم أن يستفيد عدد ضئيل من الأفراد من عمل الجميع . إن العداء الموجه للمالكى المراكز الصناعية الخاصة الهائلة لا يمكن تجنبه ما دام لا يوجد في بعض البلدان ،

أو، على أى حال ، لأنه لا يقر فيها المطالبة بالملكية الجماعية . ليست هذه المطالبة أقل حدوداً وهى ليست عرضية . إن من الطبيعي أن تتأثر المجتمعات الرأسمالية باطراد بالمطالبة العمالية لاقامة الملكية الجماعية ، ولذلك عند ما يمتزج النظام الرأسمالى بالديمقراطية السياسية فى نظام تتجاوز فيه الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ومنافسة الأحزاب السياسية ، فمن المحتمل ، فى ضمارة المنافسة على تولى السلطة ، أن تلجأ الأحزاب من آن لآخر إلى حجة التأميم وتحاول أن تقنع العمال أن أساس بؤسهم يكمن فى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . وفى مرحلة الأزمات الاقتصادية أو الحروب ، فإن المطالبة بالتأميم تلقى تأييداً . إننا سنسبها ، بطريقة غريبة ، لإصلاح البناء ، ربما لأنها ، فى الواقع ، لا تغير البناءات ، ولكن يوجد هنا مرة أخرى ومم راسخ يكاد يكون مما لا مفر منه أن تتصور العمالة أن تغير لأنحة الملكية يغير الجوهر ، حتى ولو لم يتغير تنظيم العمل .

ومن المحتمل أن يؤم جزء من الصناعة بسبب هذه الظواهر الديمقراطية والنفسية ، ولكننا لا نلاحظ ميلاً جارفاً نحو تعميم الملكية العامة فى المجتمعات الرأسمالية الأوروبية من أجل هذا السبب . أما فيما يتصل بالملكية ، فإن رأى العام محافظ بشدة ، على الأقل فى قطاعين : القطاع الزراعى وقطاع التجارة الصغيرة والصناعة الصغيرة . وعلى ذلك فإذا كانت هناك أسباب تدعو لوجود حركة نحو تأميم بعض المؤسسات الضخمة ، فهناك أيضاً حركة ، سياسية وديمقراطية ، ضد التأميم عند ما يتعلق بملكية الأرض ، عند ما يكون هناك فلاحون مالكون يفلحون الأرض . إن رأى العام فى أى مكان تملك فيه طبقة الفلاحين الأرض ، سيكون معادياً لأنصار الملكية الجماعية .

ونتيجة لذلك ، فإن ما يهدد النمو ، ليس ميكانيكية تركيز الملكية بين عدد قليل من الأيدي ؛ إنما هى الإرادة الديمقراطية عند الملايين من

صغار الملاك ، من فلاحين وتجار وصناع ، في الإبقاء على ماداتهم وعدم التكيف مع التقدم التكنيكي . إننا لا نلاحظ في المجتمعات الغربية ، وبخاصة فرنسا ميكانيكية تركيز الملكية الصناعية ، أو التجارية أو الزراعية ، ثم تدخل الدولة . إن ما يحدث ، هو تأميم بعض المراكز الصناعية ، مع الإبقاء على الملكية الخاصة في القطاع الزراعي والتجاري وفي مجال الصناعة الصغيرة . ومن الممكن (وليس من المؤكد) أن مزج المؤسسات الصناعية العامة ذات النطاق الواسع ببعض المؤسسات الصغيرة ، يكون قليل الملاءمة للنمو . وبهذا الافتراض ، فإن الميكانيكية التي تؤخر النمو قد تكون هي أيضا التي تضع الاشتراكية . إن الاشتراكية قد لا تكون النتيجة الحتمية للرأسمالية ، ولكنها وسيلة للتغلب على المقاومات التي تعترض النمو والناجمة عن نظام الملكية الخاصة .

٢ - هياكل الاقتصاديات الأوربية

قد اخترت كلمة هيكل لأنها شائعة الاستعمال ، وإنني أستأذنكم في ألا أخوض في تحليل مفهومي عن المعنى الذي يتضمنه . إنني أقصد بالهيكل توزيع مختلف المناشط أو مختلف الصناعات داخل الوحدة الاقتصادية ، وفي المقام الثاني ، اتساعات المؤسسات ، وفي المقام الثالث خصائص السوق التي تنتج من العلاقات بين البائعين من جهة ، والمشتريين من جهة أخرى ، وأخيراً العلاقات بين البائعين والمشتريين .

لقد رأينا أن حصة القطاعات الأول والثاني والثالث تتغير فعلا خلال عملية النمو . إن حصة الصناعة وحصة الزراعة ، من القيمة الكلية المنتجة كل عام ، تتغيران بسبب تقدم المجتمع الصناعي . هل تؤدي هذه التغيرات إلى التقليل من سهولة النمو في نظام الملكية الخاصة والسوق ؟ هل الاقتصاد الذي يستوعب فيه القطاع الثالث أكثر من نصف الأيدي العاملة يتعرض

للشغل أكثر من الاقتصاد الذي لا يستوعب فيه القطاع الثالث سوى ١٥ أو ٢٠ ٪ من الأيدي العاملة ؟

لم يوضع السؤال على الإطلاق بهذه الألفاظ : إن أحداً لا يرى بوضوح لماذا كان تغير علاقات الأهمية بين القطاعات يمارس تأثيراً معيناً في معدل النمو . والشئ الصحيح هو أن زيادة الدخل الجماعي تؤدي إلى توزيع مختلف للدخول الفردية . ينتج عن ذلك أنه ابتداء من نقطة معينة فإن النمو الاقتصادي لن يتم في شكل زيادة للصناعات الأولية أو الثانوية ، وإنما في شكل زيادة للخدمات . من المفهوم أننا عندما نقارن بين اقتصاد يتطور في القطاع الثالث وبين اقتصاد يتطور في القطاع الثاني ، فإننا نلاحظ ظواهر مختلفة . أما فيما يتعلق بالقوة الاقتصادية - العسكرية ، فإن الاقتصاد الذي يتطور تبعاً لتفضيلات الأفراد في مجتمع ذي توزيع متباين للدخول سوف يتضمن بطئاً معيناً في نمو الصناعات الأساسية ، بل وربما بطئاً في نمو الصناعة بصفة عامة ، وتطوراً للخدمات أكثر من متناسب . ولكن لماذا قد تتعرض ميكانيكية السوق للشلل بسبب تغير توزيع المناشط في الشكل الاقتصادي ؟ إنه يبقى فقط في المجتمع الذي بلغ فيه النمو مستوى معيناً ، إن نشاط المجموع يرجع إلى عدد ضئيل من الصناعات المركزة تركيزاً شديداً .

ولنتناول حالة الولايات المتحدة الأمريكية حيث يستخدم أكثر من نصف الأيدي العاملة في القطاع الثالث . إن الوضع يرجع إلى نشاط بعض الصناعات الكبرى ، صناعات البناء ، والسيارات ، والمنتجات أو السلع للعمرة (ثلاجات وتليفزيون) . إن الاقتصاد الذي يكون جزء كبير من الأيدي العاملة فيه موزعاً في القطاع الثالث ، ولكن الشرط اللازم للرخاء فيه يمكن في بعض الصناعات ، هذا الاقتصاد ربما كان أكثر عرضة للإصابة عند الأزمة منه في المراحل الأخرى . إنني أقول ربما لأن الدليل على ذلك

لم يقدم بعد . وحسب التجربة ، فإن أكثر الفترات عرضة للخطر ربما وقعت بين الحربين : فنذ الحرب الثانية ، الأمر الذي أثار الدهشة العامة ، وبخاصة دهشة الرأسماليين ، مرت أكثر من عشر سنوات دون أن تحدث أزمة كبرى . إن النجاح يمكن تفسيره بطرق مختلفة ، كما كان في الإمكان تفسير الفشل . إذا رجعنا إلى التجربة ، فأننا قد لا نستطيع حتى أن نؤكد أن الاقتصاد الأمريكي اليوم أكبر عرضة للأزمة مما كان عليه منذ عشرين عاماً . بل إننا نميل إلى الاعتقاد بأن التوزيع المتفاوت للدخول قد قلل من احتمال الإصابة .

أما عن اتساع المؤسسات . فلن أقول غير كلمة واحدة . لأنني أشرت إليها مرات عديدة : يكاد الرأي العام اليوم يجمع على أن المؤسسات المركزية غير ضارة بالنمو . إنها حتى لو كانت تستقطع فوائد احتكارية ، فإنها تدفع عجلة الإنتاج أكثر من غالبية المؤسسات الصغيرة . ومع افتراض أن المؤسسات الكبرى ، بسبب سيطرتها على السوق ، لا تؤدي إلى الإنتاج الأعظم الذي تنطوي عليه المنافسة الخالصة . فإنها على المدى الطويل ، لا يمكن اعتبارها عقبة في طريق النمو ؛ بل إن ما قد يعوق التطور ليس إلا الإبقاء على عدد كبير من المؤسسات سيئة التجهيز ، لصالح النظام الديمقراطي أو للمؤسسات الصغيرة الإضافية التي قد تعرقل التطور .

إن العنصر الثالث في الهيكل هو ما نسميه بتنظيم السوق . لقد رأى عدد كبير من علماء الاقتصاد ، ومنهم في فرنسا السيد ج مرشال M. J. Marchal ، أن تنظيم السوق في فرنسا ، في القرن العشرين يختلف اختلافاً جوهرياً عما كان عليه في القرن ١٩ . إن العمال اليوم ، وأصحاب الأعمال ، تجمعهم نقابات ، وتقلبات الأسعار تنعكس من نقطة إلى أخرى في المجتمع بسرعة كبيرة . ربما لم يعد هناك إذن بناء فردي وإنما بناء جزئي

لا يدع مجالاً لغير الحركات الكلية للأجور أو الأسعار . ويتضمن هذا الوصف جانباً من الحقيقة حتى لو كان يبسط الحقيقة تبسيطاً كبيراً ، ولكن فِيمَ سيكون البناء الجزئى ، وفِيمَ سيكون انتقال الحركات من نقطة إلى نقطة داخل الوحدة الاقتصادية ، عائقين بصفة جوهرية للنمو ؟ إننا نستطيع أن نتصور علاقات بين أصحاب العمل والعاملين تحددها عقود جماعية دون أن يكون فى ذلك عامل حاسم للتخلف ؛ إن عامل التخلف قد يرجع إلى تأثير هذا البناء فى تحريك وسائل الإنتاج أو للنافسة . لنفترض أن أرباب للمهن المنظمين يتقاسمون السوق ، وأن النقابات المالية تعارض فكرة أقصى إنتاج ، الأمر الذى يحدث فى بعض الأحيان ، عندئذ قد تنشأ ظواهر بلورة وتحدد من شأنها أن تعرقل التوسع . يجب استغلال التأثير المضاد الذى يمكن أن يكون لتخفيف صراع الطبقات على الإنتاج . إذا اجتمعت الظاهرتان :

التنظيمات المهنية القوية والصراعات الطبقيّة الشديدة ، كما يحدث فى بعض الأحيان فى فرنسا ، فإن الظروف تصبح معوقة للنمو . ليست اشتراكية الاقتصاد فى حد ذاتها ، بالمعنى العام للفظ ، عامل نمو ، ولكن البناء الجزئى فى رأى علماء الاقتصاد لا يمثل هو الآخر فى حد ذاته عائقاً فى سبيل الامتداد .

ولنتناول حالة بريطانيا التى سوف نبحثها بتفصيل أكثر فى الدرس القادم . إن السكان يملكون مساحة من الأرض الصالحة للزراعة لا تسمح إلا بتغذية نصف السكان . والإنجليز مضطرون إما إلى زراعة أراض فقيرة ؛ أى صرف رأس مال أكثر للحصول على نفس الإنتاج ، وإما إلى شراء الغذاء من الخارج . وإن المتشائمين ليخشون أن يزداد سوء ظروف تبادل المنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية^(١) . ليس هناك إذن مجال للإنكار أنه من الواجبة التاريخية يمكن أن تكون هناك أسباب لبطء

(١) بالفعل ، فبعد إعادة البناء ، اشتزت بريطانيا المنتجات الغذائية التى تحتاج إليها بأسمار زهيدة للغاية .

النمو في بعض البلدان . ولكن مرة أخرى ، فإن الاقتصاد الذي بلغ درجة معينة من النضج ، لا يثير من تلقاء نفسه حتماً أسباباً للبطء .

٣ - التشريع الاجتماعي والضرائب

إن قوانين الأمن الاجتماعي والضرائب التصاعدية لا يمكن تجنبها من الناحية الاقتصادية ، ولكن قد أقول إنهما ، من الناحيتين السياسية والاجتماعية ، لا يمكن تجنبهما ، ابتداءً من درجة معينة للامتداد ، في مجتمع رأسمالي ممتزج بالديمقراطية السياسية . لو أن المجتمع السوفيتي كان يدخل شكلاً من الديمقراطية السياسية ، لا اضطر إلى إدخال نظام ضرائب تصاعدية . إن الضريبة التصاعدية على الدخل قد يكون من المستحيل تجنبها عندما تكون هناك منافسة على السلطة داخل المجتمع .

لقد قيل في أغلب الأحيان إن الضريبة التصاعدية تعوق التوسع الاقتصادي . لأن تفاوت الدخل دافع للتوسع الاقتصادي . إن أول نوع من التباين مرتبط بتقلب الأجور . يبدو في الواقع أن تبايناً معيناً في أجور العمال حسب الإنتاج يكون دافعاً للنمو ، وذلك بتطبيق المبدأ ، السوق والحقير ، الذي نسميه في لغة الاقتصاد « الجزر » La carotte . وحتى هذه القضية العادية لا تكون صحيحة إلا بطريقة عامة جداً ، ففي بعض الهيئات الصناعية فإن هذا التباين في الأجر حسب المجهود لم يعد ممكناً .

ويتصل النموذج الثاني من التباين بالدخول بالغة الارتفاع . إننا إذا أكدنا ، كما يفعل المحافظون عن طيب خاطر ، ضرورة عدم استقطاع جزء أكبر من اللازم من الدخل المرتفعة حتى يظل أصحاب الأموال مدفوعين إلى تحقيق الحد الأقصى من الإنتاج ، فإني أكون متشككاً بما فيه الكفاية ، إنني أشك أن استقطاع ٥٠ أو ٦٠ ٪ من الدخل الفردية لمديري غالبية المؤسسات الصناعية الرأسمالية يقلل حافزهم إلى العمل . والاستقطاع الذي

يكاد يكون كلياً في بريطانيا (١٩ شلناً ، ٦ بنسات على كل جنيه) لا يشجع بالتأكيد على بذل المجهود ، ولكن الأمر هنا يتعلق بحالة قصوى . أما فرنسا حيث لا يتعدى المعدل ٥٥ أو ٦٠ ٪ فإني لا أشعر أن الظاهرة تؤثر تأثيراً ملحوظاً في موقف رجال الصناعة وأصحاب الأعمال ورجال المال . يشاع كذلك أن تقليل التباين بين الدخول يقلل حجم الادخار . إن الحجة قد تتضمن جانباً من الحقيقة ، غير أن النتيجة ليست شلل النمو بسبب نظام ضرائبي تصاعدي ، إنما تحقيق الادخار يتم بطرق أخرى . إن الادخار الفردي ، المباشر والاداري ، يلعب في الواقع دوراً متزايداً في تمويل الاستثمارات ، الأمر الذي لا يستلزم استحالة النمو ولا البطء الحتمي للنمو .

٤ — تمط السير

إنني أفكر في الظروف العديدة التي تحدد فيها الأسعار ، بطريقة ادارية أو تحكيمية عن طريق الدولة ، أي عن طريق الموظفين . إنني أفكر في أن قيام القرارات الفردية للادخار تقلل بصفة متناقضة حجم الاستثمارات وتوزيعها . إن العلاقة مع ذلك قائمة بين قرارات الأفراد وتوزيع الموارد . إن كون الأفراد يشتركون هذه السلعة وليس تلك ينعكس على توزيع الاستثمارات .

وتتضمن المجتمعات الغربية جزءاً كبيراً من التمويل الذاتي ، أو فلنسمه الادخار الاجتماعي . ولكنها مجرد خرافة مجتة تلك التي تقول بأن رأسمالية القرن التاسع عشر كانت تتحدد بدائرة معينة من الادخار — الاستثمار : إن الادخار الفردي ، ثم القرارات الفردية على سوق رهوس الأموال يحددان قيمة الاستثمارات أو توزيعها . إن هذه الصورة للاقتصاد الحر لم تعكس الحقيقة على الاطلاق . لقد قيل كثيراً إن الادخار في سبيله إلى أن يصبح اجتماعياً ، بينما كان فردياً في القرن التاسع عشر . يوجد جانب من الحقيقة في هذا الاعتراض البسيط ، ولكن تطور الاقتصاد الألماني في القرن التاسع عشر قد تضمن ظواهر من التمويل الذاتي ، من تجميع المدخرات الفردية عن

طريق الهيئات العامة يمكن مقارنتها بالظواهر التي نشاهدها اليوم . صحيح أن التمويل الذاتي للمؤسسات وفائض الميزانية يقومان بدور متزايد في تحديد قيمة الاستثمارات وتوزيعها في أوروبا . صحيح أن نمط سير الاقتصاديات الرأسمالية، في هذا الصدد، يشبه ما كنا نتخيله تحت اسم الاقتصاد الاشتراكي . صحيح أن الدول تشعر اليوم بأنها مسئولة عن سير الاقتصاد ولا تستطيع أن تقبل ركوداً عميقاً . وبهذا المفهوم فإن الاقتصاديات الرأسمالية الغربية تتضمن بعض الميكانيكيات التي اعتدنا أن نعتبرها ذات طبيعة اشتراكية ، ولكن هذه الميكانيكيات كانت موجودة فعلاً بطريقة جزئية في العصر الذي نعتبره ، بالقياس للماضي ، أزهى عصور الرأسمالية .

هذه الميكانيكيات الجديدة لا تمنع النمو . ففي الحدود التي يكون فيها التمويل الذاتي وفائض الميزانية عاملين حاسمين في حجم الاستثمارات يتوقف حجم الاستثمارات هذا ، وبطريقة غير مباشرة ، سرعة النمو ، على القرارات التي تتخذها المجموعة . يوجد خطر في النظام الديمقراطي من أن يكون الناخبون مهتمين في العادة بالأمور العاجلة أكثر من اهتمامهم بالأجالة ، وأن يميلوا إلى تفضيل معدل ضعيف للاستثمارات ، ولو أدى ذلك إلى إبطاء النمو ، الأمر الذي قد يثير التساؤل عن التوافق بين الديمقراطية السياسية وسرعة النمو . ولكن الحكومات ، وهي في أغلب الأحيان أكثر فطنة مما نتصور ، قد توصلت إلى وسائل غير مباشرة لزيادة قيمة الاستثمارات دون أن تخبر الناخبين بذلك . إن أحد الأمثال الواضحة هو عرض حسابات الميزانية الفرنسية : إننا نعرض في كل عام أرقاماً عن عجز في الميزانية بطريقة استبدادية مقبولة . حدث مرة واحدة في تاريخ الجمهورية الثالثة أن أعلن وزير المالية أن تحت يده فائضاً ، فكانت النتائج وخيمة لدرجة أنهم أصبحوا لا يكررون التجربة مرة أخرى . حتى في الديمقراطية ، إذا كنا باستغلال جهل أو حسن استعداد رجال السياسة والصحفيين ، فاننا نتوصل إلى زيادة حجم الادخار الذي تقره الجماعة .

٥ - العلاقات بين الوحدات الاقتصادية

إن التغيير التقليدي ، ذلك التغيير الذي كتبت عنه مجلدات عديدة ، هو نمزق السوق العالمية . لقد تم هذا بطريقتين :

أولا : توجد اليوم سوقان عالميتان بدلا من واحدة . إن مختلف بلدان العالم لم تمد مرتبطة بعضها ببعض ، وخاصة بالاقتصاد الأوربي أو الأمريكي ، بواسطة عملة يمكن تحويلها ومبادلات بين الأفراد . هناك السوق الغربية من جهة ، ومن جهة أخرى سوق عالمية ذات أهمية متزايدة تربط بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي والصين . ومن الممكن أن نطلق عليها اسم سوق عالمية مثل السوق الغربية ما دامت تشتمل منذ الآن على تبادلات منظمة في تقدم منتظم . إن من الواضح ، والمعقول والحق ، أن تجهد السوق العالمية الشيوعية في سبيل توسيع حصتها من المبادلات الكوكبية . وتسود المرحلة الحالية من التاريخ العالمي بطبيعة الحال المنافسة القائمة بين السوقين العالميتين بغية ضمان أكبر حصة ممكنة من التجارة مع الدول غير المنحازة .

وفي غمار هذه المنافسة ، تتمتع السوق العالمية الشيوعية ، في الواقع ، ببعض الميزات . فبفضل إخفاق الزراعة السوفيتية ، فإن روسيا أو الكتلة السوفيتية تستطيع أن تشتري الغذاء والمواد الأولية من بلدان مختلفة من العالم ، في الوقت الذي تمرقت فيه السوق الرأسمالية العالمية بسبب النجاح - الفشل الذي أصاب الزراعة الأمريكية ، التي لديها فائض لا تستطيع أن تمطيه ، لأنه قد يقلب الأسواق ، ولا تستطيع أن تبيده لأن ذلك قد يرهق على أن الرأسمالية بلا بطون ، ولا تستطيع أن تلغيه ، ما دام الفلاحون يرغبون في مواصلة الإنتاج .

ولكى تكون لدينا صورة حية لضرر النجاح هذا ، أو لفائدة الفشل ،
يكفى أن نرجع إلى الخطاب الذى ألقاه السيد ميكويان فى المؤتمر العشرين
للحزب الشيوعى إذ قال : لاشئ بوضوح الصيغة المalthusianisme
للاقتصاد الرأسمالى ، أكثر من حاجة الاقتصاد الأمريكى إلى تخفيض
المساحة المزروعة عدة ملايين من الهكتارات ، فى حين أن
الاقتصاد السوفيتى ، وهو فى أوج تقدمه ، قزر زراعة ٣٠ مليون هكتار
إضافية . ومما لا جدال فيه ، أنه عند ما يكون الإنتاج ضعيفاً فاننا نزرع
هكتارات إضافية ؛ وعند ما يكون الإنتاج قوياً ، ولا نستطيع أن نبيع
المنتجات ، فاننا نضطر الى خفض المساحة المزروعة . وفى غمار المنافسة فى
المبادلات مع البلدان غير المنحازة ، فان التعارض بين الاقتصاد السوفيتى
والاقتصاد الأمريكى يعمل بطريقة غريبة ومنطقية فى صالح النظام السوفيتى .
وبما ليس فى صالح المستهلك السوفيتى ، ولكن هذا موضوع آخر .

لقد تمزق النظام الرأسمالى العالمى لسبب آخر : لم تعد هناك قاعدة ذهبية
ولم تعد العملات قابلة للصرف أو التحويل ، وأصبحت المبادلات تتحدد
جزئياً عن طريق الادارة . وفى مجال المبادلات الخارجية ، يوجد نوع من
التنظيم الاشتراكى . إن أول تمزق للسوق العالمية يرجع بطبيعة الحال إلى
وجود نظام شيوعى أو سوفيتى فى جزء من العالم . والتمزق الثانى يعود
إلى ظواهر متعددة أولها الحروب ، التى بآثارها لتغيرات عنيفة ، أخرجت
موقف الاقتصاديات القائمة على المبادرة الفردية . فنجد اللحظة التى لا نتقبل
فيها تعاقب الركود والرخاء ، والتى نريد فيها أن نبقى على الاستمرار الدائم
للتوظف الكامل ، عندئذ يتمنى الحكام أن يكون بوسعهم أن يفصلوا بين
السوق الوطنية والسوق العالمية وإحداث تضخم فى إناء مقفل . ومع ذلك
فى النطاق الأوروبى والغربى بأكمله ، فإن الاتجاه الحالى يهدف إلى إشباع
جزئى لحرية التجارة الخارجية . إن قاعدة التبادل الذهبية لا تسلوى القاعدة

الذهبية التي كانت قائمة قبل عام ١٩٤٤ ، ولكنها لا تستبعد انتشار مبادلات عالمية .

ترى هل هذا النوع من العلاقات العالمية ، التي تهيمن عليها القرارات الادارية بطريقة جزئية ، هو عائق للنمو ؟ بالنسبة للتصوير المثالي لتقسيم كامل للعمل فان التمزق المزدوج للسوق العالمية يعتبر عائقاً للنمو بلا جدال . إننا نقلل الحد الأقصى للإنتاج ، كما يحسبه بعض علماء الاقتصاد ، إذا حدث بالفعل ، أن منعنا قانون تقسيم العمل من التطبيق ، ولكن ، إذا كان فصل السوق الوطنية عن السوق العالمية يسمح بالبقاء على الاستمرار الدائم للتوظيف الكامل ، فليس من المستبعد أن يكون هذا النظام نسبياً دافعا إلى الازدهار ، بمثل نظام القاعدة الذهبية الحر ، مع تعاقبات متزايدة .

تلك هي التغيرات التي تعارف الجميع على اعتبارها التغيرات الرئيسية ، التي طرأت على الاقتصاديات الأوروبية في القرن العشرين ، وبوسعنا الآن أن نعيد إلقاء السؤالين : هل تتطور هذه الاقتصاديات الأوروبية نحو الاشتراكية ؟ هل يؤدي تطور هذه الاقتصاديات إلى الشلل ؟

فيما يتعلق بالسؤال الأول ، فانا سنتناول أحد الخلافات التي يفضلها أصحاب النظريات ، والأساتذة ورجال السياسة . ولنقل بصفة عامة التي يفضلها المثقفون إنه خلاف شغوى في الواقع . فكل شيء يتعلق بما تنفق على تسميته بالاشتراكية . إذا كانت الرأسمالية هي التصور المثالي لسوق الخالصة فانا نكون بعيدين عنها ، ولكن بهذا المفهوم لم تكن هناك رأسمالية على الإطلاق . إن بوسعنا من وجهة النظر المادية ، أن نقول إن عدداً معيناً من القيم التي تعتبر قيماً رأسمالية وعدداً معيناً من الميكانيكيات التي تعتبر ميكانيكيات اشتراكية قد تحققت بالفعل أو استخدمت في المجتمعات الأوروبية . إن ميكانيكيات سير النظام والاشراف الجزئي على التجارة الخارجية ، واشتراكية الادخار ، وتأثير الدولة في حجم الاستثمارات إنما هي ظواهر

نسميها في اللغة العادية ظواهر اشتراكية . وبهذا المفهوم فإن الاشتراكيات الأوروبية تعتبر بطريقة جزئية اقتصاديات اشتراكية ، وإنني أعتقد في الواقع ، أن أسبابا اقتصادية وسياسية ، وبخاصة سياسية ، ستجعل الاقتصاديات الأوروبية تخضع باطراد لتأثيرات من هذا النوع . أما فيما يختص بالتغيرات أو التعديلات التي كان يطلق عليها تعديلات اشتراكية ، والتي تحققت في المجتمعات الغربية ، فهي عديدة . لقد انخفض تباين الدخول ، وأصبحت النقابات العمالية حرة نسبيا ، وانتشرت الجدالات عن الأوضاع العمالية بين النقابات العمالية ونقابات أرباب المهن ، وأصبحت الضرائب التصاعدية حقيقة واقعة ، وأصبحت قوانين الضمان الاجتماعي مقبولة من جانب الرجميين ، وبعض آخر فإن عدداً معيناً من المطالب الاشتراكية التي كان ينادى بها منذ خمسين عاماً ، أصبحت اليوم حقائق تعترف بها الرأسمالية المتعلقة .

هناك حدان لهذه الاشتراكية : ليست هناك ملكية جماعية معممة ، وهناك نطاق واسع لميكانيكية السوق . ولكي يتوصل الحكام إلى جعل المحكومين يقومون بعمل ما لا يريدون عمله ، فإن على الحكام أن يلجأوا إلى الحيلة والمهارة والنفاق ، الأمر الذي يعقد عمل الحكام ويعطى ضمانات للمحكومين . إن الأمر يتعلق بمعرفة ما إذا كنا نفضل إعطاء تسهيلات للحكام على حساب المحكومين : سؤال ينبع من الفلسفة السياسية بوسعنا أن نظل نؤمن التفكير فيه إلى ما لا نهاية . إن المؤكد هو أن هذه الاشتراكية الفعلية ، في أغلب الأحوال ، لم تثر تحمساً ولم ترض العمال إرضاء كاملاً وتتضمن حدوداً ضيقة .

لقد ظلت المؤسسة تقوم على تنظيم مستبد . وسواء أكانت خاصة أم عامة ، فإنها لا تتضمن المساهمة الأدبية أو الروحية من جانب العمال في المؤسسة وفي المجتمع ، وهي مطلب أساسي للمذهب الاشتراكي . إذ

ما كان يعتبر بغيضاً في نظر الاشتراكيين ولا يمكن تقبله ، هو ألا يشعر آلاف العمال أنهم يعملون من أجل أنفسهم عند ما يعملون في مؤسسة كبرى . ولكن ، وربما كان هذا هو الفشل الرئيسي للتحويل الجزئي نحو الاشتراكية ، وربما للتحويل الكامل نحو الاشتراكية ، أن نفسية العمال ، أى موقفهم من المؤسسة والشركة في مجموعه ، لا يبدو أنه تغير تغيراً أساسياً . إن العامل في فرنسا ما زال يشعر أنه «معزول» ، وحتى في الدول الإسكندنافية أو البريطانية ، حيث حقق هذا النوع من النصف اشتراكية أفضل نجاح ، فإن الشعور بالمساهمة يعتبر ضعيفاً .

إن التنظيم التحكيمي للمؤسسة يبدو للأسف مرتبطاً بجوهر التنظيم الحديث ذاته . إن التنظيم التحكيمي لا يمنع أن يقوم القادة بمناقشة المستخدمين في أحوال العمل ، ولكن يكاد يكون من المستحيل ادخال الديمقراطية الانتخابية داخل المؤسسة ، ويكاد يكون من المستحيل إشعار العمال أنهم يديرون المؤسسة بأنفسهم . ولم يثبت فوق ذلك أن العمال ، في مجموعهم ، لديهم الرغبة في المساهمة الفعلية في إدارة المؤسسة . إذا كنا نتفق على أن نطلق صفة «رياسي» على هذا التنظيم الذي يكون مديرو المؤسسة فيه فنيين في الإدارة ، وليسوا مهندسين وإنما رجالاً لديهم موهبة الإدارة والتنظيم ، فإن جميع المؤسسات الصناعية في عصرنا ، في أوروبا الغربية وربما في جميع الدول الرأسمالية أو الشيوعية المتطورة ، تقوم على تنظيم «رياسي» . ومن ثم فإن المشكلة تكون بصفة خاصة نفسية أو أدبية ؛ ومتى يتقبل العمال هذا التنظيم على أنه تنظيم أدبي ، جاز وعادل ؟ متى يرفضونه ؟ إنها اللحظة التي يستطعم فيها تغيير الوعى وحده أن يدل على تغيير واقعي في مؤسستين متشابهتين : الأولى تقوم على الملكية الخاصة ، والثانية تقوم على الملكية العامة ، فإن دخول المديرين واحدة بالتقريب ، وتحكم المديرين

يسكاد يكون واحداً ، ولكن العمال في الحالة الأولى يشعرون أن المؤسسة ملك لعدد ضئيل من الأفراد ، وفي الحالة الثانية يشعرون أن المؤسسة ملك لهم . ولكن بوسعنا أن نقول أيضاً ان التغيير يعتبر أساسياً ، ما دام يتناول الطريقة التي يتصور بها الأفراد عملهم وعلاقاتهم مع المديرين . إن الاقتصاد المجرد عندئذ يصادف بعض المشكلات الإنسانية والاجتماعية .

إن السؤال الثاني الذي وجهته في بداية هذا الدرس كان الآتي : هل التغييرات التي طرأت على سير الاقتصاديات الأوروبية الغربية تعتبر دافعة أم عائقة للنمو ؟ لقد أعطيتكم إجابة مؤقتة عن كل باب من الأبواب التي بحثتها . وفي الدرس القادم سأستأنف المشكلة على مستوى أكثر مادية ، بخصـوص مجتمعين أوروبيين ، ألا وهما : فرنسا ، وبريطانيا .

الدرس السادس عشر

بطء النمو

لقد حلت في الأسبوع الماضي بعضاً من التغييرات التي تطرأ على الاقتصاديات الغربية ، والتي يمكن أن نطلق عليها اقتصاديات اشتراكية ، نظراً لأن للمعنى الذي أعطيته لهذه الكلمة كان محددًا وملزمًا . هذه التغييرات كانت تتصل بقيم وميكانيكيات اجتماعية . ومن بين هذه القيم كان الحد من التباينات في توزيع الدخل ، وإعادة توزيع الدخل عن طريق الدولة ، وتخصيص فترة العمل ، وتنظيم نقابات حرة قادرة على مجادلة نقابات أصحاب الأعمال . ومن بين هذه الميكانيكيات أيضاً كان يوجد تثبيت بعض الأسعار ، والرقابة الإدارية الجزئية على التجارة الخارجية ، وبخاصة مسؤولية التوظيف الكامل ، نظراً لأن الدولة تضع في اعتبارها أن من واجبها أن تمنع عدداً كبيراً من الأفراد أو الآليات من البقاء معطلة لاعمل لها :

وقد ختمت حديثي بالسؤال الآتي : إلى أي مدى تكون هذه التغييرات التي يمكن أن نطلق عليها تغييرات اشتراكية دافعة للنمو أو معوقة له ؟ إنكم بالفعل تتذكرون أن المشكلة العامة هي أن نعرف إلى أي مدى تؤدي هذه التغييرات التي تتحملها الاقتصاديات الغربية المسماة رأسمالية ، إلى أي مدى تؤدي هذه التغييرات إلى وقف النمو وشل حركته ، أو إلى بطئه . وإذا نحن رجعنا إلى العوامل المجردة للنمو التي ذكرتها منذ بضعة أسابيع ، فأى نتيجة يمكن أن نستخلصها من التغييرات التي لفت نظركم إليها ؟

إن العامل الحاسم الذى كنت أعتبره جوهرياً هو ، كما تتذكرون ، موقف العاملين فى الاقتصاد ، الموقف التكنيكي ، الحساب الاقتصادى المحكم ، وروح التجديد . إلا أن التغييرات التى يقال عنها اشتراكية ليس لها تأثير مباشر فى موقف الاقتصاديين ، وعلى أكثر تقدير فإن هذه التغييرات ربما تميل إلى الحد من الرغبة فى التجديد عند أصحاب الأعمال . وفيما يختص بالعمل فإن التغييرات التى تكلمنا عنها يمكن أن تؤدي ، فى أحوال معينة ، إلى تقليل « الحافز » الدافع إلى العمل ، فى الحدود التى يكون فيها اختلاف الأجور منخفضاً ، سواء أكان ذلك إرادياً أم غير إرادى . وفى البلاد التى تحولت من النظام الاقتصادى الغربى إلى النظام الاقتصادى السوفيتى فإن نطاق الأجور قد اتسع على الفور . إن المخططين السوفيت يعتبرون عدم المساواة فى المكافأة بين القاعدة والقمة ، أو على أقل تقدير بين الأجراء ، هو من العوامل الدافعة للإنتاج . وبالتقدير الذى تسترد به القوانين الضرائبية التصاعدية قدراً كبيراً من أرباح المؤسسات ، فإن الدافع إلى الخلق الاقتصادى يمكن أن يضعف نتيجة لأقل مجهود يبذل فى سبيل تجميع الأرباح . وقد تؤدي التغييرات ذات الطابع الاجتماعى أيضاً إلى آثار معينة بالنسبة لجملة الادخار المتوافر .

ولنحاول تلخيص الحجج الشائعة لىكى نثبت أن الرأسمالية تصف الاشتراكية بأنها أقل ملاءمة للنمو :

١ — إن الهيكل الاجتماعى ، وتنظيم الإنتاج ، قد يكونان أكثر تبلوراً مما هما عليه فى رأسمالية محتمة . وقد يكون من الصعوبة بمكان تغيير الأهمية النسبية لمختلف قطاعات الاقتصاد وتقييد تنظيم الإنتاج ، وزيادة توسع المؤسسات فى نظام تحاول القوانين الاجتماعية فيه حماية الأفراد ضد ظروف المعيشة .

٢ - إن النشاط المحدد للقطاعات ، من ناحية ، وعدم وجود روح المبادرة عند أصحاب الأعمال ، من ناحية أخرى ، يؤديان إلى إبطاء النمو .

٣ - إن النسبة المئوية للاستثمارات بالنسبة للدخل القومي تكون في نظام من النوع السوفيتي ، أكثر ارتفاعاً منها في اقتصاد من النوع الأوروبي ، الأمر الذي يؤدي بالفعل إلى معدل نمو أكثر ضعفاً في هذه البلدان .

كل هذه الحجج ليست تافهة ، ولكن لم تثبت صحتها على الإطلاق ، يوجد في أوروبا غير السوفيتية دولة نجد فيها النسبة المئوية للاستثمارات بالنسبة للدخل القومي لا تقل عما هي عليه في الدول السوفيتية ، هذه الدولة هي النرويج ، وهي إحدى الدول التي تحولت أكبر تحول إلى الاشتراكية ، ومن بين الدول التي كانت النمو الاقتصادي فيها سريعاً في القرن العشرين ، نرى السويد ، وهي الدولة الأوروبية التي قد تعتبر أكثر اشتراكية من غيرها .

هذان المثالان قد يثبتان أنه لا توجد علاقة حتمية بين النسبة المئوية للاستثمارات ، بالنسبة للدخل القومي ، وشبه الاشتراكية القائمة في الاقتصاديات الرأسمالية .

وأنا لا أود هنا أن أناقش بطريقة مجردة ، أريد إذن أن أتناول الحالتين اللتين تساقان لدعم نظرية ببطء النمو ، حالة بريطانيا ، وحالة فرنسا على الأخص ، وهي حالة مثالية لمداء الاقتصاد الذين يرغبون في تحليل ظواهر ببطء النمو .

إن بريطانيا وفرنسا ، وبصفة عامة ، مجموعة بلاد أوروبا الغربية ،

قد تطورت منذ عام ١٩١٤ بخطوات أبطأ من الولايات المتحدة ، وبسرعة أبطأ من الاتحاد السوفيتي منذ عام ١٩٢٨ (من وجهة النظر الصناعية على كل حال) .

ولهذا البطء في النمو أسباب مباشرة محددة من الوجة التاريخية لا ترجع إلى العوامل العامة للضعف الرأسمالي التي نلجأ إليها عادة . رأيت فرنسا وبريطانيا أن نموها يأخذ في البطء بسبب الحرب (بالنسبة إلى الولايات المتحدة) .

وإذا تمسكنا مع الخطوط البيانية للنمو في الفترة من ١٨٩٠ — ١٩١٣ فإننا نلاحظ أن المستوى الذي تحقق فعلا في عام ١٩٢٩ كان يمكن أن يتحقق في عام ١٩٢١ : فالحرب العالمية الأولى قد سببت تأخراً مداه ثمانى سنوات . ويعتبر الاقتصاديون هذا التأخر تأخراً كبيراً ، ولكن إذا رجعنا إلى الحضارات السابقة للصناعة ، فانه كان من الإعجاز أن تكاليف حرب لا مثيل لها مثل حرب ١٩١٤ — ١٩١٨ لم تسبب من وجهة النظر الاقتصادية إلا تأخراً لعدة سنوات .

إن إيجاد دول جديدة ، من ناحية أخرى ، أحييت بمحدود اقتصادية في وسط أوروبا ، هذا الإجراء كان من وجهة النظر الاقتصادية قليل الفائدة . فلم يكن منطقياً أن تزداد الوحدات في عصر تتطلب فيه وسائل الإنتاج وحدات كبيرة . ومن ناحية أخرى فان فرنسا ، وبريطانيا على وجه الخصوص ، كانتا قد فقدتا في أثناء حرب ١٩١٤ — ١٩١٨ بعض الأسواق الخارجية . وفي بريطانيا ، هبطت بعض الصناعات ، التي كانت قد اختفت أسواقها الخارجية ، خلال فترة ما بين الحربين كلها تقريباً : ان تحولات سريعة جداً ، في المواقف الخارجية ، يمكن أن تظهر بسبب بطء النمو ، في الحدود التي تكون فيها الاقتصاديات أبطأ من أن تتكيف مع التغييرات . وخلال السنوات التي

تبعث حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ مباشرة كانت الاهتمامات النقدية تتفوق على اهتمامات النمو . وعند ما نحاول أن نتذكر المفاهيم التي كانت تسيطر على العقول في السنوات التي تلت حرب ١٩١٩ ، وعند ما نقارنها بالأفكار الاقتصادية التي كانت سائدة بعد حرب ١٩٤٥ ، فاننا نشعر تقريباً أننا بصدد عالمين مختلفين .

إن عالم ما بين ١٩١٩ - ١٩٢٦ كانت تسيطر عليه مشكلة التضخم ، وكذلك الرغبة في إنشاء نقد سليم . إن الاقتصاديين المحترفين كانوا يعتبرون أن واجب الحكومة هو ضمان قيمة العمل . أما فيما يختص بالنمو ، فان أصحاب الأعمال أو العمال كانوا سيتكفلون بأنفسهم . وفي بريطانيا ، في الفترة ما بين ١٩١٩ - ١٩٢٩ ، فان الاهتمام السائد لم يكن فقط الحصول على نقد سليم ، بل على نقد تكون قيمته مساوية لما كانت عليه قبل الحرب . إن الاهتمام الوحيد ، أو على الأقل الاهتمام السائد للتوازن النقدي ، يمكن أن يكون غير ملائم للنمو . فاذا كنا نهدف قبل كل شيء إلى التوازن النقدي فاننا نخاطر بتخفيض الاستثمارات ، سواء أردنا ذلك أو لم نرد . إن أسهل طريقة ، ولكنها أخطر طريقة ، والتي تقوم على تخفيض الطلب الكلي ، مؤداها تخفيض الاستثمارات ، الأمر الذي يؤدي حتماً إلى ببطء النمو . وأخيراً فان فترة ما بين الحربين قد تميزت ، في عدد كبير من الدول ، بتباين بالغ في نوع الحركات التي حدثت بين الفترة من عام ١٩١٩ - ١٩٢٩ من ناحية ، وبين ١٩٢٩ - ١٩٣٨ من ناحية أخرى . وسألت نظركم إلى حقائق معروفة جيداً ، ولكنها ضرورية ، لكي نفهم ما نسميه بالأزمة الاقتصادية الفرنسية .

إذا كان ببطء النمو الفرنسي يرجع مباشرة إلى البناء الاقتصادي ، فلن يكون هناك من سبب لكي تقوم فترتان على نفس هذه الدرجة من الاختلاف القائم بين فترتي ١٩١٩ - ١٩٢٩ ، والفترة بين ١٩٢٩ - ١٩٣٨ .

إن الأرقام الحقيقية للدخل القومي بين ١٩٢٨ - ١٩٢٩ بالنسبة لدخل عام ١٣١٩، كانت في بريطانيا ١١٣، وفي ألمانيا ١٠٩، وفي فرنسا ١٢٤، وفي السويد ١٢٩، وفي الولايات المتحدة ١٦٦. وإذا فاسبنا هذا الدخل القومي الحقيقي بعدد السكان، فإننا نحصل على دخل قومي لكل فرد من السكان، وهو في عام ١٩٢٨ - ١٩٢٩ بالنسبة إلى عام ١٩١٣: ١٠٥، ١٠٢، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٤. وهذا يعني أنه في عام ١٩٢٩ فإن الدخل القومي الفرنسي، لكل فرد من السكان كان قد ازداد منذ ما قبل الحرب، بنفس السرعة التي تم بها في السويد، وهي نتيجة تفوق مثلتها في دول أوربية غربية أخرى، وهي نتيجة تدعو إلى الرضا في حد ذاتها. وإذا نحن تناولنا رقم الإنتاج الصناعي، فإننا نحصل بالنسبة لهذه الدول، في عام ١٩٢٩، على الأرقام الآتية: ١٠٦، ١١٨، ١٣٩، ١٤٣، ١٧٢. وبمعنى آخر، فإن الإنتاج الصناعي الفرنسي كان قد زاد أكثر من الثلث في فترة ما قبل الحرب وفي عام ١٩٢٩.

ولنتأمل الآن أرقام عام ١٩٣٧ - ١٩٣٨، أولا من ناحية النسبة المئوية للدخل القومي لعام ١٩٢٨ - ١٩٢٩، ثم النسبة المئوية لعام ١٩١٣. فيما يختص بالنسبة للمئوية لعام ١٩٢٨ - ١٩٢٩ فإن الأرقام كالتالي: بريطانيا ١١٩، ألمانيا ١١٩، فرنسا ٨٨، السويد ١٣٥، الولايات المتحدة ٩٨. وأما النسبة المئوية، بالنسبة لعام ١٩١٣ فهي: ١٣٥، ١٢٩، ١١٠، ١٨٨، ١٦٣. وفيما يختص بالإنتاج الصناعي، فإن الأرقام تسير على نفس المستوى. إن الإنتاج الصناعي الفرنسي في ١٩٣٨ لم يزد عن ٨٦ في مقابل ١٠٠ عام ١٩٢٩ وقد كان الرقم ١١٩ بالنسبة لعام ١٩١٣.

يرجع تأخير النمو الفرنسي بصفة أساسية إلى الأحداث التي وقعت بين عام ١٩٢٩ - ١٩٣٨ وليس نتيجة الركود الدائم للاقتصاد الفرنسي فيما بين الحربين. وليست أسباب الاختلاف بين فترتي ١٩١٩ - ١٩٢٩، ١٩٢٩ - ١٩٣٨ بطبيعة الحال، عوامل بناء، إذ أن هذه العوامل متشابهة في العشر السنوات الأولى والثانية.

إن التأخر الأساسى فى نمو الاقتصاد الفرنسى فى القرن العشرين ليس إذن نتيجة الركود الدائم . إن الفترة من ١٩٠٠ - ١٩١٣ تتيح لنا أن نلاحظ التقدم الفرنسى بنفس تدرج بلاد أوروبا الأخرى وكذلك بالنسبة لعام ١٩١٩ - ١٩٢٩ . ويستوى الأمر أيضاً بالنسبة للفترة من ١٩٤٥ - ١٩٥٤ . ويرجع التأخر الكلى للنمو الفرنسى إلى حربين وإلى أزمة اقتصادية متلاحقة لمدة عشر سنوات ، تلك الأزمة التى قد كلفت ، فى لغة النمو الاقتصادى ، أكثر مما تتكلفه حرب من الحروب . إلى كل ما أريد إثباته بهذه الأرقام التى لا تأتى بجديد ، هو أن تفسير التاريخ الاقتصادى الفرنسى فى القرن العشرين لا يمكن أن يقتصر على معطيات ثابتة فى الاقتصاد الفرنسى أو حتى فى الاقتصاد الأوروبى ، ولكن ينبغى أن ندخل فى الاعتبار عوامل تاريخية أو سياسية تنسب إلى حد كبير ، إلى الحاكمين . إن الأخطاء الأساسية قد عرفت اليوم ، ولم يمد هناك جدل كثير فى هذه النقطة بين علماء الاقتصاد . لقد امتدت الأزمة الاقتصادية الفرنسية بطريقة مصطنعة إلى عدة سنوات من جراء السياسة التى انتهجتها الحكومات التى أرادت أن تبقى على معدل للتبادل أصبح مستحيلاً ، نتيجة للحوادث التى وقعت خارج فرنسا . وإن ما يمكن أن نستخلصه هو أن نظاماً يتعلق سيره بقرارات يتخذها الحاكمون يكون عرضة للأخطاء ، مهدداً بأزمات ترجع إلى الظروف ، ومهدداً بأخطاء ترجع إلى الحاكمين . إن من الجائز إذن عندما نقارن بين نمو الاقتصاد السوفيتى ونمو الاقتصاد الرأسمالى ، أن ندخل فى الحساب ، ليس فقط التعرض لأزمة ، ولكن لأزمة تزيد حدتها وطولها أخطاء الحاكمين . وعندما يعتمد النمو على قرارات صعبة تفرض شيئاً من المعرفة بالظواهر الاقتصادية غرباً تكون طريقة اختيار الرجال للحكم وعملهم فيه هما إحدى نقط الضعف فى النظم الغربية .

ونحاول أن ننظر فى العوامل الثابتة ، التى يمكن أن نستخدمها فى تفسير البطء النسبى للنمو الفرنسى بصرف النظر عن تباين المراحل .

إن السبب الأول الذي يلجأون إليه مادة هو ببطء زيادة السكان . ولا يكون هذا البطء واضحاً إذا اعتمدنا على تحليل اقتصادى مجرد . وبالفعل فإن الزيادة الضعيفة للسكان تقلل من الاستثمارات الضرورية لتشغيل العمال الإضافيين . وعندما يزداد السكان فإن استثمارات كبيرة تكون ضرورية لتكوين الشباب ، وتوفير الآلات الإضافية التي ستسمح بتشغيل العمال الذين يقبلون كل عام في سوق العمل . وعلى أى حال ، فإننا نستطيع الاعتقاد بأن سكاننا لا يتزايد عددهم سريعاً مجدود الفرصة لزيادة كثافة رأس المال لكل فرد من العمال . إن الذى يجعل ذلك تاملاً طائفاً للنمو ، هو الآثار غير المباشرة لهذا الأمر على نفسية الناس .

إن السكان الذين يعتقدون أنهم ثابتون ، وإن الأسرة التي لا تتصور أنها ستزيد في الجيل القادم ، يميلون إلى عدم الاهتمام بالمستقبل . وهناك سيكولوجية يطلق عليها السيكولوجية المالتسية^(١) تتطور بطريقة مباشرة في مواجهة الظروف اللازمة للنمو . ولكن لكي ينمو اقتصاد ما نمواً سريعاً . يجب أن يتعدى الاحتياجات . وينبغي أن نبدأ من فكرة أن الاحتياجات ستنشأ عن الانتاج نفسه . هناك عالم اقتصاد فرنسى يروق له أن يضرب مثلاً باستاد يتسع لـ ١٠٠٠٠٠ مقعد : ففي فرنسا قبل أن يتقرر إنشاء استاد يتسع لـ ١٠٠٠٠٠ مقعد يتساءلون عما اذا كانوا سيجدون ١٠٠٠٠٠ متفرج في المناسبات الكبرى . وكان من الأوفق تشييد الأستاد والتأكد من أنه سيوجد له فيما بعد العدد الكافي من المشاهدين . وإني أدع جانباً البحث عن معرفة ما إذا كان ضرورياً أن يحضر ١٠٠٠٠٠ شخص مباريات رياضية ، وما إذا كانت الاستثمارات في المنشآت الرياضية هي الأفضل . ولكن

(١) نسبة إلى عالم الاقتصاد الإنجليزي توماس روبرت مالتس (١٧٦٦ — ١٨٣٤)
(المترجم)

لنفترض أن الأمر يتعلق بصناعة الحديد : إن تطور صناعة الحديد قد تم على أساس تقدير سابق للحاجات الحالية ، وحتى على أساس تقدير سابق للحاجات المتوقعة . وإذا لم يتقرر خلق وسائل إنتاج جديدة إلا إذا تأكدنا من وجود مشربن للسلع ، فإن النمو سيبطؤ حتماً . وعندما لا يزيد السكان فإن أصحاب الأعمال يميلون حتماً إلى توجيه السؤال الآتي دائماً : هل سنجد مجالات لتصريف السلع ؟ وبذلك ينسبون المبدأ الأول الذى يقول إن الإنتاج نفسه يخلق القوة الشرائية . ولكى نجد قوة شرائية قادرة على أن تمتص البضائع الجديدة ينبغى أن تكون لدينا الشجاعة على أن نتقدم إلى الأمام ، وأن ننتج قبل أن نتأكد من وجود مجالات للتصريف .

والعامل الثانى فى البطء الذى نلاحظه فى حالة فرنسا هو توزيع السكان العاملين .

رأينا فى مرات عديدة أن النمو الاقتصادى فى المجتمعات الصناعية يفترض نقل العمال من القطاع الأول إلى القطاعين الثانى والثالث . إذن ماذا حدث ؟

— من وجهة نظر الأيدى العاملة المستخدمة ، أثناء النصف الأول من القرن العشرين ، فإن عدد الأرواح قد قل ، وقد هبط فى فرنسا بنفس السرعة ، وفى الواقع كان هذا الهبوط أسرع مما حدث فى معظم بلاد أوروبا الغربية الأخرى . إن عدد السكان الزراعيين العاملين كان يصل إلى ٨,٢٠٠,٠٠٠ فى عام ١٩٠١ وهبط إلى ٥,٢٠٠,٠٠٠ فى عام ١٩٥٤ أى إنه انخفض ثلاثة ملايين شخص ، ويعتبر هذا نقصاً هائلاً . إن عدد السكان غير الزراعيين زاد إذن ثلاثة ملايين شخص تقريباً . ولكن هناك تدخل ظاهرة غريبة : إن الأيدى العاملة قد زادت زيادة بسيطة . إن الأيدى العاملة فى الصناعة عام ١٩٠١ فى ٨٢

مقاطعة كان ٦٢٠٠٠٠٠٠ ، وفي عام ١٩٥٤ في ٩٠ مقاطعة ، كانت الأيدي العاملة في الصناعة تبلغ ٦٩٠٠٠٠٠٠ . وبمعنى آخر فإن الأيدي العاملة في الصناعة لم تزد سوى ٢٠٠٠٠٠٠ عامل في نصف قرن . وذهب بقية السكان العاملين الذين نقلوا من الزراعة إلى القطاع الثالث .

لماذا إذن كان الوضع هكذا ؟ نستطيع أن تناقش هذا ، ولكن هذا التوزيع للأيدي العاملة المستخدمة هو دون شك الحدث الرئيسي . وبالنسبة للاقتصاديات السوفيتية فإن فرنسا تمثل طرف النقيض . إن الاتحاد السوفيتي عندما يحول الأيدي العاملة من الزراعة إلى الوظائف غير الزراعية ، يجتهد في تركيزها في الصناعة ، وفي فرنسا ، فإن هذا التحول حدث في قطاع الخدمات الذي يحسن رفاهية الحياة ويجمعها ، ولكن الأيدي العاملة في الصناعة لم تزد بسرعة كافية .

وليس هذا البطء في التحول من الزراعة إلى الصناعة مستقلا عن اختلاف المراحل التي تكلمت عنها في بداية هذا الدرس . ولكن لسوء الحظ فإنه من المستحيل ، نظراً لعدم وجود الإحصاءات ، أن أتابع ما حدث للأيدي العاملة في الصناعة عبر المراحل المختلفة للاقتصاد الفرنسي . وبما لا شك فيه أن التحول إلى الصناعة كان أسرع في الفترة بين ١٩١٩ - ١٩٢٩ ، وأنه في الفترة من ١٩٢٩ - ١٩٣٨ فإن الأيدي العاملة في الصناعة من المحتمل أنها قد نقصت (نقص زاد من حدته القوانين التي تخفض طواعية ساعات العمل) وإذا ما قل عدد العاملين في الصناعة ونقصت فترة عملهم ، فإن معدل الإنتاج سيأخذ في البطء مادام لن يكون هناك عامل من عوامل زيادة الإنتاج ، سوى إنتاجية كل فرد من العمال . ولكن عامل النمو هذا يمتزج عادة بزيادة العدد المطلق للعمال في الصناعة .

إن عامل البطء الثالث الخاص بالاقتصاد الفرنسي هو صعوبات النمو الزراعى . ففي الاتحاد السوفيتى ، نجد أن المشكلة الوحيدة فى الزراعة هى زيادة الإنتاج : ليست هناك مشكلة للتصريف . وفرنسا ذات السكان الثابتين ، والتي تعتبر فى حالة اكتفاء ذاتى تقريباً من ناحية المواد الغذائية ، ماذا تفعل إذا ما أرادت الإنتاج الزراعى ؟

الاحتمال الأول : أن الإنتاج الزراعى الفأض سيصدر .

الاحتمال الثانى : سيزيد إنتاج المنتجات الزراعية التى يطلق عليها اسم منتجات راقية ، والتي يزيد استهلاكها حسب ارتفاع مستوى المعيشة : منتج فرنسا غلات زراعية أقل نسبياً ، فى حين تزيد منتجات الألبان أو اللحوم . وأخيراً ، الحل الثالث ، فإنه إذا لم نستطع أن نزيد الإنتاج الزراعى فسوف نخفض من الأيدى العاملة المشتغلة بالزراعة ، وسنزيد إنتاجية الأيدى العاملة الزراعية دون زيادة الوفرة المطلق للإنتاج الزراعى . وبصفة عامة فإن الحل الذى طبق فى فرنسا كان هو الحل الثالث .

إن الإنتاج الزراعى لم يزد من الناحية العملية . إن الإنتاج الثابت تحقق بواسطة أيدى عاملة متناقصة . لقد زادت الإنتاجية الزراعية . لو أن هذه الأيدى العاملة ، المتوافرة من الزراعة ، قد انتقلت إلى الصناعة ، لكان فى وسعنا تحقيق زيادة سريعة فى الإنتاج الصناعى . وبما أن هذا التحول لم يكن نحو الصناعة ولكن إلى القطاع الثالث ، فقد نتجت عن ذلك زيادة ضخمة مصطنعة فى هذا القطاع الأخير ، بالنسبة إلى احتياجات المجتمع ، ونتج كذلك عدم كفاية فى التطور الصناعى .

لماذا لم يحدث تطور الصناعة الفرنسية ، وهو الشرط الأساسى لنمو الاقتصاد الفرنسى فى مجموعه ؟ إن الاجابة ترجع فى جزء منها إلى عوامل خاصة . أمثلها الظروف الاقتصادية ، وفى جزء آخر إلى عوامل تتصل بالبناء الاجتماعى .

عامل من عوامل الظروف الاقتصادية ، خلال السنوات العشر التي انقضت بين عام ١٩٢٩ - ١٩٣٨ ، وضع الاقتصاد الفرنسي ، بطريقة مصطنعة ، في ظروف لا تجعل لأصحاب الأعمال مصلحة في الاستثمار . كانت السياسة النقدية وسياسة الأسعار تحيل مقدرات الربح إلى لا شيء تقريباً .

عامل البناء الاجتماعي : إن طبقة أصحاب الأعمال الفرنسية كانت نزعتهم إلى التجديد والانتشار وأقل منها عند أصحاب الأعمال الآخرين .

ومع ذلك ، ففي الأحوال العادية يكون الدافع إلى الابتكار والاستثمار عند أصحاب الأعمال الفرنسيين كافياً لكي يعطى معدلاً للنمو أضعف من مثيله في الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكن بنفس تدرج بلدان أوروبا الغربية . وعلى النقيض من ذلك ، فإذا كان هناك رجل أعمال يقل عنده الميل إلى المخاطرة بطبعه ووجد نفسه في ظروف تقل فيها احتمالات الربح ، حينئذ تنتشر السيكولوجية التي يميل إليها وهي السيكولوجية المالتسية . إننا نسوق الأدلة كما لو كانت هناك سوق محددة ، بصفة نهائية ، ومن المستحسن أن تقسم ، في حين أن السوق قادرة على التوسع بلا حدود .

وعلينا ألا ننسى ظاهرة أخرى ، ترجع أسبابها إلى عوامل اقتصادية واجتماعية معاً ، وهي التركيز الهائل للصناعة الفرنسية في عدد قليل من الأقاليم . ففي بعض أقاليم الجنوب الغربي ، أو في إقليم بريتانى ، فإن توزيع الأيدي العاملة بين القطاعات الثلاثة يشبه التوزيع القائم في البلدان التي نطلق عليها « نامية » . إن نسبة تتراوح بين ٦٠ - ٧٠٪ من الأيدي العاملة ما زالت تعمل في الزراعة . إن تباين التطور الاقتصادي في مختلف أقاليم فرنسا راجع في جزء منه إلى عوامل جغرافية (تباين في الموارد) ، وفي جزء آخر إلى عوامل إدارية وسياسية (كانت هناك مصلحة دائماً في الهجاء كثيراً إلى باريس والعمل بالوزارات) .

وأخيراً أود أن أشير إلى عامل آخر يتصل بالبناء الاجتماعى دون أن
أستطيع تفسيره بطريقة كاملة : توزيع مختلف أنواع الدخول فى الدخل
القومى الكلى .

إن التطور الاقتصادى الرأسمالى يفترض الريادة المطردة فى نصيب دخول
الأجراء ودخول رأس المال وتخفيض الدخول المشتركة . وتسمى دخولا
مشتركة دخول التجار والملاك الزراعيين المستغلين . أو أصحاب الصناعات
الصغيرة . وهى دخول تعتبر فى نفس الوقت أجوراً مادام الأفراد يعملون
بأنفسهم فى المؤسسة . وتعتبر فى نفس الوقت أرباحاً مادامت القيمة التى
أضيفت نتيجة لعملهم تعود إليهم . وهذه الدخول المشتركة فى البلدان
الرأسمالية جميعها تنخفض تبعاً لسير التطور .

ماذا حدث فى فرنسا ؟ هذه هى الأرقام التى يعطيها أفضل بحث قام به
المعهد الاقتصادى السياسى التطبيقى عن تطور الاقتصاد الفرنسى منذ قرن
ونصف قرن . هذه الدخول المشتركة فى عام ١٧٨٨ . ولتقل فى نهاية القرن
الثامن عشر . كانت تمثل حوالى ٥٣ ٪ من الدخل القومى . وفى عام ١٨٥٤
هبطت إلى ٤١ ٪ وفى عام ١٨٩٠ هبطت إلى ٢٨ ٪ . وفى عام ١٩٥٢ تظهر
ظاهرة مدهشة : إن نصيب الدخول المشتركة يزداد ويصل إلى ٣٢ ٪ . هذه
الظاهرة ، وهى بكل تأكيد استثنائية ، لا تخضع للنظرية التى يطلق عليها بطريقة
دارجة النظرية الماركسية ، مادامت تمثل الإبقاء على بناء ما قبل الرأسمالية . إن
مدعاة الغرابة الثانية فى التطور الفرنسى هى أنه ، فى عام ١٩٥٢ ، كانت دخول
رأس المال العملى قد هبطت إلى ٤٠,٦ ٪ من المجموع الكلى . وتعمل النسبة الضعيفة
للتغاية أقل من نصف الحصص الإنجليزية أو الأمريكية التى تتراوح بين ١٠,١٥ ٪
وفى مقابل ذلك فإن عمليات النقل الاجتماعى تمثل ١٤,٣ ٪ فى عام ١٩٥٢ ، من
مجموع الدخول الفرنسية . وهى حصة تفوق كثيراً النسبة المثوية لعمليات النقل

التي تمت في أي اقتصاد رأس غربي آخر . وتوضح هذه الأرقام التي تمثل توزيع الدخول الخصائص المميزة للاقتصاد الفرنسي .

ومهما يكن الهروب من دفع الضريبة . أو أخطاء الاحصائيات . ومهما تكن أسباب ضعف حصة دخول رأس المال ، فإن هذا النقص يجب أن يقلل من الدافع إلى الاستثمار والقيام بالمشروعات . ومن ناحية أخرى ، فإن نصيب عمليات النقل الاجتماعية التي تعتبر في حد ذاتها عادلة ، تؤثر تأثيراً عكسياً فيما يعتبره المخططون السوفيت ضرورياً لتحقيق مستوى أعلى من الانتشار ، اختلاف الجهود طبقاً للجهود المبذولة .

كلما زدتم من عمليات التحولات الاجتماعية ، أي كلما زدتم من حصة الدخول التي توزع على الأفراد حسب احتياجاتهم وليس حسب أعمالهم ، خضعتم لاعتبارات أدبية ، وأهمتم اعتباراً يراه واضعو نظريات النمو أمراً جوهرياً .

أما العامل الثالث الذي لا يمكن أن ندركه من خلال الاحصائيات ، ولسكننا مع ذلك ندرك جميعاً وجوده ، هو ميل الحكومات الفرنسية إلى العمل على حماية الأوضاع المكتسبة أكثر من عملها على إلزام العاملين في المجال الاقتصادي بإحداث تغييرات .

في نهاية القرن التاسع عشر عندما راحت الحاصلات المنتجة بأسعار رخيصة خارج أوروبا ، تغزو الأسواق الأوروبية ، كانت هناك عدة سياسات من الممكن اتخاذها : إحداها هي ترك المجال أمام المنافسة لإلزام الزراعات الأوروبية بأن تتغير . والسياسة الأخرى كانت سن رسوم حماية ، حتى تسمح للمشروعات الزراعية باستمرار بقائها في بنائها القائم . والسياسة التي تبنتها الحكومة الفرنسية في نهاية القرن التاسع عشر كانت السياسة الثانية ، ولقد كانت هذه السياسة على مدى طويل ، غير ملائمة لصالح الزراع أنفسهم .

وليس في الإمكان منع النقص المتزايد في حصة الدخول الزراعية في الدخل القومي . وإذا استمرت الزراعة ثابتة ، لأن لها من الوسائل ما يمكنها من المحافظة على نمط إنتاج لا يطابق المعصر ، فإن الزراع أنفسهم سيكونون ضحية التحول الذي فرضته عليهم الحماية التي يتمتعون بها . وقد يكون في الإمكان تعميم هذه الاقتراحات . وفي خلال تلك الفترة كلها ، فإن السياسة الاقتصادية التي تبنتها الحكومة الفرنسية يمكن تعريفها بأنها اقتصاد موجه محافظ . إن التناقض الحقيقي ليس بين المبادأة الفردية وعمل الحكومة ، لأن بعض أعمال الدولة تساعد على التقدم ، والبعض الآخر يعتبر تشجيعاً للخمول .

وعندما توقع الدولة عقوبات بطريقة منهجية دقيقة على المؤسسات التجارية الأكثر نفعاً ، لأن هذه المؤسسات قادرة على تأدية خدمات بأرخص سعر ، فليس لنا أن ندهش إذا رأينا مستوى النمو آخذاً في الهبوط . لقد زادت حصة الدخول المشتركة في فرنسا ، في حين أنها في جميع البلاد الرأسمالية كانت تميل إلى النقصان ، لأن جزءاً كبيراً من التشريعات الفرنسية قد خصص بانتظام لحماية المؤسسات الصغيرة .

إذا حدث ، تحت عدد معين من العمال ، أن المؤسسات لم تدفع ضريبة غير مباشرة معلومة فإن فئة من المؤسسات التي لا تكون بالضرورة أكثر المؤسسات فاعلية من غيرها والتي طبقاً لجميع الاحتمالات تكون أقل فاعلية ، هذا النوع من المؤسسات يتلقى إغاثة حقيقية . وفي مرحلة توسع صناعي سريع ، تنخفض حصة الدخول المختلطة ، وترتفع حصة الدخول الرأسمالية ، سواء أ كانت أرباحاً أم أجوراً ، وقد لوحظت هذه الظاهرة التي لا يمكن تجنبها خلال السنوات الأخيرة .

وفي فرنسا كانت سياسة غالبية الحكومات تسير في اتجاه مخالف لضرورات النمو المعروفة . إن في هذا سبباً من أسباب تفاوتي بالنسبة

للاقتصاد الحديث طامة ، وحتى بالنسبة للاقتصاد الفرنسى . إذا كان الاقتصاد الفرنسى - بالرغم من كل ما حدث - قد تقدم ، فإننا نستطيع فى النهاية أن نقول ، إنه فى وسعه فى الأحوال العادية أن يحقق المعجزات .

إن فرنسا فى الوقت الحاضر متأخرة بنسبة حوالى ٣٠ ٪ بالنسبة للعالة التى كان يجب أن تكون عليها إذا لم تحدث الأزمة الصناعية التى امتدت بطريقة مصطنعة عام ١٩٣١ - ١٩٣٨ ، وكذلك خلال سنوات الحرب . ولمدة عشر سنوات منذ الآن ، ستتدخل فى النظام الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الفرنسى التجربة الحاسمة ، ألا وهى زيادة الأيدى العاملة . وحوالى عام ١٩٦٥ ستكون هناك بالضرورة زيادة فى الأيدى العاملة من جهة ، فإن عدداً من العمال سيتركون الزراعة ، ومن جهة أخرى فإن الأجيال العديدة لما بعد الحرب ستصل إلى سوق العمل (فى المجموع حوالى مليون عامل إضافى يجب أن تمتصهم الصناعة الفرنسية) . وإذا كان رد الفعل لأصحاب الأعمال أمام هذا المد فى الأيدى العاملة ، هو القيام بحساب عدد مليارات الاستثمارات الضرورية والقول بأنه « لم نصل بعد إلى استثمار كاف لتحديد أدوات العمال الذين يعملون من الآن فى الصناعة » . وإذا ما حدث بعبارة أخرى أن اتضح أن المؤسسات غير قادرة على استيعاب العمال الجدد ، فإن هؤلاء سيتجهون نحو القطاع الثالث ، الأمر الذى سيزيد أكثر فى تشويه البناءات الاجتماعية . هذا التطور لا يمكن أن يحدث دون أن يثير انفجاراً فى يوم ما . وإذا لم يكن هناك توسع فى الإنتاج الفرنسى يناسب زيادة الأيدى العاملة ، فإن النظام الحالى سوف يدان ، لا لأنه أكثر ظلماً من غيره ، ولكن ببساطة لأنه سيكون قد فقدت الفضيلة الأولى لأى نظام حديث ، وهى القدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة ، والقدرة على الخلق والتجديد .

وفى الدقائق الأخيرة الباقية سأحدثكم قليلاً عن المشكلة فى بريطانيا .

تؤكد الأرقام التي أعطيها لكم حالاً أن حالة بريطانيا تختلف عن حالة فرنسا ، مادام النمو كان منتظماً على وجه التقريب في السنوات العشرين الأخيرة . لم تعرف بريطانيا ظواهر قاعمة على ظروف استثنائية كما عرفت فرنسا ، ولكن معدل النمو بين الحربين كان أقل من معدل النمو في الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة .

من أين تأتي صعوبات النمو في بريطانيا ؟ على خلاف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، بل وحتى على خلاف معظم بلاد أوروبا الغربية ، فإن بريطانيا مضطرة أن تشتري من الخارج أكثر من نصف موادها الغذائية . وإذا أرادت أن تزيد من حصص الأغذية التي تنتجها ، ينبغي أن تعمل على زراعة الأراضي التي تقل مع الزمن خصباً . وحتى لو زرعت الأراضي ذات الخصب المتناقص فسوف تظل مضطرة أن تستورد جزءاً كبيراً من الغذاء ومن ناحية أخرى فإننا لا نجد في باطن التربة المواد الأولية الضرورية للصناعة لإعالة ما يقرب من خمسين مليوناً من السكان في الجزر البريطانية . لا بد من صناعة كبيرة تكون في حاجة إلى شراء المواد الأولية من الخارج ، ومن ثم أن تبيع لها منتجاتها الصناعية . إن بريطانيا في حاجة دائمة إلى أسواق تصدير كبيرة . وهي تتأثر سريعاً بتقلبات الظروف العالمية والتعديلات الخاصة بالنسب القائمة بين أسعار المنتجات التي تستوردها وأسعار المنتجات التي تصدرها . إن التوسع عادة أكبر سهولة عندما يكون الاقتصاد على حدود التضخم . ولكن في بريطانيا ، فإن التضخم ينعكس على الفور على للميزان الحسابي الخارجي . ولكن نظراً للدور الذي يؤديه الاستيراد والتصدير نحو الأمة كلها ، فإن بريطانيا لا تستطيع أن تتقبل ، لفترة طويلة ، عجزاً في حساباتها الخارجية . وبمجرد أن يبرز تهديد التضخم الداخلي ، فإنها تضطر إلى اتخاذ إجراءات لمكافحته .

هذا وإن بعض الوسائل الفنية المضادة للتضخم تؤثر على الاستثمارات

أكثر مما تؤثر في الاستهلاك . إن بريطانيا ، لعدم استطاعتها تحمل العجز في ميزانها الحسابي الخارجي ، فإن السياسة المضادة للتضخم تهدد دائماً قيمة الاستثمارات ، أو حتى نسبة الاستثمارات في الدخل القومي . وليس من قبيل المصادفة أن نرى منذ الحرب ، طبقاً للإحصاءات ، أن نسبة الاستثمارات الصناعية الثابتة ، كانت أضعف مما كانت عليه معظم بلدان أوروبا الغربية ، وأنها أضعف على كل حال مما كانت عليه في البلاد الصناعية الكبرى . إن الوسيلة الفنية المضادة للتضخم لا تميل إلى إصابة الاستثمارات ، أي الحالة المستقبلية للتوسع فحسب بل إن بريطانيا — شأنها في ذلك شأن فرنسا — دولة تريد أن تلعب دور دولة كبيرة ، رغم مصادرها المتدهورة . إن نسبة مصروفات الدولة في الدخل القومي تعتبر أكثر ارتفاعاً منها في معظم البلاد الصغيرة في أوروبا الشمالية ، حيث نجد التنمية فيها سريرة . إذا كان الحكام في بريطانيا وفرنسا على السواء ، هم أصحاب نظريات النمو ، وإذا كانوا بصفة خاصة يهتمون اهتماماً كلياً بالمستقبل ، فإنهم يستقطعون الأموال المخصصة للمصروفات العسكرية من نصيب الدخل القومي الذي يستهلك ، ولكن بالنسبة للرجل السياسي فإن من الأسهل استقطاع الأموال الضرورية لنفقات الدولة من حصة الاستثمارات .

إن دولة مثل بريطانيا أو فرنسا ، تريد أن تلعب دور دولة كبيرة بوسائل متناقضة ، تميل بصفة مستمرة إلى استقطاع قيمة الاستثمارات ، وإلى إصابة العامل الأساسي للنمو في نفس الوقت . إن الاستثمارات تستقطع ليس لأن الشعب البريطاني أو الشعب الفرنسي يظهر ميلاً إلى الاستهلاك أكثر مما يظهره الشعب الألماني أو الشعب السويدي . لا يكفي الادخار الفردي لتحديد كمية الاستثمارات . إن نشاط أصحاب الأعمال والبنوك والحكومة هو الذي يحدد بطريقة مباشرة ، أو غير مباشرة حجم الاستثمارات ونسبتها المئوية بالنسبة إلى الدخل القومي . إن الحكومتين البريطانية أو الفرنسية ، وقد أنهكتهما

مطالب شعبيهما ، ورغبة كل منهما في الإبقاء على مكانتهما في العالم ، ولاضطرارهما إلى تخصيص نسبة كبيرة من الثروات لصالح السياسة العسكرية أو للسياسة فقط ، مضطرتان لا شعوريا ، ولو أنهما تدركان ذلك دائماً ، إلى التضحية بالاستثمارات في سبيل الاستهلاك ، بمعنى إنهما تضحيان بالنمو في المستقبل على حساب الاستقرار الحالى . وإذا كانت هذه هى مشكلة النمو في بلدان مثل فرنسا وبريطانيا ، فإنكم ترون إلى أى درجة تختلف هذه المشكلة الحاسمة بالنسبة للمستقبل عما توحى به الإيدولوجيات التقليدية .

كان يقال إن الرأسمالية تخاطر بأن تشل نفسها بنفسها كلما تقدم بها الزمن . إن الأمر في فرنسا وبريطانيا يتعلق بمعرفة إلى أى مدى تكون الديمقراطية السياسية بحالتها الراهنة متلائمة مع معدل مرتفع في النمو . وإذا كانت النسبة المرتفعة للاستثمارات تعتبر أحد العوامل الحاسمة لمعدل مرتفع للنمو ، فإن المشكلة الاقتصادية للنمو تصبح المشكلة السياسية للاستثمارات ؛ مشكلة سياسية واجتماعية بقدر ما هى اقتصادية . ولكن مرة أخرى ؛ فإن النمو لا يبدو ذا قيمة مطلقة . من الممكن أن نتقبل أن يكون من الأوفق أن نرضى بمعدل أضعف للنمو ، لكنى نحصل على حسنات نظام سيامى يقوم على الحرية . وعلى العكس ، نستطيع أن نتصور أنه من الأفضل التضحية ببعض مزايا نظام حر في سبيل الحصول على معدل أعلى للنمو . وستكون المشكلة بسيطة نسبياً إذا تأكدنا أنه يكفي تغيير النظام لدفع عجلة النمو ؛ ولكن الخطر يكمن في التضحية بميزات الديمقراطية السياسية دون أن نرفع من معدل النمو .

عنة النمو السريع

كنت قد خصصت الدرس السابق لتحليل بعض العوامل التي تستطيع أن تفسر ببطء النمو في بعض البلدان الغربية ، وكنت قد توصلت إلى تفسير اقتصادي واجتماعي في نفس الوقت ، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق ببريطانيا .

ترتبط الظواهر المعوقة للنمو، على الأقل جزئياً ، بالديمقراطية السياسية ، ولذلك فإن التفسير الذي كنت قد قدمته إليكم يمكن أن يقترب من تفسير شومبيتر Schumpeter الذي يقول بأن النظم الرأسمالية تتجه إلى أن تحل محلها في المستقبل نظم اشتراكية ، ليس لأن الملكية الخاصة ، وميكانيكيات السوق تتوقف بالتدريج ويصيبها الشلل لأسباب اقتصادية بحتة ، وإنما لأن التغيير الاجتماعي الذي يثيره النمو يعتبر عائقاً في سبيل الابقاء على النظم الرأسمالية .

إنني لا أود أن أعقد مقارنة شاملة بين الآراء التي تناولتها بالبحث في الأسبوع الماضي وبين آراء شومبيتر . إن نظرية شومبيتر تعتبر إلى حد كبير أكثر شمولاً من تلك النظرية التي أعطيتكم فكرة عنها ، وفوق ذلك ، فإن تشومبيتر يفكر في أقل اقتصاديات الغرب اشتراكية ، أعنى الاقتصاد الأمريكي ؛ إنه يرى ، وذلك على مدى طويل فقط ، أن الاقتصاد الفرنسي ينزلق نحو اقتصاد يسميه اشتراكياً . ولا ينبغي أن ننسى كذلك أن شومبيتر يضيف على كلمة الاشتراكية معنى أكثر دقة من المعنى الذي أعطيته لهذه الكلمة في الأسبوع الماضي هنا ؛ إنه يقصد بالاشتراكية اقتصاداً مخططاً ،

ولكنه يرسم نموذجاً للتخطيط يتضمن صراحة بعض ميكانيكيات السوق ، وبصفة خاصة سوقاً للسلع الاستهلاكية . إن المخططين في النظام الاشتراكي الناضج ، في رأي شومبيتر ، إنما يتخذون قرارات الاستثمارات حسب قرارات المستهلكين . ولا يختلط نموذج شومبيتر في الاقتصاد الاشتراكي بأي حال بالاقتصاد السوفيتي .

ومن الوجهة العملية ، فإنني في هذه المحاضرة ، أفصد بالاشتراكية تغييرات معينة تطرأ على الاقتصاديات الغربية ، ولم أزعم قط أن تؤدي هذه التغييرات إلى اقتصاد يقوم على التخطيط الكامل . بل على العكس ، فإنني أميل دائماً إلى الاعتقاد بأننا نخطيء في المبالغة في التقدير بلا نهاية للخطوط البيانية التي تمثل التطور ، وأن في وسع النظم المختلفة أن تبقى ؛ إنها تبدو غير مقنعة للعقول المدققة ، التي ترى أن الاقتصاد الحقيقي يتفق بالضرورة مع نموذج مجرد . إنني أميل إلى الاعتقاد بأن الاقتصاديات تشبه في العادة نماذج ناقصة ، وأن مزج ميكانيكيات السوق بإجراءات تخطيطية لا يبدو لي وكأنه مرحلة وسيطة (انتقالية) بين النظام الحر الخالص والتخطيط الكامل ، ولكنه قد يبدو في الشكل الذي قدر له أن يبقى ويستمر ، لاسيما وأن تطور الاقتصاد السوفيتي في رأيي يتضمن إعادة تدخل بعض الميكانيكيات التي قد تميل إلى تسميتها ميكانيكيات رأسمالية .

إن كثيراً من الظواهر التي يقوم شومبيتر بتحليلها في كتابه يمكن رؤيتها في الاقتصاديين الفرنسي والإنجليزي . إن عداء الناس لرأسمالية الوسط الاجتماعي الذي يعتبره شومبيتر أحد الأسباب التي تؤدي إلى انهيار الرأسمالية ، هذا العداء موجود في فرنسا على درجة قصوى . ولكن العداء نحو هذا الوسط لا يكفي لشل الميكانيكيات . إن ما يطلق عليه شومبيتر اسم انهيار البناءات الحامية ، أي أفول الأقليات الحاكمة المتبقية من الرأسمالية الأولى ، يمكن ملاحظته في فرنسا إن لم يكن في بريطانيا ، بطريقة أوضح مما هي عليه في الولايات المتحدة . إن فرنسا ، فعلاً ، تمثل

حالة قصوى لمجتمع النظام المعمول به فيه لا يقبله غالبية الذين يكونون الرأي العام، والذي تطاع فيه السلطة السياسية، ولكن هذه السلطة في مجموعها تلتقي بالأحرى الاحتقار من جانب من يخضعون لها أنفسهم. ومن هذه الزاوية فإن حالة فرنسا هي الحالة المرضية لضعف البناءات الاجتماعية والأدبية التي كانت تقوم على حماية سير نظام السوق. ولكن هذا الانهيار لا يشابه في كثير التطور الذي يصفه شومبيتر الذي كان يتناول بالبحث الولايات المتحدة والرأسمالية في الأمم. أما في فرنسا فإن بوسعنا أن نتساءل عما إذا كان قد حدث هناك شيء يمكن مقارنته بما نسميه في البلاد الأنجلوسكسونية بالرأسمالية.

إنى أود أن أخصص هذا الدرس لبعض نظريات في البلاد ذات النمو السريع، وعقد مقارنة بين الاقتصاديات الأوربية والاقتصاد الأمريكي من جهة، والإشارة إلى بعض عناصر المقارنة بين النمو السوفيتي والنمو الأوربي مع السير بالنموين ناحية المستقبل، من ناحية أخرى.

إن السؤال الأول بسيط: لماذا كان الاقتصاد الأمريكي، كما نقول، أكثر تقدماً من الاقتصاديات الأوربية؟ عندما يتعلق الأمر بالاتحاد السوفيتي وأوروبا الغربية، فإن الإجابة، إلى حد ما، تكون تلقائية. لقد بدأ النمو الاقتصادي الحديث في روسيا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وبوسعنا أن نقول دون مشقة إن الاتحاد السوفيتي يعتبر متأخراً لأنه بدأ متأخراً. وعلى عكس ذلك، فعندما يتعلق الأمر بالاقتصاديات الغربية فإن هذا التفسير لا يصلح. إن النمو الاقتصادي لم يبدأ متأخراً في أوروبا مما بدأ في أمريكا. إذا كان هناك اختلاف في التاريخ، فهو في صالح أوروبا، ولكن الجميع يقولون إن الاقتصاديات الأوربية متأخرة عن الاقتصاد الأمريكي. إن القول بأن تأخر الاقتصاديات الأوربية يرجع إلى أن معدل نمو هذه الاقتصاديات كان أضعف من معدل النمو في الاقتصاد الأمريكي،

هو قول صحيح . ولكن القول بان الاقتصاديات الأوروبية متأخرة عن الاقتصاد الأمريكي يستلزم أن جميع الاقتصاديات يجب أن تصل إلى نقطة واحدة . كيف نحدد نقطة الوصول المشتركة في جميع الاقتصاديات الحديثة ؟ إن أصحاب النظريات يرون أن نقطة الوصول هي النقطة التي يصل عندها النمو إلى نهايته في الوقت الذي يصل فيه السكان العاملون في القطاعين الأول والثاني إلى أقل نسبة ممكنة . قد يتوقف النمو عندما تصبح الغالبية العظمى من السكان عاملة في وظائف لا يكون فيها تقدم تكنولوجي . لنفترض أن ٨٠ أو ٨٥ ٪ من السكان يعملون في ميادين من العمل لا تزداد فيها إنتاجية العمل . عندئذ نرجع إلى ما قد يسميه ماركس الصورة المتحركة البسيطة : سيكون علينا فقط أن نستثمر في كل عام نسبة الإنتاج القومي اللازمة للإبقاء على حالة البناء الراهن . وقد لا تكون نقطة الوصول هذه بعينها نقطة الوصول لمختلف المجتمعات . إن نسبة السكان التي لا يمكن ضغطها في القطاعين الأول والثاني قد تتغير تبعاً لحجم الموارد الطبيعية فترتفع أو تنخفض تبعاً لزيادة أو نقص الموارد الطبيعية . وفي المقام الثاني ، فإن الأيدي العاملة في القطاعين الأول والثاني قد تتغير تبعاً لحركة السكان . إذا كان السكان يزيدون ، فمن المحتمل ألا يكون من الواجب المحافظة على نسبة القطاعين الأول والثاني ، إلا أنه يجب زيادتها بالأرقام المطلقة . وفي المقام الثالث ، فإن الأيدي العاملة في القطاعين الأول والثاني تتغير تغيراً كبيراً تبعاً للاحتياجات العسكرية . وهذه نقطة لا ينتبه إليها أصحاب نظريات النمو لأنهم ليسوا إلا علماء اقتصاد فقط . إننا إذا نظرنا من زاوية التاريخية ، فنظراً لأن وسائل الحرب تصنعها أساساً أيدي سكان القطاع الثاني ، فإن نسبة السكان العاملين في القطاع الثاني تتغير تبعاً لاحتياجات الحروب . لو كنا نغالي في الخيال ، لسكان بوسعنا أن نتصور مجتمعات تخفض إلى أقل نسبة ممكنة الأيدي العاملة في إنتاج الغذاء والسلم الصناعية ذات الاستهلاك الشائم ، وتستخدم فائض الأيدي العاملة هذا ، ليس في التسلية أو في الخدمات ، وإنما في صناعة الأسلحة . لقد تصور جورج أورويل George Orwell في

كتابة للسمى ١٩٨٤ ، شيئاً من هذا القبيل . إن هذا التصور للأسف أقل سخفاً مما يبدو لأول وهلة .

وأيًا كان المقياس الذي نأخذ به في توزيع الأيدي العاملة بين القطاعات الثلاثة أو قيمة الإنتاج لكل فرد من السكان ، فما لاشك فيه أن النمو الأوربي يعتبر أقل تقدماً من النمو الأمريكي . لماذا كانت البلدان الأوربية أقل ثراء من الولايات المتحدة ؟ لماذا تعتبر إنتاجية العمل في أوربا أضعف منها في الولايات المتحدة ؟

إن الولايات المتحدة تعتبر أغنى في المواد الأولية، وتمتلك مساحة تعتبر أكبر من المساحة الأوربية بالنسبة لكل فرد من السكان . هذا التدليل يعتبر صحيحاً بلا جدال . والمشكلة هي في معرفة مدى فارق الإنتاجية الذي يمكن أن نفسره بتباين الموارد الطبيعية . لقد ساق السيد موريس آلييه M. Maurice Allais تدليلاً في هذه النقطة أود أن أعرضه عليكم .

ماذا يمثل مجموع المواد الأولية والمنتجات الزراعية في القيمة السككية للإنتاج الوطني الأمريكي ؟ كان قبل الحرب يمثل قيمة تبلغ ١٣٪ من الإنتاج الوطني الكلي . إنه في بلد أقل تطوراً مثل فرنسا ، يمثل ثلث الإنتاج الوطني . ومن ثم كان تدليل السيد آلييه : حتى ولو افترضتم أن فرنسا في وسعها أن تحصل بلا مقابل على المواد الأولية اللازمة لها، فإنكم لا تتوصلون بعد إلى مضاعفة الإنتاج الوطني الفرنسي لكل فرد من السكان ثلاث مرات أو أربعاً . إن كل ما تستطيعونه هو أن تفسروا اختلاف الإنتاجية الذي يبلغ ٣٠٪ بالفارق في الموارد الطبيعية .

وقد نستطيع أن نقول إنه ينبغي فقط أن نقيم اعتباراً للقيمة الحالية للمواد الأولية ، وإنما يجب كذلك أن نقيم اعتباراً للتأثير الذي مارسه هذه المواد الطبيعية على سرعة التطور في جميع العصور ، ومن المحتمل أنه يكون

من الواجب زيادة نسبة الـ ٣٠٪ التي أشار إليها السيد موريس . ولكن الذى يبدو لى أنه يخرج من نطاق التدليل ، هو أننا قد نخطئ إذا اعتقدنا أن العامل الوحيد أو حتى الحاسم لفارق الانتاجية هو ببساطة تباين الثروة فى المواد الأولية . إننا نستند إلى اتساعات مدى السوق . وهنا أيضاً يجب الاعتراف بأن سوقاً بالغة الاتساع تعتبر عاملاً مفيداً للانتاجية ، ولكننى أرى أننا نبالغ فى تقدير تأثير هذه الحالة . ليس صحيحاً أن مجموع الصناعات فى الولايات المتحدة يعمل لمجموع السوق . هناك أسواق متعددة تنمزل داخل السوق الكلية ، تبعاً للمسافات التى تقطع والمصرفات التى تنفق على النقل . إن عدد الصناعات التى يتعدى فيها حجم الانتاج المحقق لأقل تكاليف حدود السوق الداخلية فى فرنسا يعتبر عدداً محدوداً . لقد قدر الخبراء الأمريكيون بالفعل فيما يتعلق بصناعة السيارات أنه يجب على الأقل انتاج ٥٠٠.٠٠٠ سيارة كل عام إنتاجاً مستمراً وذلك لتحقيق أعظم عائد . ولكن عدد الصناعات التى من هذا القبيل محدود للغاية . وفى أغلب الحالات فإن أقصى إنتاج لا يتطلب مؤسسات تكون اتساعات مداها غير متفقة مع اتساعات مدى الأسواق الوطنية فى أوروبا .

إن العامل الثالث الذى يلجأون إليه هو إضافة الربح لرأس المال . إن الإنتاجية فى الولايات المتحدة أعلى منها فى أوروبا لأن رأس مال العامل فى الولايات المتحدة أعلى منه فى أوروبا . إن التدليل الذى يسوقه السيد موريس آليه هو الآتى : هل تقارن الحجم المادى لرأس مال كل عامل أو العلاقة بين قيمة رأس المال وقيمة الإنتاج ؟ إن العلاقة بين قيمة رأس المال وقيمة الانتاج لا تختلف اختلافاً ملحوظاً بين فرنسا والولايات المتحدة . وعلى العكس من ذلك ، فإن ما يختلف اختلافاً كبيراً هو الحجم المادى لرأس المال محسوباً على أساس كل فرد من العمال ، ولكن هذا الاختلاف المادى لرأس المال لكل فرد من العمال ليس هو سبب فارق الانتاجية ، إنه نتيجة له . إن وجود إنتاجية أعلى فى الولايات المتحدة هو بالذات الذى جعل من

الجائز تحقيق حجم مادي مختلف لرأس المال لكل عامل . وبمعنى آخر ، إذا كان من الصحيح أن كل عامل أمريكي يتمتع بقيمة آلية تفوق ما يتمتع به زميله في فرنسا ثلاث مرات ، فليس هذا سبباً لاختلاف الإنتاجية وإنما هو نتيجة له .

صحيح أن الولايات المتحدة أفادت من تفوقها في الثورة الطبيعية ، والمساحة الزراعية الضخمة ، واتساعات السوق ، وصحيح أن فاعلية رأس المال في الولايات المتحدة تفوق قليلاً مثيلتها في أوروبا ؛ ولكن إذا كانت الإنتاجية اليوم تزيد ثلاثة أضعاف ، فذلك لأن العاملين في الاقتصاد الأمريكي ، في هذه الظروف المساعدة ، قد بلغوا شأواً كبيراً في إدراك الهدف المشترك في الاقتصاديات الحديثة ، أي الإنتاجية ، زيادة الإنتاجية التي تعتبر نتيجة للموقف الاقتصادي للاقتصاديين ، والحساب الدقيق ، والدافع المستمر للتجديد ، وإعادة تشييد الهياكل بصفة دائمة .

لماذا كان الدافع إلى التطور في الولايات المتحدة أقوى منه في أوروبا ؟ إن بعض الأحرار ، وقد ألفوا جميع العوامل الميكانيكية البحتة التي تثار في العادة ، يقولون : إن هذا الحد الذي لم يفسر ، تقيم له طبيعة النظام وزناً ، إن العامل الحاسم في الإنتاجية الأمريكية ، هو جو المنافسة القائم باستمرار الذي يسودها . ربما كان العامل النفسى الحاسم للإنتاجية ، هو المنافسة ، ولكن لا ينبغي أن ننسى أنه يكاد يكون من المستحيل عزل عامل نفسى واجتماعى مثل المنافسة عن مجموع الوسط التاريخى الأمريكى . لقد كانت الإنتاجية الأمريكية ميسرة بسبب الظروف الطبيعية ، ولكنها كانت تتطلب شيئاً أكثر ، سلوكاً أو موقفاً معيناً من جانب الأمريكين . إن القول بأن هذا السلوك كان محدداً بصفة نهائية بالمنافسة الحرة حسب المفهوم الذى يعطيه الأحرار لهذه الكلمة ، هو فرض من الفروض .

إننى أعود إلى هذه المشكلة ، التي تعتبر مشكلة منهج . عند ما ننظر

في المواد الأولية أو المساحة المزروعة ، فإننا نكون في النطاق الكمي ،
ونستطيع أن ننتقل من الميزة المادية إلى ميزة الانتاجية ، ونعطي تقديراً
تقريباً لأهمية العامل . وعلى عكس ذلك ، فإنكم عندما تنظرون في العناصر
النفسية - الاجتماعية ، فإنكم تكونون في النطاق اللاقياسي ؛ في داخل بلد
واحد ويخضع لنظام سياسي واحد ، ويسوده نوع واحد من المنافسة ، تتحقق
نتائج شديدة الاختلاف . انظروا في اختلاف معدلات النمو حسب ولايات
الولايات المتحدة . ظلت ولايات الجنوب ولايات تحت خط النمو طوال
نصف قرن بعد الحرب الوطنية ، غير أن النظام الاقتصادي ، بمباراة قانونية ،
كان بالضبط نفس النظام المعمول به في الشمال . إن النمو لا يمكن التنبؤ به
بطريقة حسابية بالاستناد إلى عوامل كمية . متى بدأ النمو السريع لولايات
الجنوب في الولايات المتحدة ؟ . لقد بدأ على وجه الخصوص منذ الحرب
العالمية الثانية ، عند ما أقبل عدد كبير من أصحاب الأعمال من أجزاء أخرى
في الولايات الأمريكية واكتشفوا أن الجنوب يهيء ، مقابل أجور أقل ،
ظروفاً مساعدة لخلق الصناعات . وبمعنى آخر ، فإن الظروف حفزت إلى
التطور الصناعي ، فتدفق أصحاب الأعمال ورءوس الأموال . الأمر الذي
يجعلنا نقول مرة أخرى إن النمو ناتج عن مزيج من الظروف الطبيعية ،
الجغرافية والتاريخية ، ومن رد فعل الناس حيال هذه الظروف . إنكم عند
الاقتضاء تقدرتون وتتنبأون بالدوافع ، ولكن لا تقدرتون ولا تتنبأون
برد الفعل عند الناس .

هل يسير تفوق الإنتاجية الأمريكية هذا نحو الزيادة أو النقصان ؟
إن المقارنات ممتدة تبعاً للفترات التي نذكرها ، وتبعاً للتواريخ التي نتخذها
كأصل أو منشأ . إن بعض الأسباب العامة تجعلنا نرى أن الاقتصاد الأمريكي
الحالي سيستمر في النمو أسرع من الاقتصاديات الأوروبية ، ولكن هناك
بعض الأسباب التي تخالف هذا الاتجاه .

لا تزال نسبة الاستثمارات ، على ما يبدو ، مرتفعة في الولايات المتحدة ،

وأسعار سلع الاستثمار أقل نسبياً من مثيلتها في أوروبا . فكلما ازداد ثراء الدولة ، سهل إدخال طرق إنتاج جديدة . إن بعض مناهج إنتاج الصلب قد دخلت الولايات المتحدة قبل دخولها أوروبا بعشر سنوات أو عشرين سنة ، وذلك بصفة جوهرية ، لأن مستوى الثروة ، الذي كان قد تحقق ، يسهل من حدوث عمليات التجديد . ويمكن كذلك بأن ندافع بأن المجتمع الأمريكي ظل أكثر ديناميكية من المجتمعات الأوروبية^(١) ، وأن مشكلات الميزان الحسابي غير معروفة في أمريكا وأن مقاومات البناءات الاجتماعية تعتبر فيها ضئيلة . .

ومع ذلك فمن المحتمل في العشرينيات القادمة أن يفوق معدل النمو الصناعي البحت في أوروبا مثيله في الولايات المتحدة^(٢) . إن النمو في الواقع ، لا يتضمن في مختلف المراحل نفس التطور للقواطع الثلاثة . إننا في أوروبا نمر بمرحلة يعتبر النمو الصناعي فيها نسبياً أكبر من مثيله في الاقتصاد الأمريكي في المرحلة الحاضرة . وقد يحدث أن عمليات نقل الأيدي العاملة من القطاع الأول إلى الثاني والثالث ، وهي اليوم في أوروبا أسرع منها في الولايات المتحدة ، قد يحدث أن تحقق هذه العمليات معدلاً أعلى في النمو السكاني .

لنتحدث الآن قليلاً عن النمو السوفيتي وهو مريع بالتأكيد . إن لهذا النمو أسباباً بسيطة ومعروفة . إن القاعدين على التخطيط السوفيت يرون أن الاستثمارات السكانية يجب أن تمثل ٢٥ ٪ من الإنتاج الوطني السكاني

(١) لم يعد هذا صحيحاً اليوم (١٩٦٢)

(٢) لقد تحققت هذه النبوءة منذ ١٩٥٥ . لقد كان معدل النمو خلال السنوات العشر الواقعة بين ١٩٥٠ — ١٩٦٠ في فرنسا وألمانيا أعلى بكثير من مثيله في الولايات المتحدة . ففي عام ١٩٥٣ و ١٩٦٠ ارتفع حجمه في ألمانيا الفيدرالية من ١٠٠ إلى ١٦١ ومن ١٠٠ إلى ١٣٦ في فرنسا ، ومن ١٠٠ إلى ١١٩ في الولايات المتحدة . إن أسباب هذه الظاهرة من التعقيد بحيث لم أشر إليها .

إن هذا الرقم مطبق في الاتحاد السوفيتي كما هو مطبق في البلدان التي تدور في فلكه . إن حساب الإنتاج الوطني السوفيتي يختلف عن مثيله في الغرب ، فالسوفيت لا يدخلون الخدمات في حساب الإنتاج الوطني . إننا بطريقة الحساب الغربي قد نصل إلى نسبة أعلى من ٢٥٪ ، فهي إذن تفوق كثيراً النسبة في الولايات المتحدة . إن الخبراء السوفيت الذين يقومون بحساب النسبة الأمريكية للاستثمارات طبقاً لنظامهم المتفق عليه يخفضون النسبة التي تبينها الإحصاءات الأمريكية ويعتبرون أن نسبة الاستثمارات السوفيتية تفوق النسبة الأمريكية بنسبة الثلث على الأقل . ولكن النسبة الكلية أقل أهمية من توزيعات الاستثمارات . إننا نضع في بند الاستثمارات ، مصروفات ليس لها نفس الطابع الاقتصادي ولا نفس التأثير في النمو . ولا تثير جميع الاستثمارات إنتاجاً إضافياً : فنادق ، محلات ، منازل ، تزيد الناس رضا وارتياحاً ، ولكنها ليست وسائل إنتاج . إن ما يحدد النمو الصناعي . هو جزء الاستثمارات الكلية الذي يمثله الاستثمارات الثابتة ، أو بتخصيص أكثر ، جزء الاستثمارات الثابتة المخصص لتجهيز والإعداد . ولكن ، في الاستثمارات السوفيتية ، فإن نسبة الاستثمارات الثابتة تفوق مثيلها في الاستثمارات الغربية . تمثل الإنشاءات الخاصة بالمنازل في الاتحاد السوفيتي نسبة في الاستثمارات أضعف منها في الغرب . ولكني أعطيكم بياناً توضيحياً لحجم هذه الاستثمارات أقول لكم إن بناء المساكن في بلجيكا كان خلال السنوات الأخيرة يمثل نحو ٢٣٪ من مجموع الاستثمارات ، ٢٤٪ في فرنسا ٢٥٪ في ألمانيا الغربية ، ٢٤٪ في السويد ، وفي الاتحاد السوفيتي فإن النسبة تبلغ ١٣٧٪ . إن بناء المساكن يمكن أن نعتبره وكأنه إنتاج مقام ذي استهلاك طويل ، أكثر مما نعتبره استثمارات ، إذا ما قصرنا مفهوم الاستثمارات على المنتجات التي تستعمل بطريقة مباشرة في إنتاج سلع أخرى .

ومن جهة أخرى فإن أصحاب النظريات السوفيت يرون أن من

المحتمل أن يكون طائد الاستثمارات في الاتحاد السوفيتي أكبر منه في الغرب . يرى السوفيت أن زيادة سنوية تبلغ ١٠٪ من الإنتاج القومي تتحقق باستثمار ٢٥٪ من نفس الإنتاج . وبمعنى آخر ، إذا قمم باستثمار ٢٥٥ بكم تحصلون على ١٠ في الإنتاج ، فتكون النسبة بين رأس المال والدخل ٢٥٥ . ومن الجائز أن تكون هذه النسبة أكثر ارتفاعاً في الغرب ، سواء كان رأس المال في الولايات المتحدة مستغلاً بطريقة أكثر وفرة في الحدود التي يكون العمل فيها قائماً على نطاق الفترتين أو الفترات الثلاث (ورديات) أم بكل بساطة تدخل التوزيع المختلف للاستثمارات .

إنكم تلاحظون في أوروبا الغربية أيضاً فوارق كبيرة في كميات رؤوس الأموال اللازمة للحصول على زيادة معينة في الإنتاج . وأحسن نسبة هي الموجودة في ألمانيا الفيدرالية . بلغ مجموع الاستثمارات الكلية الثابتة ، خلال هذه السنوات الأخيرة ١٢٣ ملياراً من الماركات ، وفي نفس الفترة ، بين ١٩٤٩ و ١٩٥٥ ارتفع الإنتاج القومي الكلي من ٨٠ ملياراً من الماركات إلى ١٦٤ . لقد تحققت إذن زيادة في الإنتاج القومي تبلغ ٨٤ ملياراً من الماركات مع استثمارات كلية ثابتة تبلغ ١٢٣ ملياراً ، وهي نسبة تقل عن النسبة السوفيتية ، ولكن ما يؤيد كد الآراء التي أوضحتها لكم الآن هو أن حصة التجهيزات والإعداد قد ارتفعت في مجموع الاستثمارات : ٦٨٧٧ ملياراً من الماركات لاستثمار التجهيزات والإعداد وذلك من ١٢٣ ملياراً .

ولهذه السرعة من النمو تبعاً لنسبة معينة للاستثمارات سبب آخر ، فكلما استثمرتم في صناعات قريبة من الاستهلاك حصلتم ، بالنسبة لقيمة معينة من رأس المال ، على زيادة مرتفعة في الإنتاج يجب أن تستثمر في صناعة الحديد أكثر مما تستثمر في صناعة المنسوجات للحصول على زيادة

معينة في الإنتاج . وكلما استثمرتم في الصناعة الثقيلة ، زاد رقم رأس المال ومعامله . ولكن الألمان نجحوا في تحقيق نمو سريع بطريقة مذهلة لأنهم قاموا على وجه الخصوص بالاستثمار في صناعة قريبة من الاستهلاك ، على النقيض مما فعله الروس .

كان تقدم صناعة التعدين في الاقتصاد الألماني بطيئاً ؛ فإن إنتاجية العامل الألماني ، في مناجم الفحم ، أدنى مما كانت عليه قبل الحرب . لقد تقدمت صناعة التعدين ، ولكن العامل الحامس كان خلق صناعة تحويلية ، وذلك ، بصفة جزئية ، بفضل تدفق المهاجرين من ألمانيا الشرقية أو من تشيكوسلوفاكيا . كان هؤلاء المهاجرون ، على عكس ما كنا نتصور ، يمثلون نوعاً من الثروة .

ولكي نقيس مدى اختلاف النسبة بين الاستثمارات وزيادة الإنتاج سأعطيك رقمين خاصين ببريطانيا ، وهما يمثلان حالة على طرف النقيض من حالة ألمانيا الغربية . قام البريطانيون ، فيما بين عام ١٩٤٩ وعام ١٩٥٤ ، باستثمار ٩٣ مليارات من الجنيهات من رأس المال الثابت . لقد حققوا زيادة في الإنتاج القومي السكلي بمقدار مليارين من الجنيهات . إن النسبة على وجه التقريب هي ٤٦ر٤ بينما تبلغ في روسيا السوفيتية ٢٥ر٢ وهي في ألمانيا الغربية في حدود ١٥ر١ . ولا يرجع ضعف العائد في الاستثمارات البريطانية إلى عدم فاعلية معينة في النظام البريطاني ، وإنما يعود إلى النسبة الضعيفة للاستثمارات الصناعية الثابتة في بريطانيا بالنسبة لمجموع الاستثمارات ، وبالنسبة المثوية الضعيفة للاستثمارات المخصصة للأجهزة ، لأن النصيب المخصص للقطاعات الأساسية كان ضخماً إلى حد ما .

ما هي النتائج التي يمكن أن نخرج بها بالنسبة للمستقبل القريب لسرعة النمو السوفيتي ، وبخاصة لسرعة النمو الصناعي ؟ إذا كان هذا النمو

الاقتصادي هو تحقيق القوة الاقتصادية - العسكرية ، فإن النظام السوفيتي يصبح أفضل النظم مادام يقوم على وجه الخصوص بالاستثمار في مجال الصناعة . إذا كانت الولايات المتحدة تقرر استثمار نفس الحصة من ثروتها في الصناعات الأساسية فإنها قد تحصل على نتائج أفضل . عندما قامت الولايات المتحدة ، بين ١٩٣٩ و ١٩٤٥ بتوزيع استثماراتها تبعاً للنسب التي يطبقها السوفيت بصفة دائمة ، أي بتخصيص حصة ضخمة للاستثمارات الثابتة للأجهزة ، فإنها حققت تطوراً في الإنتاج الصناعي أسرع مما يحققه السوفيت . ولكن الواقع هو أن النمو الصناعي السوفيتي في الظروف الراهنة ، أسرع من النمو الصناعي الأمريكي .

إن روسيا السوفيتية كان بوسعها أن تصبح على أي حال ، عملاقاً اقتصادياً بسبب سكانها ومواردها . إن النمو الاقتصادي في روسيا كان قد بدأ ، قبل النظام السوفيتي بخطوات سريعة . أما من وجهة النظر الاقتصادية - العسكرية ، فإن الاتحاد السوفيتي منذ الآن يعتبر عملاقاً ، وسوف تزداد صفته هذه تدعيماً . كانت زيادة إنتاج الفحم وحدها ، خلال العام للماضي ، تفوق مجموع إنتاج الفحم في فرنسا ، تفوق زيادة إنتاج الحديد المنتظر في الخطة الخمسية القادمة مجموع إنتاج الصلب في بريطانيا ، إن إنتاج الصلب في روسيا من المفروض أن يرتفع في خمس سنوات من ٤٥ مليون طن إلى ٦٨ ، أي زيادة ٢٣ مليون طن من الصلب في خمس سنوات . هذا وإن ٢٣ مليون طن من الصلب تمثل بالتقريب ضعف الإنتاج الحالي من الصلب في فرنسا ، وأكثر من إنتاج الصلب في بريطانيا . أما في المجال التاريخي ، فإن روسيا السوفيتية بمفردها بصرف النظر عن الدول التي نسميها تابعة ، سوف تصبح في عام ١٩٦٠ مالكة لقوة اقتصادية يمكن تحريكها بالحرب ، مشابهة لمجموع قوى الدول الرئيسية في أوروبا الغربية . ولا يعني هذا بعد أن النظام السوفيتي هو أحسن النظم من وجهة النظر الاقتصادية ، وإنما

يعنى أننا أمام تحول ضخم فى علاقات القوى. فبذ نصف قرن ، كانت كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا تتفوق بمفردها على روسيا. أما اليوم، فإن روسيا من ناحية القوة الاقتصادية — العسكرية توازى ، أو ، من بعض وجهات النظر ، تفوق مجموع الدول الرئيسية فى أوروبا .

إن الحججة التى يسوقها بعض علماء الاقتصاد الذين يقولون بأن مستوى المعيشة فى الاتحاد السوفيتى سوف يشكل تهديداً للدعاية فى أوروبا الغربية ، هذه الحججة تبدو لى غير ذات أساس على نفس الدرجة التى تبدو لى فيها قوة روسيا حقيقة مؤكدة . فلكى تستطيع روسيا أن تنافس أوروبا الغربية فى مجال مستوى للمعيشة ، لابد من أن تدخل تغييرات ضخمة فى أربعة قطاعات :

١ - الزراعة ٢ - الإسكان ٣ - وسائل المعيشة أو الخدمات بصفة عامة . ٤ - وسائل النقل .

لابد من زيادة ضخمة فى الإنتاج الزراعى الذى يعتبر الآن بالنسبة لكل فرد من السكان ، أقل مما كان عليه عام ١٩١٣ . لابد من مضاعفة حصة الاستثمارات المخصصة للإسكان مرتين أو ثلاث مرات ، ولابد من زيادة عدد السيارات فى جميع أنحاء الاتحاد السوفيتى . ولكن إذا قرر الاتحاد السوفيتى أن ينافس الغرب فى مستوى للمعيشة ، فإن معدل النمو الصناعى وربما أيضاً معدل النمو الاقتصادى سوف ينقص ، لأن معدل النمو هذا يرجع الى التوزيع الحالى للاستثمارات . وإذا ما تصورنا ما سيصبح عليه فى المستقبل معدل النمو الحالى ، وحتى مع افتراض تعديل توزيع الاستثمارات ، فإننا نمزج افتراضين متناقضين .

هل سيطيء النمو الصناعى السوفيتى ؟ طبقاً للأرقام الرسمية فإن نسبة النمو للثلاثة لى تنمضى ١٠ / تقريباً فى الخطة الخمسية القادمة ،

بدلاً من ١٥٪ في الخطة الخمسية السابقة . إن معدلات النمو الرسمية هذه مبالغ فيها . لقد قام المختصون بحساب ما كان سيصبح عليه الإنتاج السوفيتي الحالى ، إذا تحققت الأرقام الرسمية دائماً ؛ إن الإنتاج كان سيفوق إنتاج الولايات المتحدة ، الأمر غير الواقع بالفعل ، حتى طبقاً للإحصائيات السوفيتية الرسمية . بقى أن النمو الصناعى السوفيتى سوف يظل خلال السنوات القادمة أمرع مما هو عليه فى الولايات المتحدة . كان النمو الصناعى الأمريكى يبلغ ٢٥٪ خلال السنوات الخمس الأخيرة ، وكان النمو الصناعى السوفيتى يبلغ ٧٥٪ . إن الفارق فى النسبة بين الإنتاج الصناعى السوفيتى والأمريكى يقل ، أما الفارق المطلق فلا يزال ضخماً .

فى عام ١٩٥٠ أنتج فى روسيا السوفيتية ٢٧ مليون طن من الصلب وأنتج فى الولايات المتحدة ٨٨ ، بفارق ٦١ مليون طن . وفى عام ١٩٥٥ أنتجت روسيا ٤٥ مليون طن وأنتجت أمريكا ١٠٤ ملايين طن ، بفارق ٥٩ مليون طن . لقد انخفض فارق الأرقام المطلقة قليلاً . أما الفارق النسبى فقد انخفض كثيراً . (كان الإنتاج السوفيتى يبلغ ٣٠٪ من الإنتاج الأمريكى عام ١٩٥٠ و ٤٣٪ عام ١٩٥٥) .

ترى هل سيلحق الإنتاج الصناعى السوفيتى فى آخر الأمر بالإنتاج الصناعى الأمريكى ؟ إن كل مسألة قائمة على النسبة والتناسب لها أخطارها ، ولكننا إذا افترضنا بقاء النظام السوفيتى ، وبقاء قاعدة ٢٥٪ ، والتوزيع الحالى للاستثمارات ، فإنه بعد عشر سنوات تقريباً منذ الآن قد يحدث أن يلحق الإنتاج الصناعى السوفيتى بالإنتاج الصناعى الأمريكى ^(١) ،

(١) فى عام ١٩٦٢ نكاد نقول هذا اللقاء لن يتم فى القرن العشرين ولأنه فيما يتعلق بالصناعة التقيية فإن هذا اللقاء جازر الحدوث .

وعندئذ سوف يقدم لنا التاريخ تجربة عجيبة ، قوتان اقتصاديتان ، عسكريتان متشابهتان ، صلاتان ، مع مستويين للمعيشة وطرق حياة مختلفة للغاية ، وعندئذ سوف نكتشف أنه من الممكن ، في عصر الحضارة الصناعية ، إعادة تشكيل التمازج ، وهو أمر تقليدي في النظرية السياسية ، بين الشعب الغني والشعب الفقير ، نظراً لكون الشعب الفقير مساوياً للشعب الغني في القوة أو متفوقاً عليه . لكي نصل إلى مزج القمر (النسي) بالقوة ، كان لابد من النظام الاقتصادي السوفيتي ، وربما كان لابد كذلك من أيديولوجية الرخاء .

ولمعرفة الكيفية التي سيواصل بها النمو السوفيتي سيره في مجموعته ، لابد من الإجابة عن الأسئلة الأساسية الآتية :

١ - ما هي الحالة التي ستصبح عليها الموارد الطبيعية بعد بضع سنوات من الآن ؟ هل ستنفد أغني للناجم ؟ هل سيكون من الضروري زيادة الاستثمار لتحقيق نفس الإنتاج ؟

٢ - لقد تحقق النمو الصناعي إلى حد كبير عن طريق نقل الأيدي العاملة من الزراعة إلى الصناعة . فإذا سيحدث عندما لا يكون هناك فائض من الأيدي العاملة في الزراعة ؟

٣ - إذا لم يكن من المستطاع ضم عمال إضافيين إلى الإنتاج ، فسيكون من اللازم زيادة إنتاجية العامل . ولكن زيادة إنتاجية العامل تتضمن مشكلات تختلف عن للشكلات الخاصة بإنشاء مصانع جديدة .

٤ - هل سيكون من الممكن ، من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية ، الإبقاء على نفس التوزيع للاستثمارات ؟

إن الصناعة الأمريكية تتطور بطريقة أبطأ من الصناعة السوفيتية ، وذلك بصفة جزئية لأن توزيع الاستثمارات يتحدد ، إلى حد كبير ، عن طريق تفضيلات المستهلكين . فابتداء من مستوى معين للمعيشة ، تنج تفضيلات المستهلكين باطراد نحو الخدمات ، وليس نحو سلع ثانوية . إن السؤال

بالنسبة للاتحاد السوفيتي ، هو معرفة ما إذا كان النظام سيستطيع الإبقاء على التوزيع الحالي للاستثمارات . إن من الأصعب فرض ألوان من الحرمان في الفترة التي يرتفع فيها مستوى المعيشة . في المراحل الأولى ، عندنا لا توجد بعد حضارة صناعية ، يكون بوسعنا بسهولة أن نرغم العاملين في الاقتصاد على عمل ما قد لا يقبلون على عمله من تلقاء أنفسهم . وكلما ارتفع مستوى المعيشة وارتفع عدد سكان المدن ، وازداد عدد مجالات الصناعة ، أصبح من الصعب حرمان مختلف طوائف السكان مما يريدون . هناك إذن أسباب تجعلنا نتصور أنه كلما زادت ثروة الاتحاد السوفيتي في المستقبل ستزيد أيضاً محاولة خفض نسبة الاستثمارات وتعديل توزيع هذه الاستثمارات .

إننا بذلك نخرج من النطاق الاقتصادي لنعود مرة أخرى إلى نطاق علم الاجتماع والسياسة . وتقودنا هذه المقارنات في النمو ، الاقتصادية في بادئ الأمر والاجتماعية بعد ذلك ، إلى علم الواقع ، إلى التاريخ . إن ألوان النمو في مختلف الدول لها خصائصها التي تميزها عن غيرها ، وإن هذه الألوان المختلفة من النمو تشكل في مجموعها التاريخ . إن العلاقة المنطقية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وصراع الأيديولوجيات بين هاتين الدولتين يمثلان جانباً من الواقع للنادي . إن التاريخ ، من بين العلوم الإنسانية ، هو العلم المتسلط ، بشرط ، حقا ، أن يكون المؤرخون أولا علماء اقتصاد ، وأن يكونوا بمد ذلك علماء اجتماع ، وقد يكون من اللازم أن يكونوا فلاسفة إلى حد ما ؛ الأمر الذي يكون على نفس الدرجة من الصعوبة التي تقابل تحويل الفلاسفة إلى ملوك .

استنتاجات مؤقتة

منذ بضعة أسابيع ، كنت قد ذكرت ثلاث خطط متميزة من الممكن أن نتابع من خلالها تطور النظام الاقتصادي في الدول الغربية . وكانت أولى هذه الخطط هي الخطة المجردة لرسم مثالي للاقتصاد القائم على الملكية الفردية وميكانيكيات السوق ، وكانت الخطة الثانية هي خطة التحولات الاقتصادية - الاجتماعية في المجتمعات الرأسمالية ، وكانت الخطة الثالثة هي الخطة القائمة على الواقع الملوس ، التاريخي ، لـوحدات السياسة الأوروبية في بلاد الأطلنطي والبلاد السوفيتية .

وفي نهاية الدرس الأخير ، انتقلت من الخطة رقم ١ ، أي من التحليل الجرد ، إلى الخطة التاريخية للوحدات السياسية ، الغربية أو السوفيتية . وقد تركت جانباً ، خلال هذا العام ، الخطة الوسيطة ، خطة التحولات الاقتصادية - الاجتماعية . وقبل أن أقوم بإبداء بعض للملاحظات النهائية على دراسة هذا العام ، فإني أود أن أبين لكم ، في بضع كلمات ، موضوع دراسة العام القادم ، الذي سأخصصه للتحولات الاقتصادية - الاجتماعية في المجتمعات الصناعية .

إن جميع المجتمعات ، وبصفة أعم جميع المجتمعات المعقدة ، تتضمن أوجهاً ثلاثة من عدم التجانس : الوجه الأول هو الناتج عن تقسيم العمل ، والوجه الثاني هو القائم على تدرج الثروة ، والقوة والهيبة بين مختلف الأفراد ، وأخيراً الوجه الثالث وهو الذي يخلقه تعدد الجماعات التي تتكون

وتعارض فيما بينها في داخل المجتمع الكلى . وهذا الوجه الأخير من عدم التجانس يرتبط بما نسميه عادة مشكلة الطبقات . وبالفعل ، فإن جزءاً كبيراً من دراسة العام القادم سيخصص للطبقات الاجتماعية في المجتمعات الصناعية . ولكن هذه المشكلة معقدة ، ويحسن أن نقوم بتحليل المظاهر الثلاثة من عدم التجانس الاجتماعى التى أعدها على مسامعكم منذ قليل .

ومن الواضح بعد هذا مباشرة أن بعض الظواهر الأساسية لتقسيم العمل يحددها الفن الإنتاجى ولا شئ غير هذا تقريباً . وإننا نجد هنا متشابهة ، في جميع أنواع المجتمعات الصناعية . إن الجزء الذى لا يثير إلا اهتماماً قليلاً ، الجزء العادى السهل من دراسة عدم التجانس الاجتماعى ، هو الجزء الذى يعنى بالهيكل الفنى للمجتمعات الصناعية . لقد لاحظنا ، هذا العام بعض مظاهر التحولات فى المجتمعات الصناعية ، وتابعنا ظواهر تمييز المدن ، وتوزيع العاملين بين مختلف قطاعات الاقتصاد ، وتعديل الأهمية النسبية للمهن أو لقطاعات الحياة الاقتصادية . ونجد أن هذا للظهور لعدم التجانس الاجتماعى ليس صورة طبق الأصل ، وإنما متشابهة ، فى مختلف أنواع المجتمعات الصناعية . وعلى النقيض من ذلك ، فإذا ما تناولنا التدرج فى الثروة ، والقوة والهيبة ، إذا ما وصلنا إلى تكوين الجماعات ، فإننا نجد أنه لا توجد ضرورة لحسب ، بل إنه لا يوجد حتى احتمال أن تكون الظواهر متشابهة فى مختلف أنماط المجتمع الصناعى .

ولنتناول الآن تدرج القوة والهيبة . فى جميع المجتمعات الصناعية . يحتل بعض الأشخاص مراكز يملكون فيها قوة وهيمنة على أقرانهم ، ويتمتعون بهيبة إزاء أفراد الجماعة الآخرين . إن القائم على توجيه وسائل الإنتاج ، والقائم على إدارة مؤسسة صناعية كبيرة ، فى الاتحاد السوفيتى ،

أو في الولايات المتحدة، أو في فرنسا، لديه سلطة على الذين يعملون في المؤسسة. إن الذي يدير مؤسسة، أيا كان البلد الذي فيه هذه المؤسسة، تكون لديه لهذا السبب وسائل يؤثر بها في حكومة بلده. ولكن العلاقة بين القائم على إدارة وسائل الإنتاج وبين الذي بيده سلطة الدولة، ليست هي نفس العلاقة القائمة في الاتحاد السوفيتي بالنسبة للولايات المتحدة.

وسنسير في العام القادم على نفس المنهج الذي سرنا عليه هذا العام. سنحاول أن نحدد الأنماط الأساسية لمراكز القوة، والثروة وللهدية، وأولئك الذين يمارسون على شكل ما، سلطة الحكم، في إطار حزب واحد أو في نظام قائم على تعدد الأحزاب؛ وأولئك الذين يقومون بإدارة وسائل الإنتاج، في المؤسسات العامة أو المؤسسات الخاصة، وأخيراً أمناء النقابات أو رجال السياسة الذين يمارسون وظيفة من وظائف الإحاطة والإدارة، بالنسبة لجماهير الشعب.

إن هذه الفئات الثلاث موجودة في كل مجتمع صناعي لأنها تنشأ نتيجة لنوع الحياة القائمة في هذه المجتمعات. إننا نجد في نفس الوقت ممثلين للأشكال القديمة من السلطة، أصحاب السلطة الحربية، ومن أولئك الذين يسيطرون على ما يسميه أوجست كونت السلطة الروحية. إن هذه السلطة، في أيامنا هذه، تنقسم إلى سلطتين، السلطة الروحية التقليدية (أي كنائس أديان الخلاص) والسلطة الروحية الخاصة بمصرنا هذا، وهم المفكرون وأصحاب المذاهب في الأحزاب الجماهيرية. إن هذه الفئات، التي سأقوم بتحليلها بمزيد من الإطالة في العام القادم، تحدد مراكز القوة في كل مجتمع صناعي. سيكون هدف دراستنا تحديد أنماط العلاقة بين هذه الفئات من المتميزين. وتبعاً للمجتمعات، فإن العلاقة ستكون مختلفة بين أمناء النقابات وبين المهيمين على الأحزاب السياسية، بين رؤساء الأحزاب وبين من بيدهم سلطة الحكم في الدولة، بين أصحاب الفكر وبين الدولة. إن أنواع المجتمعات

الصناعية ستحددها على ما أعتقد ، من الوجهة السياسية ومن الوجهة الاجتماعية ، طبيعة العلاقات بين فئات المتميزين . ولكننا ، من ناحية أخرى فإنه سيكون علينا أن نتناول بالدراسة ، كيف تتوزع وتنقسم ، من ناحية النشاط والدخول ، جماهير السكان . إن تقسيم أعضاء الجماعة على الوظائف والأعمال ، بالمعنى الفنى للكلمة ، على مختلف درجات سلم الدخول ، هذا التقسيم يشكل هدفاً من أهداف الدراسة يسمونه عادة بدراسة المجموعات الاجتماعية أو الطبقات الاجتماعية .

ستقوم دراسة المجموعات الثانوية المترابطة في داخل المجتمع الكلى من ناحية ، على دراسة فئات المتميزين ، ومن ناحية أخرى على دراسة توزيع المناشط المهنية والدخول بين جماهير السكان .

إن كل المجتمعات الصناعية تتضمن ملامح مشتركة من هذه الوجوه . إن نسبة الأعمال الفكرية ، أو نصف الفكرية ، تزايدت حتماً في المجتمع الصناعي . إن الحاجة تزداد إلى كادرات ، إلى مهندسين ، إلى رجال ذوى مؤهل فنى يجب على جميع الأفراد أن يعرفوا القراءة والكتابة . وهكذا تتضخم فئتان تدريجياً ، فئة الفنيين *Intelligentsia Technique* ، وهى التى تضم العاملين فى المجتمع الصناعي ، وفئة غير الفنيين ، أو على الأقل أولئك الذين يعتبرون مؤهلهم أدبياً أو إنسانياً ، كالمختصين فى وسائل الإعلام أو الذين يعبرون عن آرائهم عن طريق الصحافة والراديو ، والتليفزيون ، ويمارسون تأثيراً كبيراً فى الجماهير . إن هؤلاء هم الذين ينشرون الأفكار والآراء صحيحة كانت أم خاطئة . هم الذين يضعون النماذج لمعتقدات الناس وإيمانهم ، ويشتركون فى وضع نمط التفكير وطريقته عند الجماهير .

إن كل مجتمع صناعى مضطر ، على صورة من الصور ، إلى المناداة بأفكار تدعو إلى المساواة ، لأن المجتمع الصناعى لا يقوم على ألوان من

عدم المساواة في لأئحة ، لا يقوم على الوراثة أو الأصل ، وإنما هو قائم على الوظيفة التي يؤديها كل فرد فيه . وتبدو وظائف المجتمعات الصناعية في ظاهرها مفتوحة الطريق يمكن أن يصل إليها الجميع . تنادى المجتمعات الصناعية بمفهوم للمجتمع يقوم على المساواة ، وفي نفس الوقت تبرز وتظهر منظمات جماعية تزداد اتساعاً ، يزداد الفرد فيها تداخلاً . إنها تنشر فكرة المساواة وتخلق بناءات قائمة على التدرج الدقيق . يحتاج كل مجتمع صناعي إذناً إلى أيديولوجية ، حتى يسد النقص ويخفي الفارق بين ما يعيشه الناس فملاً ، وبين ما كان يجب طبقاً لهذه الآراء أن يعيشوه . لقد لاحظنا أقصى مظهر للتناقض في المجتمع السوفيتي ، حيث يقيدون الاستهلاك ، باسم أيديولوجية الرخاء ، إلى أدنى حد ممكن من أجل زيادة قوة الجماعة . أما الأيديولوجية الأمريكية فإنها تنتج التوفيق بين الهيكل الهرمي وبين مثالية للمساواة . إنها العبارة القديمة : « إن كل جندي من قاذفي القنابل لديه ، في جرابه ، عصا المارشال » ؛ قد تكون سهولة الحركة الاجتماعية في الولايات المتحدة أقوى مما هي في أوروبا (سندرس هذه المشكلة في العام القادم) ، وعلى أية حال فالفارق في سهولة التنقل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ربما يكون أقل مما نعتقد . وعلى النقيض ، فإن الفكرة التي لدى كل من الأمريكيين والأوروبيين عن سهولة التنقل الاجتماعي تختلف كثيراً في كل من البلدين .

وفي إمكاننا أن نلاحظ آراء غريبة أخرى . إن المجتمعات الصناعية ، وهي التي تقوم على فكرة الإنتاج والرخاء ، من المفروض أن تكون مجتمعات سلمية ، ولكن لم يحدث في التاريخ إلا نادراً أن اشتعل مثل هذا العدد من الحروب ، والحروب العظمى ، بمثل ما حدث في القرن العشرين . تدعو المجتمعات الصناعية في القرن العشرين إلى السلام نظرياً ، وهي محبة

للحروب فعلا . وقد يكون في هذا أيضاً تناقض مرتبط ببناء المجتمعات الصناعية ، تستخدم الأيديولوجية في التغلب عليه .

ها قد عرضنا ، في لمحات خاطفة ، بعض المشكلات التي سندرسها في العام القادم ، والتي تتفرع بالطبع عن المشكلات التي درستها هذا العام . إنني قمت حتى الآن بقصر أوجه الشبه بين المجتمعات الصناعية على المظاهر الاقتصادية أصلاً ، ونظرت إلى التحولات على أعلى مستوى من التجرد . في العام القادم سنعود إلى دراسة أنماط البناء الاجتماعي وتعديلات البناء الاجتماعي . في نفس الوقت ، في مختلف مراحل تطور المجتمعات الصناعية . وهكذا سيكون علينا أن نعود إلى المشكلة التي أشرنا إليها كثيراً هذا العام دون أن نقدم في شأنها جواباً شافياً قاطعاً ، وهي إلى أي حد سيتجه هذان النوان من المجتمعات الصناعية كلما أوغلا في التطور وسارا فيه شوطاً ، إلى أي حد سيتجهان إلى التقارب .

إن مشكلة علم الاجتماع التي تسيطر على دراسة هذا العام وعلى دراسة العام القادم ، هي مشكلة ماركس والماركسية ، كما تبدو في كتاب « رأس المال » . لقد حلل ماركس العلاقات الاقتصادية والانسانية في الرأسمالية تبعاً لبناء الرأسمالية نفسها ، وبحث كيف تسير الرأسمالية ، وأخيراً أراد اكتشاف كنهه القوانين التي بمقتضاها يتطور النظام الرأسمالي نفسه . ولكن ، في الأوجه الثلاثة لنظريته سواء في نظرية القيمة والأجر ، أو في نظرية حركة رأس المال ، أو في قوانين تحول النظام ، فإن الظاهرة التي ركز عليها ماركس هي ظاهرة التجميع . إن تجميع رأس المال هو الذي يحدد في نظره ، في كل لحظة ، جوهر الرأسمالية . لكننا ، عندما وضعنا في مركز الدائرة لدراستنا ظاهرة النمو قد تناولنا النظرية الماركسية في التجميع تناولاً كانت لغته ومفاهيمه هي لغة ومفاهيم الاقتصاد الحديث . فقد حاولنا من ناحية ،

أن ندرك الهياكل المختلفة للمجتمعات الصناعية، ومن ناحية أخرى حاولنا أن نبين كيف يسير كل منها، وأخيراً تساءلنا على الأقل هذا السؤال لمعرفة كيف يتطور كل منها.

وبدلاً من أن نتخذ مفهوم الرأسمالية مفهوماً تاريخياً رئيسياً فقد اخترنا مفهوم المجتمع الصناعي. (وكان في وسعنا أن نسميه أيضاً المجتمع التكنيكي العلمي، أو المجتمع المنظم بطريقة رشيدة). إن مفهوم المجتمع الصناعي لا يفرض نفسه بصورة أمره جازمة، فليس في إمكاننا أن نثبت أن من الواجب أن نتخذه محوراً أو مركزاً، ولكننا لن نعدم وسائل لتبرير اختيارنا لهذا اللفظ وتعريفه. فابتداءً من مفهوم المجتمع الصناعي، استطعت أن أميزاً نماطاً مختلفة لهذا المجتمع. ولقد أدخلت بعد هذا مفاهيم نموذج النمو ومرحلة النمو.

تمثل هذه المفاهيم الأربعة: المجتمع الصناعي، ونمط المجتمع الصناعي ونموذج النمو ومرحلة النمو، المحطات المتتالية للنظرية. لم يبق علينا إلا أن ندخل في الاعتبار تمارضاً أخيراً بين حالات النظام، أو بين أساليب العمل، والاقتصاد المخطط والاقتصاد غير المخطط، وذلك حتى تكون لدينا المفاهيم اللازمة. إن المفاهيم التي استعملتها أكدتها إلى حد ما نتائج الدراسة. فمثلاً، نموذج النمو الذي نلاحظه في مجتمع سوفيتي لا يمكن إدراكه بأسلوب آخر من أساليب السير. إن النموذج السوفيتي للنمو لا يمكن إدراكه إذا لم يوجد هناك اقتصاد مخطط ومعه سلطة مطلقة سياسياً. وكان التوفيق بين هذه المفاهيم يتيح لنا أن ندرك الخصائص النوعية التي تواجهنا. تلك هي مراحل دراسة هذا العام. وإني أود، في المحطات القليلة الباقية لي، أن أذكركم ببعض التعاليم ذات الطابع العام يمكن استخلاصها من هذه البحوث الأولى.

إن الدروس الأولى التي أتذكرها تتعلق بالوقائع ، وإني أعود إلى بعض من العناصر الإحصائية التي ذكرتها لكم بمناسبة الاقتصاد السوفيتي . منذ بضعة أيام ، تقدم السيد موريس آليه Maurice Allais ببيان لمجموع العلوم الأخلاقية والسياسية وسله نتائج إحصائية لبحوث طويلة قام بها على الاقتصاد السوفيتي . إن النتائج التي يصل إليها هي النتائج التي حاولت أن ألقى عليها الضوء هنا .

إن الوقائع الأساسية التي يجب أن نحتفظ بها في ذهننا هي أولاً السرعة الفائقة للإنشاء الصناعي ، وبخاصة في قطاع الصناعة المستخدمة للقوة العسكرية . ففي الوقت الحالي ، تتقدم الصناعة الثقيلة في روسيا السوفيتية بسرعة تفوق بكثير سرعتها في الولايات المتحدة . ويعتقد السيد موريس آليه مثلي أن هذا المعدل للنمو في الصناعة الثقيلة السوفيتية سيظل باقياً في خلال السنوات القادمة . والحقيقة الكبرى الثانية ، والتي لا تتعارض مع الأولى ، بل تتيح أن تلتى عليها ضوءاً وأن تميزها ، هي فشل الزراعة السوفيتية . إن الآراء التي تقرأونها في الصحف ليست متناقضة إلا في الظاهر ، إن بعضها يسجل النتائج التي أمكن الحصول عليها في قطاع الصناعة ، والبعض الآخر يبرز النتائج الضعيفة التي توصلوا إليها في قطاع الزراعة . إن الإحصاءات الكلية عليها أن تحدد النقل النسبي لهذين العنصرين .

إن نمو الصناعة الثقيلة الأمريكية كان في الماضي — على شرط أن تتوقف عند مراحل معينة — لا يقل سرعة عن النمو الحالي للصناعة الثقيلة السوفيتية . فمثلاً في الولايات المتحدة زاد إنتاج الصلب بين سنة ١٨٧٥ وسنة ١٩١٣ ، بمعدل سنوي قدره ١١.٦٪ . ويزداد نمو الطاقة بالنسبة لكل فرد من السكان في روسيا بمعدل ٨.٥٪ كل عام منذ ١٩٤٥ ، ولكن الولايات المتحدة كان معدلها هو ١.٥٪ بين ١٨٥٠ و ١٨٧٥ .

وبصفة كلية ، فإن تقديرات النمو الصناعي السوفيتي تمتاز بقدر من الشك يزيد على الأرقام المتعلقة بدرجات النمو في كل قطاع . وبالفعل ، كما تذكرون ، فإن أى تحديد لدليل كلى للإنتاج الصناعي يفترض أن مشكلات ثبات مختلف أنواع الإنتاج ومستوى الأسعار ، يفترض أن كل هذه للمشكلات قد تم حلها . ومع ذلك فإن مدى ضخامة زيادة الإنتاج الصناعي السوفيتي الكلى ، بين سنة ١٩١٣ وسنة ١٩٥٥ ، ينحصر بين الرقين ١٢٥٨ . إن هذين الرقين القياسيين اللذين ذكرهما السيد آليه Allais ، يتناسبان مع الأرقام التي ذكرتها لكم ، مادمت قد قلت لكم إن الإنتاج الصناعي انتقل من ١ إلى ١٠ فيما بين ١٩١٣ و ١٩٥٥ : إن تقديري يقع تقريباً وسط الرقين النهائيين اللذين ذكرهما السيد آليه .

وعلى العكس ، فإن الأرقام الخاصة بالزراعة تقول إن إنتاج الحبوب لكل فرد من السكان ظل على ما كان عليه في هذه المدة بين ١٩١٣ و ١٩٥٥ . وانخفاض الإنتاج الحيواني حوالى ٢٠٪ بين ١٩١٣ و ١٩٥٥ . وعلى العكس ، زادت أنواع الإنتاج الصناعي ، أى القطن والبنجر على الأخص ، زيادة كبيرة .

كانت نسبة النمو في الإنتاجية الزراعية ، كما يراها السيد آليه ، ضعيفة طوال هذه المدة مادامت لم تبلغ إلا ٣٧٪ في العام ، في حين أن الزيادة في الولايات المتحدة تتجاوز ٤٪ في العام ، وبالطبع نستطيع أن نقول إن السرعة الفائقة لزيادة الإنتاجية الزراعية في أمريكا تخلق فائضاً زراعياً ، في الإطار الأمريكي وفي الإطار الدولي على حد سواء . إن أرقام مستوى المعيشة التي يذكرها السيد آليه لا تشرف روسيا السوفيتية كثيراً : لقد زاد الأجر الحقيقي بالساعة في فرنسا أكثر مما زاد في روسيا السوفيتية منذ ١٩١٣ ، لقد وصل من ١٠٠ إلى ١٢٣ في روسيا ، ومن ١٠٠ إلى ١٨٧ في فرنسا ، ومن ١٠٠ إلى ٣٠٧ في الولايات المتحدة . ولا تدخل في الاعتبار ،

في هذه الأرقام، المزايا غير المباشرة، ولكن الفرق بين روسيا وفرنسا سيكون من شأنه أن يزيد، ولا ينقص، إذا أدخلنا المزايا غير المباشرة في الاعتبار. إن الدخل الحقيقي لكل فرد من السكان قد زاد من ١٠٠ إلى ١٩٨، بين ١٩١٣ و ١٩٥٥، ومن ١٠٠ إلى ١٤٨ في فرنسا، ومن ١٠٠ إلى ٢٣٣ في الولايات المتحدة. وهو اليوم ٥٤٠ دولاراً في روسيا و ٩١٠ في فرنسا، و ١٩٥٠ دولاراً في الولايات المتحدة.

وهذه الأرقام لمستوى المعيشة تتضمن بالضرورة، وأنا أكرر ذلك وأعيده، عنصراً من عناصر التعسف، نظراً لاختلاف طرق الحياة، وتباين أنواع الإنتاج القائمة الحاضرة، الخ. إن الحسابات التي خلصت لكم نتائجها قد تم التوصل إليها حسب أحسن الطرق، ومؤداها على التوالي تقدير الإنتاج السوفيتي مع مستوى الأسعار الفرنسية، والإنتاج الفرنسي مع مستوى الأسعار السوفيتية، ثم اتخاذ المتوسط الهندسي. ومع ذلك، فإن هناك بعض الظلم وبعض التعسف في هذا الحساب، وأنا شخصياً لا أعلق أهمية جازمة على معنى هذه الأرقام الكلية.

ولكن، عندما يستند رجل الإحصاء إلى العناصر البسيطة، فإنه يحدد العناصر التي تعرض لأنظار المراقب المحايد. وهذه العناصر هي الآتية:

مادامت الإمكانيات فيما يتعلق بالمنتجات الغذائية ضعيفة، فنلستحيل توزيع دخول كبيرة. ونظراً لأهمية احتياجات الغذاء وضرورتها المباشرة، فإن فشل الزراعة السوفيتية يضطر المخططين إلى تخفيض توزيع الدخل. إن المخططين السوفيت — لأنهم يريدون تطوير الصناعة الثقيلة بسرعة — يزيدون من حجم الاستثمارات التي من شأنها أن تزيد الإنتاج. إن جزءاً أكبر مما يخصصه الغرب لهذا النوع من الاستثمارات يذهب إلى تجهيز

الصناعى الثابت . إن الجزء المخصص للإسكان يقل وينخفض . ربما أن
تعمير المدن ، فى نفس الوقت ، سريع ، فإن ظروف الإسكان ، فى روسيا
السوفيتية ، أسوأ بكثير مما هى عليه فى أوروبا الغربية . لقد أصاب البطء
صناعة الغزل والمنسوجات ، وذلك بسبب نقص فى المواد الأولية . هذه
هى إذن الممطيات الرئيسية التى تفسر انخفاض مستوى المعيشة الذى يقبسه
رجل الإحصاء .

أعلينا أن نستنتج من هذا أن الاقتصاد السوفيتى قليل التفاعلية ؟

يجب أن نتفاهم على ما يسمونه اقتصاداً فعالاً . إذا كان الهدف الرئيسى
لنظام اقتصادى هو رفع مستوى معيشة السكان بأسرع ما يمكن ، فإن
النظام السوفيتى كان قليل التفاعلية . وعلى العكس ، فإذا كان الهدف
الأساسى هو تقوية قدرة المجموعة ، فإن الحكم عليه يختلف تماماً . إذا
ألقينا هذا السؤال : على فرض أن الهدف هو أن نمد اليوم أعلى مستوى
للحياة فى المستقبل ، فهل يعتبر النظام السوفيتى ناجحاً أم لا يعتبر كذلك ؟
سنتردد قبل أن نجيب على السؤال ، لأنه سيكون علينا أن نعرف السرعة
التي سيرتفع بها مستوى المعيشة السوفيتية فى السنوات القادمة . لقد
ارتفع مستوى المعيشة السوفيتية ، خلال السنوات الأخيرة ، بسرعة فائقة ،
بنسبة ٥ أو ٦ ٪ كل عام للأجر الحقيقى للعامل . ويبدولى أنه من المحتمل
— نظراً لما وصلت إليه روسيا — أنه خلال السنوات القادمة ستكون قادرة على
زيادة القوة الصناعية بسرعة فائقة ، وقادرة فى نفس الوقت على رفع مستوى
المعيشة إلى حد ما .

إن ما يبنونه عن المستقبل من تنبؤات تصطدم ، رغم كل شيء ،
بشك أسامى . إن ما سيحدد ، فى المستقبل نجاح النظام السوفيتى من
التأحية الاقتصادية أو فشله هو التطور فى الصناعة . إن الشرط اللازم لزيادة

الدخول الموزعة وملتزمة التطور الصناعي ، هو أن تزيد الإمكانيات فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية ، وأن يتمكنوا من الحصول على هذه المنتجات بيد عاملة أقل عدداً . إنني أعني أنه يجب أن يزيد ، في نفس الوقت ، حجم الإنتاج الزراعي وإنتاجية من يعمل في الزراعة .

وإذا استطاع النظام السوفيتي في السنوات القادمة أن يبلغ هذه الأهداف فإن بوسعنا أن نعتقد أنه سيكون قادراً على تحقيق ارتفاع منتظم لمستوى المعيشة عند السكان ، كما تفعل النظم الاقتصادية الغربية . ولكن حتى لو امتد الفشل في مجال الزراعة ، فإن السوفيت قادرين على تحقيق التطور للقوة الصناعية ، وهو تطور يتقدم كل نشاط ، ويمكن استخدامه من أجل الحرب . إن نجاح الزراعة السوفيتية أو فشلها سيؤدي إلى نجاح النظام أو فشله بالنسبة للفئات التي ذكرها السيد آليه (Allais) ، وهي فئات اقتصاد الرفاهية . إن هذا النموذج ، هذا المثال للنمو الاقتصادي ، يمثل حقيقة تاريخية كبرى ، حتى لو رأى علماء الاقتصاد الغربيون أن النظام السوفيتي نظام عديم النجاح . إن التطور الصناعي تحت حكم القيصرية ، في رأي السيد آليه ، كان يبشر بالنمو الذي نراه الآن في روسيا السوفيتية . لم تكن هناك إذن حاجة إلى الثورة ، أو إلى المجتمع الزراعي أو هذا التطور الكبير لإنتاج السكينة التي ينتجونها حالياً من الصلب والفحم . وعلى النقيض لو كان النظام الاقتصادي مختلفاً لكان في الإمكان تخفيف الآلام ، ولاستطعنا أن نرفم أكثر من هذا مستوى المعيشة .

وسواء أكانت هذه الآراء سليمة أم خاطئة ، فإنها لا تززع إيمان المراقبين الغربيين الذين يرون أن هذا النظام قد جعل من روسيا السوفيتية ثانياً دولة صناعية في العالم ومنحها قوة سياسية لم يسبق لها مثيل . وقد يكون رجال الاقتصاد على صواب عندما يؤكدون أن نفس الأعمال كان

يمكن تحقيقها بنفقات أقل . ولكن مما لا شك فيه أن هناك بلداً كان يمشي أساساً على الزراعة قد تحول في حوالى أربعين عاماً إلى دولة صناعية كبرى . ومن الجائز أن هذا التطور كان من الممكن أن يتم وفقاً لطرق أخرى . ولكنه لم يثبت أن التطور السريع ، في بلاد أخرى ، لا يتطلب وسائل شبيهة بالوسائل السوفيتية . لأن الوسائل الغربية تفترض وجود حكومة قادرة على خلق الجهاز الإدارى القادر على تحقيق التطور الاقتصادى وعلى خلق طبقة من رجال الأعمال قادرة على أداء الوظيفة التى تؤديها الدول أو الحزب فى روسيا . وعلى هذا فإن ما حدث فى روسيا السوفيتية ، من شأنه أن يعتبر مجموعة من الدروس للمجتمعات الغربية ، ليس لما فيه من اختيار مقصود بقدر ما فيه من مجموعة من المصادفات ذات المغزى والدلالة .

إن تحليلاً من هذا النوع ، مبنياً على الأرقام ، ويعترف بالمزايا والعيوب ، بالمضار والفوائد لمختلف الأنظمة ، إن تحليلاً مثل هذا يعتبر تحليلاً موضوعياً منزهاً ، وأنا أود أن أقول لكم كلمة ، فى هذا الشأن ، لأختم حديثى .

لقد دافعت عن نظرية تغلغل المعرفة التاريخية فى المجتمع الذى يمشي فيه المؤرخ . عندما يتعلق الأمر بالمعرفة المتعلقة بعلم الاجتماع ، وعلى الأخص بالمعلومات الاقتصادية ، فإننى أقر وأناصر ، فى حدود معينة ، نظرية الموضوعية . إن فى الإمكان دراسة سير النظم الاقتصادية دراسة موضوعية دقيقة .

لماذا يتسم التحليل الاقتصادى الذى عرضته هنا بطابع موضوعى ؟ لقد رسمت فقط خطوطاً أولية هيكلية لمختلف النظم ، وحددت أوجه التباين الرئيسية التى تميز كل نظام ، والعلاقات القائمة بين هذه التباينات

في داخل النظم أوفى داخل الوحدات الثابتة. إن معرفة مجردة وطامة من هذا النوع لا تدركها النسبية التاريخية. ولنسق مثلاً، إن الماركسية تستخدم نظرية فائض القيمة : هناك فارق بين ما يدفع للعامل على شكل أجر وبين القيمة التي ينتجها عمل العامل . لم أستخدم مفهوم فائض القيمة ، ولكني وجدت هذه الظاهرة لا تتغير في جميع النظم ، إنهم لا يدفعون للعامل ، بطريقة مباشرة ، إلا جزءاً من القيمة التي أنتجها عمله ، وجزءاً آخر يعود إلى مال الاستثمارات ؛ وفي بعض الأحوال ، تقوم الدولة باحتجاز هذا الفائض على شكل أرباح المؤسسات ، على شكل ضريبة على رقم المبيعات ، وفي أحوال أخرى يمر الفائض على طريق دخول المؤسسات أو دخول الأفراد. وفي كلتا الحالتين ، فإن جزءاً من هذا الفائض يستهلكه بعض المميزين المحظوظين . وما دتمت تحللون حركة النظامين بطريقة سيرها ، فإنكم لا تخرجون عن الموضوعية . وأنتم تخرجون عن نطاقها عندما تؤكدون أن حركة الربح الترددي بصفته وسيطاً بين القيمة التي أنتجت مباشرة وبين الاستثمار هي الأحسن ، أو إذا قلتم على العكس إن تركيز أموال الاستثمار في أيدي المخططين هي الأجدى والأنتفع .

إذا كنتم تدينون النظام الاقتصادي الرأسمالي وتأخذون عليه فائض القيمة ، وتسنون أنه يوجد أيضاً فائض - قيمة في النظام القائم في التخطيط فإنكم بهذا تخرجون على الموضوعية . وإذا كنتم تمجدون النظام الاقتصادي الحر مستندين على الهيكل المجرد للسوق الحرة ، فإنكم تخرجون على للموضوعية ، لأنكم تسنون أن الأمور لا تجري في مجتمع حقيقي كما تجري في الهيكل للثالي للسوق الحرة .

إن الشرط الأساسي للموضوعية هو الأخلط بين الرسوم التخطيطية وبين الحقيقة . والشرط الثاني هو أن تقوم ، على قدر الإمكان ، بتحليل كمي

لظواهر حتى لا ننسى أيا من المتغيرات الأساسية . إذا حددتم متغيرات النظام الاقتصادي ، عدد السكان ، توزيع الأيدي العاملة ، الإنتاج ، الإنتاجية الخ . إذا أدركتم العلاقات القائمة بين هذه المتغيرات في مختلف النظم ، فإنكم تظنون في الموضوعية الخالصة . وصحيح أن الأمر يتعلق بنتائج كمية ، من شأنها أن تخفي ظواهر كيفية ، إننا نحدد النتائج التي يمكن قياسها من التحولات الاجتماعية والبشرية . إن الوصول إلى معدلات أعلى للنمو بطريقة ما لا يبرر أن نصدر حكماً تقويمياً «تقييمياً» على نظام كلى . إن تفضيل اقتصاد يهدف إلى الرفاهية على اقتصاد يسمى إلى القوة ، وعدم فرض قيود كبيرة مباشرة على السكان حتى ولو أدى ذلك إلى إبطاء معدل النمو ، تلك هي أحكام سياسية معقولة ، ولكنه لم تثبت فائدتها العملية أو المنطقية وبعبارة أخرى ، فإن الشرط لعدم الخروج من الموضوعية هو أن نتذكر دائماً الطابع الجزئي والقي يثير جدلاً في أغلب الأحيان حول النتائج التي تتوصل إليها .

وهناك احتياط آخر من ناحية الطريقة يبدو في نظري جوهرياً : ألا ننسى أن الظواهر التي يمكن قياسها والتي ندركها لها أسباب عديدة ، وليست كل هذه الأسباب أسباباً كمية . يميل رجل الاقتصاد ، عندما يلاحظ أن نظاماً ينتج أرقاماً تزيد على أرقام نظام آخر ، يميل ، في سبيل تفسير هذا الفارق إلى أن يولي الأهمية لنظام المنافسة أو نظام التخطيط . هناك فروق أخرى بين الاقتصاد السوفيتي والاقتصاد الغربي . إننا إذا نسبنا كل شيء إلى نوع النظام فإن هذا يعتبر على الأقل استنتاجاً سابقاً لأوانه .

وأود أخيراً أن أبدي بعض ملاحظات على العلاقات القائمة بين النظرية والتاريخ .

إن الماركسيين والليبراليين على السواء طالما بحثوا في العلاقات بين القوتين .

الاقتصادية والتاريخ ، كان الماركسيون يؤكّدون الطابع التاريخي للقوانين الاقتصادية ، وكان الليبراليون يؤكّدون طابعها العام . وكثيراً ما عرفت الماركسية بأنها إدراك تاريخي للاقتصاد السياسي . وقد حاولت أن أبين لكم كيف يمكن التوفيق بين النظرية الاقتصادية والدراسة التاريخية .

إن بعض القوانين الاقتصادية المجردة ، مثل قانون العرض والطلب ، أو القانون الخاص بالعملات (إن العملة الرديئة تطرد العملة الحسنة) هذه القوانين يمكن تطبيقها في كل النظم الاقتصادية . وعلى العكس ، فإن القوانين الخاصة بالآزمات الاقتصادية في القرن التاسع عشر لا تنطبق إلا على الاقتصادات الغربية في مرحلة معينة من مراحل تطورها . وللتوفيق بين النظرية والتاريخ يجدر بنا أولاً أن نميز بين القوانين الاقتصادية حسب مستوى تجردها ، وأن نضع أنفسنا في داخل وحدة تاريخية معينة ، حتى نحدد ما هي القوانين التي تنطبق على نوع معين من الاقتصاد . تتعلق بعض القوانين بتطور جميع الاقتصادات ، وبعضها الآخر يقتصر على تطور اقتصاديات خاصة . ففي نظرية النمو ، نصوغ آراء تنطبق على جميع أنواع النمو السوفيتية والغربية . وعلى العكس من ذلك ، فإن بعض الآراء تنطبق على نوع معين من النمو ولا تنطبق على الأنواع الأخرى . ففي الاقتصادات السوفيتية الحالية نرى أن نسبة ٢٥٪ المخصصة للاستثمارات بالنسبة إلى الإنتاج القومي السكلي ، نرى فيها معياراً قياسياً للتطور السليم المتناسق . وليس في مقدورنا أن نؤكد أن هذا المعيار سيظل كما هو على الدوام في الاقتصادات السوفيتية . الأمر لا يتعلق برأى ينطبق انطباقاً كاملاً على جميع الاقتصادات المخططة .

ولقد حاولنا في نفس الوقت ، لا أن نصوغ القوانين المتعلقة بتحويلات النظم ، بل حاولنا أن ندرك كيف تتطور هذه النظم . فعلاوة على الآراء التي تنطبق على جميع الاقتصادات ، وعلاوة على الآراء التي تنطبق على نوع معين من

الاقتصاد ، كنا نبحت عن آراء تتعلق بالتحويلات التي تصادف نظاماً ، التي تصادف نمطاً معيناً من المجتمعات .

ومن جديد ، فإننا ننهى إلى المشكلة التي أثارها مرات عديدة والتي سأستمر في إثارها في العام القادم . وهي اتجاهات التحول في النظم الاقتصادية المسماة بالنظم الرأسمالية ، وفي النظم الاقتصادية التي يطلق عليها اسم النظم الاشتراكية ؟ هل تخضع هذه التحويلات لقوانين صارمة ؟ وهل في الإمكان التنبؤ بهذه التحويلات وتحديدتها ؟

لقد بينت لكم إلى أي مدى نستطيع أن نجد إجابة لمثل هذه المشكلة . إن بعض الاتجاهات الأساسية تنطبق على جميع المجتمعات الصناعية ، اتجاه تحويلها إلى البرجوازية مثلاً وإلى تخفيض عدم المساواة في الدخول . كلما ارتفع مستوى المعيشة فإن من المحتمل أن يتزايد الاتجاه نحو تخفيف حدة أشكال الاستبداد المتطرفة ، ومن المحتمل أن تزداد المطالب الاجتماعية قوة وعنفاً . إن روسيا السوفيتية بدأت تعرف الآن أولى مصاعب الرخاء الوليد .

إن هذه الاتجاهات الناشئة عن التطور لا يمكن تقدير قيمتها . فقد حاولت في الأسبوع الماضي أن أعرف نوع المجتمع الذي قد نصل إليه عندما يبلغ النمو مداه . ولكن عوامل عديدة من الشك تتدخل ، على الأقل الطابع غير التلقائي لتنسيق حركات تزايد السكان عن طريق النمو الاقتصادي . إن الآراء المتناقضة من تطور المجتمع الصناعي تفترض أن تعويق زيادة السكان يتبع حتماً تقدم تعمير المدن وارتفاع مستوى المعيشة ، وإذا كان الرخاء يكفي فعلاً في إبطاء نمو السكان ، فإننا نستطيع أن نتصور مصيراً مشرقاً متناسقاً للمجتمعات الصناعية ، ولكننا لا نجد سبباً يجعلنا نؤكد أن هذا النوع من التنظيم الذاتي الذي حدث في أوروبا سيتقرر في جميع البلاد .

ومن ناحية أخرى، حتى إذا اتجهت المجتمعات الصناعية إلى أن تتشابه^(١)، حسب الافتراض المتفائل، فإنه لا يفتج عن ذلك أن هذه المجتمعات ستتقارب معنوياً. وأخيراً، فلم يثبت أن الظواهر السياسية تحددها فقط مراحل النمو الاقتصادي؛ لا يكفي الثراء لنشر الديمقراطية السياسية. ومن الجائز كما كان يعتقد القديم أن تيرة معينة للظواهر السياسية، وأن سياسات الاستبداد ينتهي أمرها إلى الفناء، وإن الديمقراطية ينتهي أمرها إلى الفساد. إن تنقل النظم السياسية من شكل إلى آخر، قد يكون ظاهرة مستقلة إلى حد ما، بدلاً من أن يكون نتيجة تسببها الحركات الاقتصادية.

إن كل تنبؤ تاريخي يجب أن يضع موضع الاعتبار ما سوف نسميه تعدد المصائر، أو احتمال اللقاءات وللصادفات. ولحسن الحظ لصالحنا أو لضررنا (إنني أرى بالأحرى أن هذا لصالحنا) فإننا لا نستطيع أن نتنبأ بالمستقبل.

(١) وهذا الأمر لم يتم إثباته، ويعتبر، لأسباب كثيرة، بعيد الاحتمال.

دار القومية العربية للطباعة
١٦ شارع النهضة (ميدان الجيش)
تليفون ٨٢٦٢٣٤